الأمانة العامة - أوراق السياسات

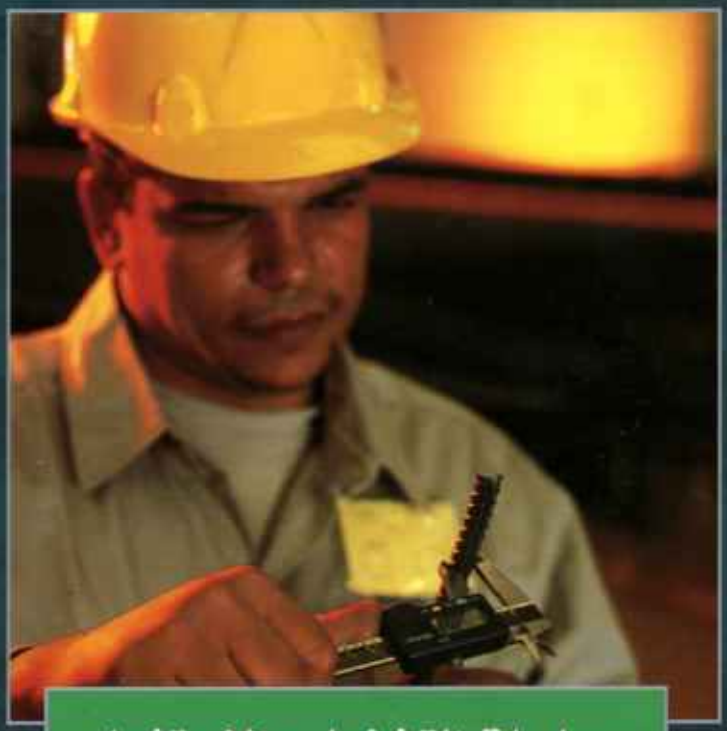

سياسات التشغيل و الاستثمار

الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

المؤتمر السنوى الرابع

سبتمبر ٢٠٠٦

الفكر الجديد .. وانطلاقة ثانية نحو المستقبل

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة في إطار صياغة سياسات عامة متعلقة بالقضايا التى طرحت في أوراق النقاش في مؤتمرات الحزب السابقة، وكذلك القضايا التى طرحت في البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وبرنامج الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب، والذى شاركت أمانة السياسات في إعدادها، استناداً للدور المنوط بها وفقاً للنظام الأساسى للحزب.

وقد تمت دراسة هذه القضايا في لجان السياسات المتخصصة التى شكلتها أمانة السياسات، ومجموعات العمل داخل هذه اللجان والتى اختصت بدراسة أحد القضايا التى تقع في نطاق اهتمامها بشكل تفصيلى. كما قام المجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات في اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع الكوادر الحزبية بالمحافظات، وفى إطار مجموعات العمل التى شكلتها لجان الحزب بالمحافظات والتى رفعت توصياتها لأمانة السياسات.

ولقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق انعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة للحوار الموسع مع حكومة الحزب في الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ، وكذلك الحوار الذى تم مع قطاعات من المجتمع المعنية بهذه السياسات.

ويرى الحزب أن السياسات المطروحة في المؤتمر السنوى الرابع للحزب هى تعبير واضح عن التزام الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بتنفيذ بنود البرنامج الانتخابى لرئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابى للحزب في انتخابات مجلس الشعب. وكذلك الالتزام بالاستمرار في صياغة السياسات العامة ذات الأولوية للمواطن، والتى تحقق مصلحته ومصلحة الوطن.

المحتويات

- مقدمة عامة ١
- الاستثمار من أجل التشغيل ٣
- سياسات التمويل ودور القطاع المالي في تمويل الاستثمارات ٢٣
- تطوير نظام المعاشات وتأمين حياة كريمة بعد التقاعد ٤١
- تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة ٥١

مقدمة عامة

ستقر التوجه الاقتصادى للحزب الوطنى الديمقراطى، والذى عبر عنه فى وثائقه الأساسية وبرنامجه الانتخابى الرئاسى والبرلمانى، على تحديد المبادئ الأساسية والبرامج والسياسات العامة التى تأخذ بها حكومة الحزب من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادى وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطنى فى توليد فرص العمل والتشغيل وتوسيع فرص وخيارات المواطنين فى الحصول على الدخل والخدمات المختلفة، وبما يؤدى إلى تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة المواطنين.

ويتأسس توجه الحزب فى هذا المجال على عنصرين حاكمين: أولهما الاستمرار فى تشجيع مشاركة القطاع الخاص على النهوض بالدور المنوط به فى عملية التنمية بصفة عامة، وزيادة معدلات الاستثمار والتصدير بما يؤدى إلى توفير مزيد من فرص العمل ورفع معدل النمو الاقتصادى بصفة خاصة. وثانيهما الاحتفاظ بدور فاعل للدولة ومؤسساتها الرقابية فى ضبط آليات السوق وحماية المنافسة من الممارسات الضارة والحفاظ على البعد الاجتماعى فى عملية التنمية، وبخاصة حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة والفقيرة والأقل قدرة.

وقد تضمنت مقترحات وتوجهات الحزب السابقة مجموعة من السياسات والإجراءات والتشريعات للعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادى، والعمل على استيعاب الداخلين الجدد فى سوق العمل، ومحاربة الفقر والتضخم، ومن أهم السياسات التى طالب بها الحزب وطبقتها حكومته، تهيئة المناخ الاقتصادى، وتقليل تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية وإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص، مع وجود الرقابة الفعالة من بعض المؤسسات والأجهزة المستقلة.

كما شارك الحزب فى إعداد مجموعة من التشريعات الاقتصادية والتى تم إقرارها من قبل مجلسى الشعب والشورى، والضرورية لوضع الإطار القانونى والتنظيمى الحاكم للسياسات الاقتصادية ومنها: قانون حماية المستهلك، قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وقانون الضريبة على الدخل، والتعديلات التى تمت على قوانين الضرائب والجمارك.

وتأتى توجهات الحزب وحكومته فى المرحلة المقبلة فى تبنى السياسات والإجراءات التى تحقق البرنامج الانتخابى الطموح للسيد رئيس الجمهورية، والذى يتضمن أكبر برنامج استثمارى تشهده الموازنة العامة لمصر، ومن هذا المنطلق فإن الحزب وحكومته يتبنيان مجموعة من السياسات والإجراءات يأتى على رأس أولوياتها الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وتوفير التمويل اللازم له، وذلك من من أجل توفير المزيد من فرص العمل اللازمة والضرورية، ولتوفير ٤,٥ مليون فرصة عمل، وفقا لما ورد فى البرنامج الانتخابى الرئاسى.

كما أعد الحزب مجموعة من مشروعات القوانين التى من المنتظر إدراجها على الأجندة التشريعية للبرلمان فى المرحلة المقبلة ومن أهمها: مشروع قانون المحاكم الاقتصادية، ومشروع قانون البناء والحفاظ على الثروة العقارية، ومشروع قانون الشركات الموحد، ومشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، ومشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية.

وتأتى ورقة التوجه الاقتصادى المعروضة على المؤتمر السنوى الرابع، لتجسد الرؤية العامة للحزب وتوجهاته المستقبلية وسياسات حكومته من أجل تنفيذ البرنامج الانتخابى. وتتضمن الورقة أربعة أوراق سياسات أساسية تتناول سياسات الاستثمار من أجل التشغيل، وسياسات تمويل الاستثمارات وتطوير نظام المعاشات وتحديث الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى ورقة نقاش حول سياسات الطاقة وحقوق الأجيال القادمة، وتأتى أوراق السياسات المختلفة لتتابع ما تم تنفيذه من البرنامج الانتخابى فى المجالات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى الرؤى والسياسات التى يتبناها الحزب وحكومته على كل من المدى القصير، والمدى المتوسط والطويل.

وتتناول الورقة الأولى سياسات الاستثمار من أجل التشغيل، وفيها يؤكد الحزب على ما سبق وأن أقره في مؤتمراته وأوراق سياساته المختلفة، بشأن أهمية الاستثمار من أجل التشغيل، وذلك في إطار الرؤية المتكاملة التي قدمها البرنامج الانتخابي الرئاسى والحزبى لرفع معدلات التشغيل، واستهداف عدالة توزيع الاستثمارات على مختلف محافظات

وأقاليم الجمهورية، وضرورة تبنى السياسات التى من شأنها رفع كفاءة مؤسسات قطاع الأعمال العام فى ظل قواعد المنافسة وتشديد عملية المحاسبة والرقابة حفاظاً على المال العام المستثمر فيه. ويؤكد الحزب فى رؤيته على أهمية استكمال الإصلاح التشريعي والمؤسسي لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار، والعمل على تعزيز سبل حصول الاستثمار الخاص على التمويل والحصول على الأراضي بغرض الاستثمار، ومساندة جهود حكومة الحزب في دعم الأقاليم الأقل نصيباً في التنمية، في سيناء وصعيد مصر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في إقامة مناطق صناعية جديدة ومشروعات للبنية الأساسية.

أما الورقة الثانية، والمتعلقة بالتمويل ودور القطاع المالى فى تمويل الاستثمارات، فقد تناولت أداء خطة إصلاح وتطوير القطاع المالي، وملامح التحديات التي تواجه هذا القطاع، ورؤية الحزب لتفعيل دوره فى إتاحة التمويل للاستثمار من خلال تطوير الجهاز المصرفي، وإعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة، وتعميق سوق رأس المال بالاستعانة بأدوات مالية جديدة متوسطة وطويلة الأجل في السوق والاستفادة من الخدمات المالية المتطورة، ورفع كفاءة سوق التمويل العقاري لإتاحة المزيد من فرص الإسكان والحد من مخاطر الإقراض العقاري، وكذلك تنشيط الخدمات المالية غير المصرفية كالتأجير التمويلي، والتخصيم، وشركات رأس مال المخاطر.

وتركز الورقة الثالثة على تطوير نظم المعاشات لتأمين حياة كريمة بعد التقاعد. ويطرح الحزب رؤية متكاملة فى هذا المجال تضمن توفير مستوى معيشة لائق للمواطنين، وتستعرض الورقة ملامح النظم الرئيسية القائمة للمعاشات للعاملين بالقطاع الخاص والقطاعين العام والحكومي، وأصحاب الأعمال، والعمالة غير المنتظمة، وكذلك نظام العاملين في الخارج. كما تتناول ما تواجهه هذه الأنظمة من تحديات. ويطرح الحزب رؤية لتطوير نظم المعاشات فى ضوء ما أقره البرنامج الانتخابي بشأن "تأمين اليوم والغد" و برنامج "معاش لمن لا معاش له".

أما الورقة الرابعة، المتعلقة بتطوير وتحديث الجهاز الإدارى للدولة، فتأتى إيماناً من الحزب بأهمية التطوير والتحديث الشامل للجهاز الادارى للدولة وتحسين مستوى جميع الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث يقدم الحزب مجموعة من الأفكار لدفع الجهود المبذولة فى مؤسسات الدولة المختلفة لتحديث اللوائح والإجراءات المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطن وذلك بهدف تطوير هذه اللوائح وتيسير الإجراءات مع تحديث نوعية الخدمات وكفاءتها واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لإتاحتها للمواطنين بأيسر الطرق وأكثرها كفاءة وفاعلية وأقلها تكلفة، ومراعاة تقديمها بأسلوب يحترم المواطن ويشجعه على التعامل بثقة مع هذه الأجهزة. كما يطرح الحزب ضرورة إصدار قانون جديد للوظيفة العامة ينظم كافة جوانبها.

يستهدف برنامج الاستثمار من أجل التشغيل زيادة معدل النمو الاقتصادى والإسهام فى توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل

الاستثمار من أجل التشغيل

مقدمة

يضع الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته فى مقدمة أولويات العمل الوطنى السعى إلى تعزيز قدرة الاقتصاد القومى على توليد وتوفير فرص العمل وزيادة الدخول والنهوض بمحدودي الدخل، من خلال زيادة معدلات الاستثمار. فى ضوء ذلك أكد الحزب فى سياسته التى يتبناها والتى أقرها عبر مؤتمراته وأوراق سياساته المختلفة، على أهمية الاستثمار من أجل التشغيل، حيث أن الهدف الأساسى من كافة السياسات والإجراءات لتهيئة مناخ الاستثمار هو التشغيل وتوفير فرص الحياة الكريمة للمواطن المصرى. ففي المؤتمر العام الثامن تبنى الحزب حزمة من السياسات استهدفت تطوير أداء الاقتصاد القومي، والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي، وأعطت أولوية مطلقة لتهيئة المناخ المناسب للإنتاج والاستثمار والتصدير والنفاذ إلى الأسواق لخلق فرص عمل جديدة. وكان الحزب قد تبنى، فى المؤتمر السنوى الأول، رؤية خاصة حول سياسات الاستثمار والتجارة بهدف تهيئة المناخ المناسب للاستثمار والتجارة من خلال مجموعة من السياسات والتشريعات، وفى المؤتمر السنوى الثانى، جاءت رؤية الحزب لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة لتعبر عن توجه جديد لإدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، يتضمن تغييرا فى الرؤية المتعلقة بالتعامل مع هذه الأصول والاستثمارات والانتقال من برنامج الخصخصة إلى برنامج أعم وأشمل، هو برنامج إدارة الأصول والاستثمارات العامة.

وقد قدم السيد الرئيس في برنامجه الانتخابي رؤية متكاملة لرفع معدلات التشغيل يتوقف تنفيذها على أكبر برنامج للاستثمار تشهده مصر في مختلف القطاعات المولدة لفرص العمل، وتشمل قطاعات الصناعة، التجارة، الزراعة، والسياحة، وكذلك الانطلاق بالأداء التصديري في السلع والخدمات. ويستهدف البرنامج توفير فرص العمل لنحو ٤,٥ مليون مواطن خلال السنوات الستة القادمة، بواقع ٧٠٠ ألف فرصة كل سنة لاستيعاب طالبي العمل من الأيدي العاملة المنتجة.

ومن هنا تتضح أهمية دعم وزيادة الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في المجتمع والسبيل إلى التعامل الناجع مع تحدي التشغيل.

عدالة توزيع الاستثمارات لضمان فرص عادلة للمواطنين في التشغيل، ورفع مستويات المعيشة، وتعزيز التنمية المحلية والاستقرار الاجتماعى

واستكمالا لجهود حكومة الحزب فى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار من أجل التشغيل، تطرح هذه الرؤية للحزب سياسة متكاملة تهدف إلى تشجيع الاستثمار ومواصلة إجراءات تهيئة المناخ العام له من أجل الوصول لمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي والتشغيل.

أولاً: توجهات الحزب:

يؤكد الحزب على أن أفضل ضمان لتحقيق هدف الاستثمار من أجل التشغيل هو أن يتم تحديد رؤية شاملة تسعى إلى تهيئة مناخ الاستثمار في مصر، ومساندة القطاع الخاص، وتحويل مصر إلى دولة صناعية متقدمة، لاسيما أن لديها بالفعل كل الإمكانات والموارد الظاهرة والكامنة التي تؤهلها لتحقيق ذلك. إلا أن هذه الرؤية تستلزم مساندة الجميع مواطنين ومستثمرين، كقوة دافعة لتنفيذها والدفاع عنها. وتنطلق الرؤية المستقبلية للحزب وحكومته لسياسات الاستثمار من فهم واع لتحديات الاقتصاد العالمي ومعطيات الاقتصاد القومي ومقدراته وإمكانياته، وما يفرضه الواقع الحالى من ضرورة اتخاذ تدابير وإتباع برامج واضحة لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد القومي، ويعظم موارده، ويساعد علي تعظيم الاستفادة من موارده الظاهرة والكامنة.

ويؤكد الحزب وحكومته في هذا السياق على أن رؤيته للتنمية الشاملة للاقتصاد القومي، تدرك أهمية عدالة توزيع

الاستثمارات على مختلف محافظات وأقاليم الجمهورية، من خلال رسم خرائط دقيقة لفرص الاستثمار، تحفز التخصص الإنتاجي وتوطن الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى كل محافظة وفق ميزتها التنافسية ومواردها البشرية والطبيعية، وذلك في إطار رسم خريطة تنموية جديدة لمصر، تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع المحافظات، بما يضمن الفرص العادلة للمواطن المصري في الحصول على فرصة عمل كريمة في قريته أو مدينته، وتضع حداً للهجرة إلى الحضر، وتنعكس على تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ويؤمن الحزب وحكومته بحتمية مشاركة المواطن في التنمية، من خلال جهده فى العمل والإدارة والإنتاج وتحسين جودته، ومن خلال فكره فى الإبداع والتطوير والتحديث المستمر، وذلك فى إطار من الالتزام الكامل بآليات السوق وتنسيق جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ورجال الأعمال والمستثمرين فى مسيرة التنمية ارتكازاً على محورين رئيسيين، أولهما: إزالة كافة المعوقات البيروقراطية بالمحافظات لتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار، وثانيهما: العمل على جذب مزيد من الاستثمار اعتماداً على القدرة التنافسية للمحافظات وإمكانياتها وبما يحقق أثراً إيجابياً على زيادة المشروعات الاستثمارية بالمحافظات.

ثانياً: سياسات الحزب تجاه الاستثمار من أجل التشغيل:

يشير الحزب الى أن السياسات التى سبق أن أقرها فى مؤتمراته السابقة بشأن الاستثمار من أجل التشغيل أكدت العمل على تهيئة المناخ لمشاركة القطاع الخاص باعتباره الأقدر على التفاعل مع آليات السوق والمنافسة فى ظل مناخ يتسم بالشفافية والاستقرار، مع ضمان رقابة فاعلة تقوم بها مؤسسات تتمتع بالاستقرار والفاعلية والمصداقية، والحرص على المساواة بين الاستثمار المحلى والأجنبي، والاهتمام بحل مشاكل الاستثمار القائم وجذب الاستثمارات الجديدة.

ويؤكد الحزب فى الوقت ذاته على ضرورة تبنى السياسات التى من شأنها رفع كفاءة مؤسسات قطاع الأعمال العام فى ظل قواعد المنافسة وتشديد عملية المحاسبة والرقابة حفاظاً على المال العام المستثمر فيها.

كما تتضمن رؤية الحزب تقديم الخدمات العامة، من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتعتمد هذه الرؤية على الإدارة الاقتصادية الرشيدة لمؤسسات تقديم الخدمات مع استمرار رقابة الدولة لأدائها.

وقد وافق المؤتمر السنوى الثانى للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٤، على رؤية الحزب بشأن إدارة الأصول المملوكة للدولة، والتى عبرت عن أحد المبادئ الأساسية للحزب القائمة فى الفلسفة الاقتصادية للمجتمع المصرى والتى تؤمن بان اقتصاد السوق وآليات العرض والطلب والاعتماد على قدرات الأفراد فى ظل المنافسة الحرة، هى الضامن لأكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد.

ثالثا: متابعة الأداء التنفيذي لحكومة الحزب:

قامت حكومة الحزب بتنفيذ عدد من الإجراءات لتحسين وتهيئة مناخ الاستثمار، وذلك في إطار رؤية مشتركة للحزب والحكومة لما تم إقراره من سياسات في المؤتمرات السابقة. استهدفت تلك الإجراءات إتاحة المجال أمام القطاع الخاص بكياناته الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لتلعب دوراً أساسيا في توليد فرص التشغيل التي تحتاجها قوة العمل، وذلك في إطار من التناسق بين السياسات التجارية وسياسات الاستثمار والصناعة والتمويل، ويمكن التعرف على أهم هذه السياسات والإجراءات على النحو التالى:

التعديلات التشريعية كانت أساس الإجراءات التيسيرية والتشجيعية التى اتخذتها الحكومة تجاه المستثمرين

١- إجراءات تحسين مناخ الاستثمار:

تطوير الإطار التشريعي الحاكم للنشاط الاستثماري، عن طريق تطوير الإطار التشريعي والإداري للضرائب والجمارك، ومن أهم التعديلات التشريعية الأخرى:

- صدور القانون رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٥، بتعديل بعض أحكام قانوني ضمانات وحوافز الاستثمار، وقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، للتيسير علي شركات الاستثمار المقامة بنظام المناطق الحرة للتحول للعمل بنظام الاستثمار الداخلي للاستفادة بضمانات وحوافز الاستثمار والسماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط.
- صدور القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- صدور القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٦، بإصدار قانون حماية المستهلك.

■ صدور القانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠٠٦، بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة.

■ صدور القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العينى الصادر بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤.

■ إنشاء مركز تسوية منازعات الاستثمار ككيان مؤسسي يستهدف الحد من لجوء المستثمرين للمحاكم الإدارية والمدنية. ويتم من خلاله:

(١) توسيع نطاق نشاط اللجان الوزارية لفض منازعات المستثمرين مع الجهات الإدارية.

(٢) توسيع نطاق عمل لجان تسوية المنازعات بين المستثمرين.

(٣) إنشاء آليات التحكيم التجاري للمستثمرين خاصة للصناعات المتوسطة والصغيرة.

(٤) تقديم المشورة القانونية للمستثمرين بالتعاون مع نقابة المحامين.

تطبيق سياسة اللامركزية بالنسبة لخدمات الاستثمار، وتطوير وتيسير إجراءات نظام الشباك الواحد

٢-التطوير المؤسسي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

■ إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ومجلس إدارتها. وتشكيل مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الذي يتولى دراسة مشاكل الاستثمار ووسائل حلها وتقديم المشورة والمقترحات لجذب المزيد من الاستثمارات.

■ تمكين الهيئة من أن تكون الجهة الحكومية الوحيدة التى يتعامل معها المستثمرون بصفة مباشرة.

■ تطبيق سياسة اللامركزية بالنسبة لخدمات الاستثمار، بتفويض سلطات رئيس الهيئة لعدد من مديرى الإدارات والمناطق الحرة.

■ بدء العمل بنظام الشباك الواحد من خلال مجمع خدمات المستثمرين الرئيسي بالقاهرة وتطوير إجراءاته. وإعادة تهيئة فرعي مجمع خدمات الاستثمار بالإسكندرية والإسماعيلية، لتصبح قادرة على تقديم ذات الخدمات التى تقدم بالقاهرة.

٣-تطوير نظم العمل وتيسير الإجراءات

■ اختصار المدة الزمنية اللازمة لتأسيس الشركات إلى ٧٢ ساعة كحد أقصى.

■ تطبيق نظام مديري الحسابات.

■ إصدار عدة قرارات تيسيرية بشأن تقييم الحصص العينية ودعوة الجمعيات العامة للانعقاد، وإعادة تشكيل لجان تسوية المنازعات واعتماد محاضر الشركات وتخفيض رسوم النشر، وتخفيض قيمة شراء نماذج العقود والنظم الأساسية للشركات.

■ تطوير وتيسير إجراءات نظام الشباك الواحد، ويشمل ذلك:

• توحيد مكان وإجراءات تأسيس الشركات أيا كان نظامها القانوني.

• تطبيق نظام السداد المركزي بحيث يقوم العميل بسداد كل الرسوم مرة واحدة.

• قيام مسئول متابعة التأسيس بإنهاء الإجراءات نيابة عن المستثمر.

• ميكنة نماذج عقود تأسيس الشركات.

• البدء في ميكنة أعمال مكتب السجل التجاري بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية.

• استحداث مكتب لتلقي الشكاوى.

■ إنشاء وحدة تختص بدراسة مشكلات المستثمرين والتنسيق مع الجهات المعنية لحل هذه المشكلات.

■ إصدار بطاقة المستثمر العربي من مجمعات خدمات الاستثمار للتيسير على المستثمرين في إجراءات السفر والوصول.

■ تأدية كافة الخدمات للمستثمرين من خلال مجمع خدمات الاستثمار الرئيسي وفروعه مع تحديد توقيتات معيارية للخدمة، ووضع دليل عمل لكل خدمة وذلك من خلال الاستمرار فى تنفيذ برنامج تبسيط إجراءات الاستثمار، ووضع نظام لتعريف المستثمرين ووكلائهم وممثليهم بخدمات الاستثمار وبأي تبسيط أو تيسير يطرأ عليها.

■ تبسيط إجراءات إنشاء فروع الشركات الأجنبية.

■ إصدار البطاقة الضريبية من مجمع خدمات الاستثمار.

■ إنشاء وحدة التصرف في أراضي الاستثمار في إطار

مجمعات خدمات الاستثمار لكي تتولي عرض الأراضي المتاحة للاستثمار من الوزارات والهيئات المعنية.

٤- الترويج للاستثمار فى مصر

■ نشر أول بوابة للاستثمار على شبكة الإنترنت (باللغة العربية والإنجليزية)، تستهدف الترويج للاستثمار فى مصر وتقديم الخدمات للمستثمرين العرب والأجانب، تحت عنوان (www.investment.gov.eg).

■ إصدار " دليل المستثمر" لشرح كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية ونشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة الاستثمار وتفعيل التعاون مع التمثيل التجاري والسفارات لاستهداف شركات استثمارية محددة.

■ تعزيز التعاون مع مكاتب التمثيل التجاري والسفارات فى مجالات تبادل وجمع المعلومات الخاصة بالاستثمار، وتوفيرها للمستثمرين فى الخارج، وتوقيع البروتوكولات أو مذكرات التفاهم مع الجهات والاتحادات وتجمعات الأعمال التي تستطيع تقديم المساندة فى مجال الترويج، وإيجاد شراكة استثمارية بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم الأجانب، وتيسير عقد الصفقات.

٥- تطوير العمل وتشجيع الاستثمار بالمناطق الحرة

شهدت المناطق الحرة تطوراً ملحوظاً فيما يتعلق بتيسير الإجراءات والتوسع في المناطق الحرة القائمة لمواجهة الطلبات المتزايدة للمستثمرين حيث تضمن ذلك:

■ تخفيض مقابل الانتفاع السنوي لأراضي بعض المناطق بنسبة ٥٠٪. وعدم احتساب فوائد التأخير علي مقابل الانتفاع إلا بعد ١٥ يوماً من تاريخ الاستحقاق.

■ مد فترة احتساب فوائد التأخير علي الرسم المستحق للهيئة إلي ٩٠ يوماً من تاريخ التصدير.

■ تفويض رؤساء المناطق الحرة العامة في إصدار الموافقات المبدئية علي المشروعات الجديدة والتعديلات التى تطرأ عليها.

■ السماح بتخزين مستلزمات الإنتاج للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة لسد حاجة البلاد منها.

■ التنسيق مع وزارة المالية لتمديد ساعات العمل بجمارك المناطق الحرة لتعمل ٢٤ ساعة ولتيسير إجراءات الإعفاءات الجمركية، ولتيسير تصريف رواكد الملابس الجاهزة بالتبرع لجهات خيرية.

■ التيسير على مشروعات المناطق الحرة الخدمية التى تؤدى الخدمة لبعض الجهات داخل البلاد من خلال تفويض مصلحة الجمارك بتحصيل ضريبة المبيعات لحساب الدولة من متلقى الخدمة نيابة عن هذه المشروعات.

■ افتتاح المبنى الإداري الجديد للمنطقة الحرة العامة ببورسعيد وانتقال الإدارات التنفيذية بالمنطقة لاستغلاله كواجهة ومجمع خدمات لتيسير إجراءات التعامل مع مستثمرى المنطقة.

■ البدء في تصميم وتنفيذ أعمال البنية الأساسية في أراضي التوسعات بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد بما يتماشى مع متطلبات المناطق الحرة.

زيادة كبيرة فى عدد الشركات التى تم تأسيسها والتوسعات فى الشركات القائمة، بما وفر فرص عمل جديدة

- مؤشرات أداء برنامج الاستثمار:

– التأسيسات الجديدة والتوسعات في رؤوس الأموال المصدرة:

بلغ عدد الشركات الجديدة المؤسسة منذ يوليو ٢٠٠٤ حتى نهاية العام المالي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ نحو ١٠٠٦١ شركة، برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها ٣١ مليار جنيه، ومن ثم فقد بلغ عدد التأسيسات الجديدة خلال العامين الماضيين ضعف ما تأسس خلال الأعوام الثلاث السابقة، بمعدل زيادة في رؤوس الأموال المصدرة تقدر بحوالي ٥٠٪.

جدول رقم (١): الشركات المؤسسة ورؤوس الأموال المصدرة من العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ حتى العام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

القيمة (بالمليون جنية)

البيان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
عدد الشركات المؤسسة	٢٦٥٥	١٤٣٤	٢٧٤٥	٦٢٣٦	٣٨٢٥
رأس المال المصدر	٦٣٧٥	٤٩٩٠	١١٥٢٢	١٩٣٢٧	١٢٤٠٨

المصدر: وزارة الإستثمار

جدول رقم (٢): التوسعات في الشركات القائمة بالفعل
العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ - حتى العام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

البيان	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
عدد الشركات المؤسسة	٢٦٥٥	١٤٣٤	٢٧٤٥	٦٢٣٦	٣٨٢٥
رأس المال المصدر (بالمليون جنية)	٦٣٧٥	٤٩٩٠	١١٥٢٢	١٩٣٢٧	١٢٤٠٨

القيمة (بالمليون جنية)

كما بلغ عدد التوسعات في رؤوس الأموال المصدرة للشركات المؤسسة بالفعل خلال نفس الفترة ١٩٥٦ شركة. وبلغت الزيادة في رؤوس الأموال المصدرة ٥٥ مليار جنيه. وذلك مقارنة بـ ٢٠٥٩ شركة قائمة تم التوسع فيها خلال الأعوام الثلاث السابقة برؤوس أموال مصدرة بلغت قيمتها ٣٦ مليار جنيه.

طفرة فى الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة فى القطاعات غير البترولية

- الاستثمار الأجنبي المباشر:

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاثة أعوام الماضية تطوراً ملحوظاً. وبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بما في ذلك القطاعات البترولية وغير البترولية) نحو ٣,٩ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وذلك مقارنة بإجمالي ٢,١ مليار دولار عن العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٦,١ مليار دولار، بزيادة في صافي التدفقات خلال هذا العام بلغت ٢,٢ مليار دولار تقريباً.

كما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية، من ٤٠٧ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ١,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ووصل إلى ٤,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وهو ما يفوق ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية المتحقق عن العام السابق بأكمله.

وبذلك تبلغ الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بالمقارنة بالعام السابق حوالي ٢,٩ مليار دولار.

ويتوزع الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات غير البترولية خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالى:

- ٣,٣ مليار دولار تأسيسات جديدة وتوسعات في شركات قائمة، بما يمثل زيادة تبلغ ٢,٤ مليار دولار عن ما تحقق خلال العام السابق.
- ٩٠٥,٧ مليون دولار حصيلة بيع أصول وشركات محلية وتمثل ١٤,٨٪ فقط من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.
- ٢٥,٧ مليون دولار اسچة في القطاع العقاري.

شكل رقم (١) تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦

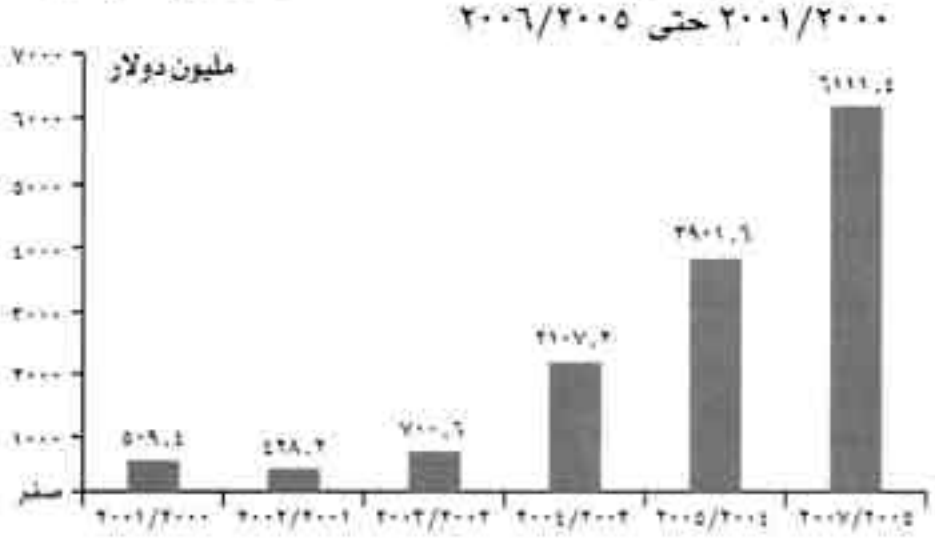

المصدر: وزارة الاستثمار.

تشمل مكونات برنامج إدارة الأصول تشمل طرح الأصول والشركات للقطاع الخاص، وإعادة الهيكلة، وتطبيق قواعد حوكمة الشركات

برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة:

ينطلق برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة

وفقا لما أقره الحزب فى مؤتمره السنوى الثانى فى سبتمبر ٢٠٠٤، من إدراك أن الهدف الأساسي من تنفيذ هذا البرنامج ليس مجرد تخارج المال العام من الشركات والاستثمارات المملوكة للدولة، بل إن الهدف المنشود والأكثر شمولاً هو تحسين كفاءة وحدات قطاع الأعمال العام وزيادة مساهمتها في الاقتصاد القومي طالما بقيت ملكيتها في حوزة الدولة.

ويقوم برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة على المحاور الرئيسية التالية:

■ طرح الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة للبيع وفقاً لمبادئ الحفاظ على المال العام ومراعاة حقوق العاملين. فبيع وحدات قطاع الأعمال العام ليس هدفاً في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لجذب استثمارات جديدة تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل.

■ تنفيذ برامج متكاملة لإعادة الهيكلة والحفاظ على المال العام وزيادة العائد على الاستثمارات في شركات قطاع الأعمال العام طالما بقيت ملكيتها في حوزة الدولة استناداً لدراسات جدوى فنية ومالية وبناء على تكليفات محددة للاطمئنان على التنفيذ الجيد لعملية إعادة الهيكلة.

■ الإدارة الرشيدة للشركات وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتأكيد على كفاءة الإدارة ووجود قيادات من الصف الثاني والثالث، والإفصاح الكامل عن نشاط الشركات مع التأكيد على دور الجهاز المركزي للمحاسبات بصفته الجهة الرقابية المنوطة بالقيام بأعمال التدقيق والمراجعة والاعتماد للقوائم المالية للشركات وتقارير تقييم الأداء.

أهداف برنامج إدارة الأصول

يهدف برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة إلى زيادة عوائد الدولة المباشرة وغير المباشرة من خلال ما يلى :

■ الارتقاء بمعايير الجودة في مختلف مراحل الإنتاج مع تعظيم معدلات استخدام الطاقة والموارد الأخرى المتاحة.

■ الحصول على تقنيات إنتاجية وإدارية أكثر تطورا، الأمر الذي يؤدى إلى توافر ميزات تنافسية.

■ تنمية الوعي الاستثماري وجلب رؤوس الأموال بما يؤدى إلى توفير المزيد من فرص العمل ورفع مستوى معيشة المواطن والارتقاء بالكوادر الفنية الوطنية المدربة.

■ تحويل عوائد البيع إلى الموازنة العامة للدولة، وتوجيه جزء منها لإعادة هيكلة الشركات وتطويرها.

■ تنشيط أسواق رأس المال وتفعيل دور المؤسسات المالية وزيادة القدرات على رفع رؤوس الأموال.

يلتزم برنامج إدارة الأصول بمبادئ الحفاظ على المال العام وضمان حقوق العاملين

المبادئ الأساسية للبرنامج:

١- الحفاظ على المال العام:

يأتي الحفاظ على المال العام على رأس المبادئ التي يقوم عليها برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة حيث إن طرح الأصول والوحدات والشركات المملوكة للدولة لمشاركة القطاع الخاص، وتخارج المال العام من الشركات المشتركة يتم وفقاً للقواعد والإجراءات القانونية، ومن خلال اللجان المختلفة التي تمثل فيها كافة الجهات الرسمية والرقابية ومنها الجهاز المركزي للمحاسبات بهدف المراجعة والتحقق من سلامة الإجراءات للحفاظ على المال العام.

٢- ضمان حقوق العاملين:

عند تنفيذ برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة يتم اتخاذ إجراءات من شأنها ضمان حقوق ومصالح العاملين في الشركات التي يتم نقل ملكيتها للقطاع الخاص، ويتمثل ذلك فيما يلي:

■ تأمين حصول العاملين على كافة حقوقهم المتعلقة بالضمان الوظيفي والأجور والحوافز أو التعويضات.

■ تفعيل نظم تحفيز العاملين من خلال تمليكهم جزء من أسهم الشركات التي يعملون بها لتنمية انتمائهم للشركات، وربط ذلك بتحقيق زيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح.

■ الالتزام أولاً بمصالح العاملين واستقرار أوضاعهم خلال عملية التفاوض لبيع أي من الشركات أو الوحدات المملوكة للدولة بما يطمئنهم على استمرار حقوقهم ومكاسبهم، بل ويتم إشراك العاملين من خلال التنظيم النقابي في حضور الجمعيات العامة التي تناقش عملية البيع.

مؤشـــرات أداء برنامـــج إدارة الأصـــول والاستثمارات المملوكة للدولة:

فى عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، شهد برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة والذي تبناه الحزب فى المؤتمر العام الثانى ونفذته الحكومة منذ يوليو ٢٠٠٤، تفعيل المحاور الرئيسية التي يرتكز عليها البرنامج وهي: توسيع مشاركة القطاع الخاص في ملكية أصول وشركات قطاع الأعمال العام، وتنفيذ برامج إعادة الهيكلة وصيانة المال العام طالما بقيت الشركات والوحدات في حوزة الدولة، وحُسن إدارة الشركات وفقا لمبادئ الحوكمة. وتمثلت أهم النتائج فيما يلى:

انخفـــاض عدد الشـــركات الخاســـرة، وتخفيض مديونيات شـــركات قطاع الأعمـــال العـــام للجـــهاز المصـــرفي

نتائج جهود إعادة الهيكلة

تجدر الإشارة إلى أن عمليات إعادة الهيكلة بأنواعها يتم تمويلها جزئيا من حصيلة البيع (بالإضافة إلى الموارد الذاتية للشركات)، وتشير نتائج أعمال شركات قطاع الأعمال إلى حدوث طفرة في صافى أرباح الشركات من النشاط (بعد خصم خسائر الشركات الخاسرة) بالمقارنة بالمؤشرات لدى بدء برنامج الإصلاح، وذلك على الرغم من بيع عدد من الشركات الرابحة، وذلك على النحو التالي:

- عام ١٩٩٢/١٩٩٣: صافى ربح ٢١٤ شركة: ٤٢ مليون جنيه.
- عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥: صافى ربح ١٦٦ شركة: ٦٠٤ مليون جنيه
- عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (مبدئي): صافى ربح ١٦٤ شركة: ١٢٠٠ مليون جنيه

وفى ذات السياق، تحولت أكثر من ٧٣ شركة من شركات خاسرة إلى شركات رابحة خلال سنوات تطبيق البرنامج، بل وتم بيع بعضها بعد تحسن أدائها ومنها شركات في

شكل رقم (٢) المنصرف على الصيانة والاستثمار

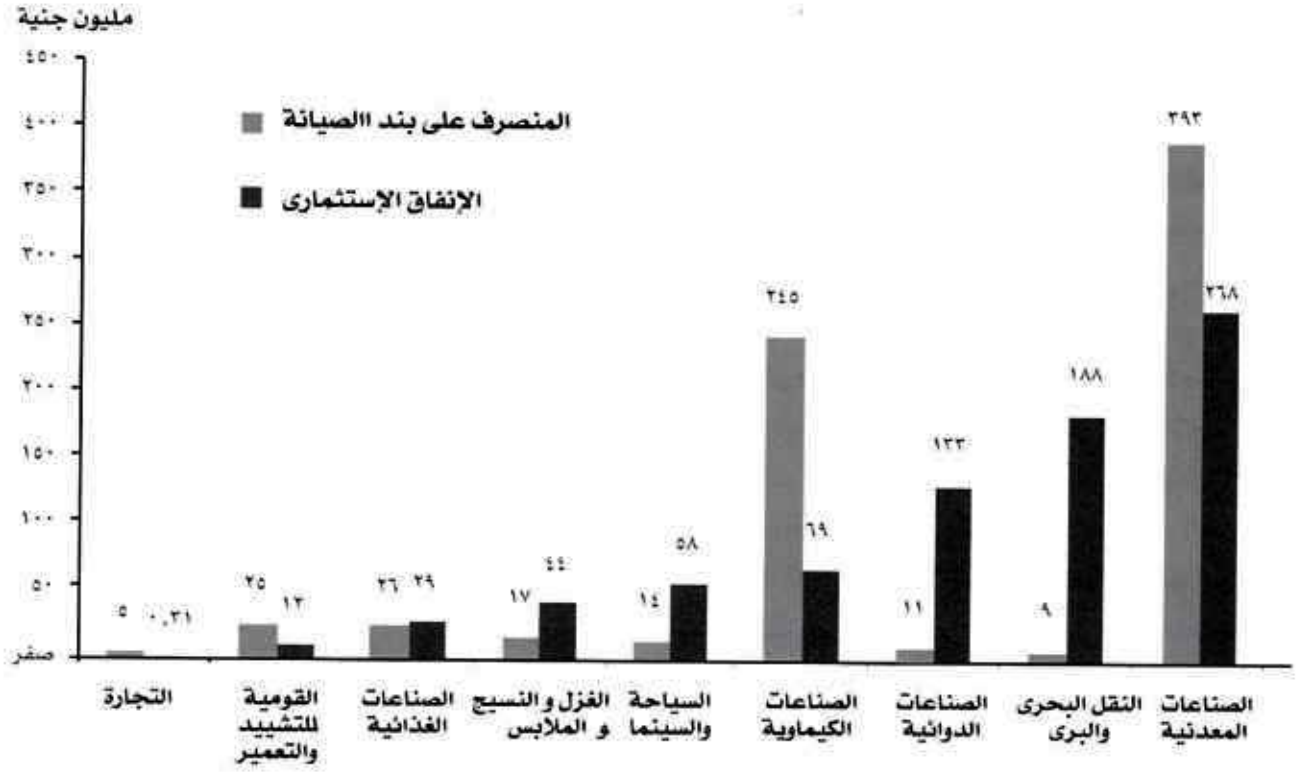

قطاعات الصناعات المعدنية والمقاولات والكيماويات والأسمنت، وانخفض عدد الشركات الخاسرة من ١٠٨ شركة في بداية البرنامج إلى ٥٥ شركة فقط. كما تحقق خلال العامين الماضيين خفض مديونيات شركات قطاع الأعمال العام للجهاز المصرفي إلى حوالي النصف من ٤٠ مليار جنيه إلى ٢٢ مليار جنيه (شاملة أثر التسوية الأخيرة مع بنك إسكندرية العام الماضي فقط بحوالي ٧ مليار جنيه)، مما يحقق وفرا سنويا في مصروفات الفوائد التمويلية يربو على ٢ مليار جنيه سنويا.

وتتمثل أهم الجهود التي بذلتها حكومة الحزب فى مجال إعادة الهيكلة، في استخدام حصيلة البيع في إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى والتي طالما عانت من اختلال في هياكلها المالية نظرا لحاجاتها لضخ استثمارات بها، طالما بقيت في حوزة الدولة.

وقد وصل إجمالي المنصرف على الصيانة فى شركات قطاع الأعمال العام خلال عام (٢٠٠٤/٢٠٠٥) نحو ٧٤٥ مليون جنيه، ووصل إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال نفس العام إلى نحو ٨٠١ مليون جنيه. ويوضح الشكل التالى توزيع هذين البندين وفقا للشركات القابضة التسعة التى تتبعها شركات قطاع الأعمال العام.

حصيلة البيع واستخداماتها

يساند الحزب اتجاه الحكومة نحو تحقيق أقصى استفادة من حصيلة بيع شركات قطاع الأعمال العام بما يساعد على ضخ استثمارات أساسية وواجبة فى شركات أخرى، وفى عمليات إعادة الهيكلة المالية والفنية. ومنها مبادرة الحكومة الأخيرة بتخصيص العائد من بيع كل من شركة عمر أفندى وشركة مصر للغزل والنسيج بشبين الكوم لإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال الخمسة بمنطقة كفر الدوار، للحفاظ على العمالة بها والتى تقدر بحوالى ٢٦ ألف عامل. ويدعو الحزب الحكومة إلى الاستمرار قدما فى مثل هذه السياسات والإجراءات غير التقليدية. جدير بالذكر أنه منذ بداية عام ٢٠٠٥ تم تطبيق نظام توريد متحصلات البيع بالكامل إلى وزارة المالية. وتحويل المبالغ التى تحتاجها شركات قطاع الأعمال العام من وزارة المالية إلى صندوق إعادة الهيكلة التابع لوزارة الاستثمار. وذلك لتنفيذ برامج إعادة الهيكلة الفنية والعمالية والمالية

وتجدر الإشارة إلى أن كافة سجلات ومستندات صندوق إعادة الهيكلة المسئول عن متابعة حركة حصيلة البيع واستخداماتها تتم مراجعتها تفصيليا وسنويا بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن الحقائق الموثقة أن تقارير الجهاز جاءت خالية من أية ملاحظات تذكر، أي أن كل جنيه يتم تحصيله من عمليات التصرف في أصول وأسهم شركات قطاع الأعمال العام خضع وما زال يخضع لرقابة أعلى الجهات الرقابية، لأن الشفافية والنزاهة هما ركيزتان أساسيتان في برنامج إدارة الأصول.

حصيلة البيع:

شكل رقم (٣) حصيلة بيع الشركات منذ يوليو ٢٠٠٤ وحتى يونيو ٢٠٠٦

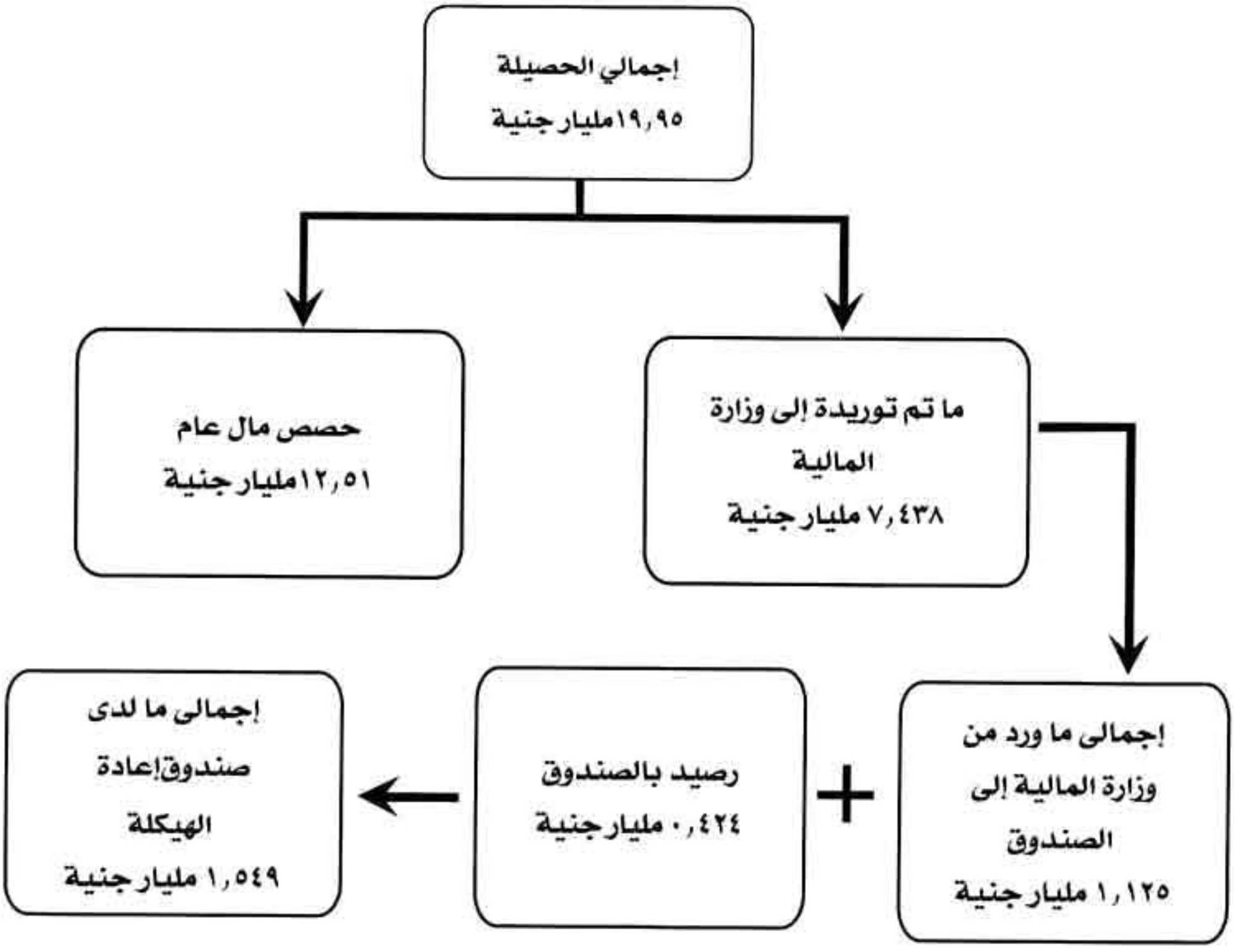

ويتضح مما سبق أن إجمالي ما تم تحويله لوزارة المالية من حصيلة البيع خلال الفترة من ٢٠٠٤/٧/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ قد بلغ ٧,٤٣٨ مليار جنيه. وقامت وزارة المالية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٧/١ حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ بإتاحة مبلغ وقدره ١,١٢٥ مليار جنيه

لصندوق إعادة الهيكلة لاستخدامه في تمويل إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام حيث قام صندوق إعادة الهيكلة بصرف هذا المبلغ موزعا على سبع شركات قابضة لتمويل برنامج المعاش المبكر الاختياري ولتمويل الإصلاح الفني والإداري للشركات التابعة.

استخدامات حصيلة البيع الموردة إلى صندوق إعادة الهيكلة

يوضح الشكل التالى توزيع استخدامات الحصيلة الموردة الى صندوق إعادة الهيكلة، وفقا للشركات القابضة المستفيدة والتى تتبعها شركات قطاع الأعمال العام، وذلك باجمالي ١,٣ مليار جنيه.

شكل رقم (٤). استخدامات حصيلة البيع الموردة الى الصندوق

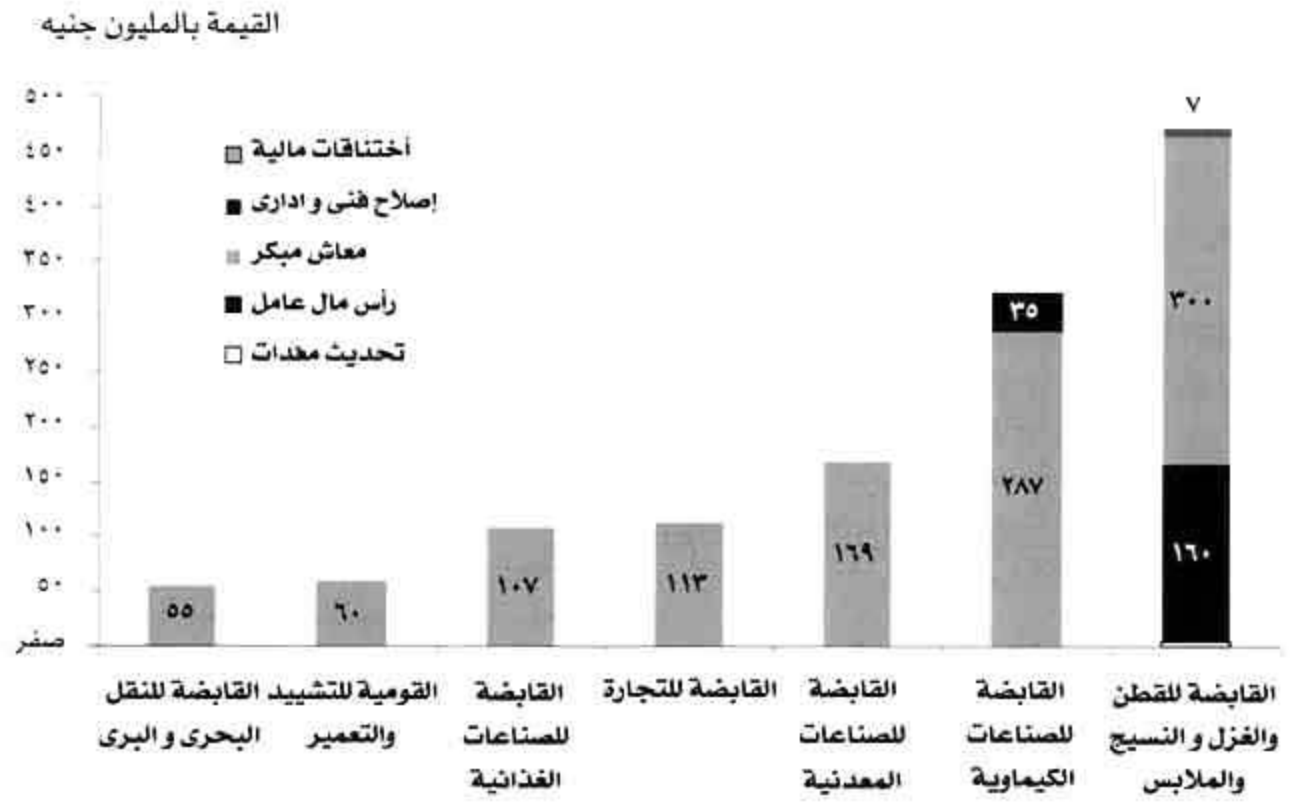

برنامج طموح للتنمية الصناعية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لذلك، ورفع كفاءة استغلال الأراضى الصناعية

ثالثاً: برنامج التنمية الصناعية:

- تفعيل دور هيئة التنمية الصناعية

يساند الحزب الإجراءات التى اتخذتها الحكومة من أجل تحقيق التنمية الصناعية، ومنها إنشاء هيئة التنمية الصناعية مؤخرا. ومن أهم الجهود التى قامت بها الحكومة لإعادة هيكلة وتفعيل دور هذه الهيئة ما يلى:

- صدور قرار وزاري بزيادة نسبة البناء من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ مما أدي لخفض تكلفة الأرض للمستثمر بنحو ٢٥٪ دون أعباء إضافية على ميزانية الدولة.
- استحداث نظم لتيسير طرق السداد بالنسبة للأراضي الصناعية تمنح المستثمر إمكانية السداد على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات.
- صدور قرار بعدم تعليق الخدمات للمشروعات الصناعية على سداد المستحقات المالية عليها.
- الموافقة على إسقاط الفوائد وكافة الغرامات على الديون بشرط سداد أصل الدين قبل ٢٠٠٦/٩/٣٠.
- زيادة عدد مكاتب المجمعة العشرية من ٩٥ الي ١٣٥ مكتب حالياً.
- حل مشكلة تمويل إنشاء المصانع بالصعيد عن طريق توقيع بروتوكول مع البنك الأهلي المصري(عقد ثلاثي).
- إطلاق المرحلة الأولي من الموقع الالكتروني لحجز الأراضي الصناعية وتقديم الخدمات.

برامج متنوعة لرفع تنافسية الصناعة المصرية فى إطار برنامج تحديث الصناعة

توفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية الصناعية: وقد تم ذلك من خلال تطوير منظومة التدريب والتعليم

الفني وربطها بالطلب في سوق العمل، وتوفير وتنظيم ورفع كفاءة استغلال الأراضي الصناعية، وتوفير التكنولوجيا الحديثة، وتحديث الصناعة، وتطوير منظومة الجودة، وتوفير التمويل للقطاع الصناعي. ونتناول هذه النقاط على النحو التالي:

(أ) تطوير منظومة التدريب والتعليم الفني وربطها بالطلب في سوق العمل من خلال:

■ إنشاء عدد من مجالس التدريب القطاعية تتولى إدارة وتخطيط وتنسيق أنشطة التدريب مع المجتمع الصناعي، وقد تمت بالفعل أول تجربة في قطاع الملابس الجاهزة.

■ مشروع بناء مستويات المهارة القومية من خلال تحديد معايير المهارة والمؤهلات واعتماد المراكز التدريبية.

■ المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب الفني من خلال وضع معايير المراكز التدريبية وتطويرها وتدريب المدربين.

(ب) توفير وتنظيم ورفع كفاءة استغلال الأراضي الصناعية من خلال:

■ تنفيذ مشروع الشباك الواحد مع هيئة الاستثمار.

■ طرح تصميم مصانع نموذجية نمطية ومعتمدة للمستثمرين.

■ دراسة ضم رخص الدفاع المدني للمجمعة العشرية.

■ زيادة عدد مكاتب المجمعة العشرية إلى ٢٠٠ مكتب.

■ إنشاء صندوق لدعم الأراضي الصناعية يستهدف دعم الأراضي في الصعيد وسيناء والوادي الجديد وتذليل العقبات أمام مشروعات الشباب.

■ أن تكون الأولوية للصناعات التصديرية وكثيفة العمالة، مثل الصناعات النسيجية.

■ التخطيط لإنشاء مناطق صناعية جديدة.

(ج) توفير التكنولوجيا الحديثة من خلال:

■ إنشاء عدد ١٠ مراكز قطاعية لنقل التكنولوجيا (٧ بدأت العمل و٣ تحت الإنشاء).

■ إنشاء عدد ٣ مراكز أفقية لخدمة كافة القطاعات الصناعية (٢ بدأت العمل ومركز تحت الإنشاء) وهم (مركز نقل تكنولوجيا الإنتاج النظيف - المركز المصري الياباني لتحسين الإنتاجية والجودة - مركز تكنولوجيا التعبئة والتغليف).

■ إنشاء منتدي المصممين المصريين، مشروع المشاركة في شبكة المعلومات التكنولوجية الأوروبية، ومشروع الحاضنات التكنولوجية.

(د) تحديث الصناعة:

■ يتم ذلك بتنفيذ عدد من البرامج لرفع تنافسية الصناعة المصرية مثل برامج لتنمية الموارد البشرية، وتنمية وتشجيع الصادرات، وتحقيق الجودة وتنمية الابتكار بالإضافة إلى تيسير الحصول على التمويل. ولقد تم تسليم إدارة التمويل المتاح من الاتحاد الأوروبي لبرنامج تحديث الصناعة الى الحكومة المصرية.

(هـ) **تطوير منظومة الجودة:** حيث تم إعادة تنظيم منظومة الجودة (مواصفات - اعتماد) والرقابة والمعامل من خلال ما يلي:

■ توحيد جهات الاعتماد (مجلس الاعتماد - جهة اعتماد المعامل).

■ توحيد جهات الرقابة (مصلحة الرقابة الصناعية - هيئة الرقابة على الصادرات والواردات - الرقابة على السوق الداخلي والموازين والدمغة).

■ توحيد المعامل (مصلحة الكيمياء - معامل هيئة التوحيد القياسي ومعامل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات).

(و) **توفير التمويل للقطاع الصناعي** من خلال توقيع عدد من البروتوكولات المالية، وتتضمن:

■ بروتوكول تعاون بين كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للتنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة من خلال منظومة متكاملة لإتاحة التمويل والائتمان الميسر، وتوفير المساندة الفنية والتكنولوجية.

■ بروتوكول تعاون بين كل من البنك الأهلي المصري والهيئة العامة للتنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة، والذي يساهم في تنفيذ إقامة ١٠٠٠ مصنع من خلال قيام البنك الأهلي بتوفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل جانب من التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصادر بشأنها موافقات من الهيئة العامة للتنمية الصناعية أو الحاصلة على كافة الموافقات والتراخيص من الجهات المعنية بالدولة.

متابعة نتائج تنفيذ البرنامج الانتخابي في القطاع الصناعي:

تبنى برنامج الرئيس للسنوات الستة برامج وإجراءات تحفز الاستثمار والتشغيل لتوفير ١,٥ مليون فرصة عمل. ويتحقق ذلك من خلال تبني عدة برامج أهمها برنامج بناء ألف مصنع كبير بتكنولوجيا حديثة وقدرات إنتاجية عالمية والعمل علي إدارتها وفقا لنظم الجودة العالمية خلال ست سنوات. كما طرح السيد الرئيس برنامج سوق الإعمال والتوسعات لتنفيذ عدة مشروعات في مجالات

مختلفة مثل (الصناعة والتجارة، وشركات المهنيين والنقل، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات). وتعامل البرنامج الرئاسى مع قطاع الصناعة بنظرة متطورة: وبفكر جديد يستهدف أن يصبح قطاعا جاذبا للاستثمارات ومولدا لفرص العمل ودافعا للنمو. وركز على أهمية تطوير الصناعات كثيفة العمالة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتنمية ودعم الصادرات وتحقيق نقلة تمويلية وتكنولوجية مهمة للصناعة المصرية. هذا بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة.

خطة تنفيذ مشروع الألف مصنع:

يتضمن هذا المشروع الاستثمارات أو التوسعات لأكثر من ١٥ مليون جنيه، ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع تنفيذ هذا المشروع خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

جدول (٣): خطة تنفيذ مشروع الألف مصنع

المستهدف	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	إجمالي
عدد المصانع	٩٠	١٢٣	١٥٣	١٨٠	٢٠٠	٢٥٤	١٠٠٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ويوضح الجدولان رقما (٤)، (٥) مؤشرات متابعة تنفيذ البرنامج الانتخابى الرئاسى خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٥ وحتي أول أغسطس ٢٠٠٦.

جدول (٤): المصانع الجديدة (برنامج الألف مصنع وسوق الأعمال) والتوسعات من يوليو ٢٠٠٥ وحتى أول أغسطس ٢٠٠٦

كبير (أكثر من ١٥ مليون جنيها)	١٠١
(متوسط من ٥ إلى ١٥ مليون جنيها)	١١١
صغير و متناهى (أقل من ٥ مليون جنيها)	٣٣٠
الاجمالى	٥٤٢
باستثمارات قدرها	٨.٧ مليار جنيها
اجمالى فرص العمل المباشرة	٧١ ألف فرصة عمل

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

جدول رقم (٥): متابعة لإجمالي النشاط الصناعي من يوليو ٢٠٠٥ وحتى ٢ أغسطس ٢٠٠٦

المصنع الحجم	المصانع التي بدأت الإنتاج (الألف مصنع وبرنامج سوق الأعمال)	التوسعات في المصانع القائمة	الاجمالي وفقاً للحجم
الألف مصنع كبير (١٥ مليون جنيه فأكثر)	٣٩	٦٢	١٠١
سوق الأعمال متوسط (٥- ١٥) مليون جنيه	٥٤	٥٧	١١١
سوق الأعمال صغير (٠.٥-٥ مليون جنيه)	١٩٣	١٣٧	٣٣٠
اجمالي الاستثمارات بالمليار جنيه وفقاً للبرنامج	٣.٣	٥.٤	٨.٧
فرص عمل جديدة بالألف	٣٩	٤٢	٧١

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التنمية الصناعية تتضمن عددا من البرامج والإجراءات من أهمها ما يلى:

■ تطوير منظومة التدريب والتعليم الفني وربطها بالطلب في سوق العمل من خلال إنشاء عدد من مجالس التدريب القطاعية تتولى إدارة وتخطيط وتنسيق أنشطة التدريب مع المجتمع الصناعي، وقد تمت بالفعل أول تجربة في قطاع الملابس الجاهزة.

■ توفير وتنظيم ورفع كفاءة استغلال الأراضي الصناعية من خلال: تنفيذ مشروع الشباك الواحد بالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإنشاء صندوق لدعم الأراضي الصناعية يستهدف دعم الأراضي في الصعيد وسيناء والوادي الجديد وتذليل العقبات أمام مشروعات الشباب.

■ توفير التكنولوجيا الحديثة من خلال: إنشاء عدد ١٠ مراكز قطاعية لنقل التكنولوجيا (٧ بدأت العمل و٣ تحت الإنشاء)، وإنشاء عدد ٣ مراكز أفقية لخدمة كافة القطاعات الصناعية (٢ بدأت العمل و١ تحت الإنشاء)، وإنشاء منتدى المصممين المصريين، ومشروع المشاركة في شبكة المعلومات التكنولوجية الأوروبية، ومشروع الحاضنات التكنولوجية.

■ تحديث الصناعة: ويتضمن برنامج تحديث لصناعة عددا من البرامج الفرعية تستهدف رفع تنافسية الصناعة المصرية مثل برامج لتنمية الموارد البشرية، وتنمية وتشجيع الصادرات، وتحقيق الجودة وتنمية الابتكار بالإضافة إلى تيسير الحصول على التمويل. وكما سبق أن أشرنا، فقد تم تسليم إدارة التمويل المتاح من الاتحاد الأوروبي لبرنامج تحديث الصناعة الى الحكومة المصرية.

زيادة الطاقة الفندقية الحالية بنحو ٩٠ ألف غرفة لتصل الي ٢٥٠ ألف غرفة، والوصول بعدد السائحين إلى ١٤ مليون سائح في عام ٢٠١١

رابعا: قطاع السياحة وتنمية الاقتصاد القومي:

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية قطاع السياحة باعتباره من القطاعات الاقتصادية الواعدة من حيث القدرة على توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويتركز الهدف الاساسى للحزب فى هذا القطاع فى توفير ١,٢ مليون فرصة عمل خلال ست سنوات، وفقا للبرنامج الانتخابى الرئاسى، من خلال زيادة الطاقة الفندقية الحالية بنحو ٩٠ ألف غرفة لتصل الي ٢٥٠ ألف غرفة، والوصول بعدد السائحين الوافدين إلى ١٤ مليون سائح في عام ٢٠١١. ومن أهم مؤشرات تطور هذا القطاع ما يلى:

■ بلغ إجمالي إيرادات هذا القطاع نحو ٦,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥، بما يمثل أكثر من ٦,٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٤٧٪ من حجم الصادرات غير السلعية، وبذلك يحتل القطاع المركز الأول من الصادرات غير السلعية.

■ تشير الإحصائيات إلى تزايد نصيب مصر من السوق العالمية للسياحة إلى نحو ١٪ عام ٢٠٠٤. لكن هذه النسبة لا تعكس الإمكانيات الضخمة التى يملكها قطاع السياحة فى مصر، ولا تتفق مع الأهمية التى يوليها الحزب والحكومة لتطوير النشاط السياحي في مصر.

وعلى الرغم من تطور مؤشرات أداء قطاع السياحة، فإنه يستطيع استيعاب المزيد من الاستثمارات والمساهمة في توفير المزيد من فرص العمل وذلك من خلال توسيع النطاق الجغرافي للمناطق، ومعالجة الخلل القائم فى توزيع الطاقة الإيوائية على مستوى الجمهورية. فالساحل الشرقي بطول البحر الأحمر وجنوب سيناء مثلا يستحوذ على حوالي ٦٠٪ من الطاقة الإيوائية الكلية، بينما تستحوذ باقي مناطق الجمهورية على نحو ٤٠٪ فقط من هذه الطاقة. ولا تحصل مناطق أخرى مثل الأقصر وأسوان والإسكندرية والساحل الشمالى على نصيب يتلاءم مع إمكاناتها. ويعتمد تشجيع الاستثمار في المناطق المزمع تنميتها على الإسراع في تنفيذ عدد من التدابير فى مقدمتها الإجراءات التي وجه إليها السيد الرئيس مؤخراً إبان ترأسه لأعمال المجلس الأعلى للسياحة بعد إعادة تشكيله.

شكل رقم (٥): تطور نصيب مصر من الإيرادات السياحية في السوق العالمي(٢٠٠٠-٢٠٠٤)

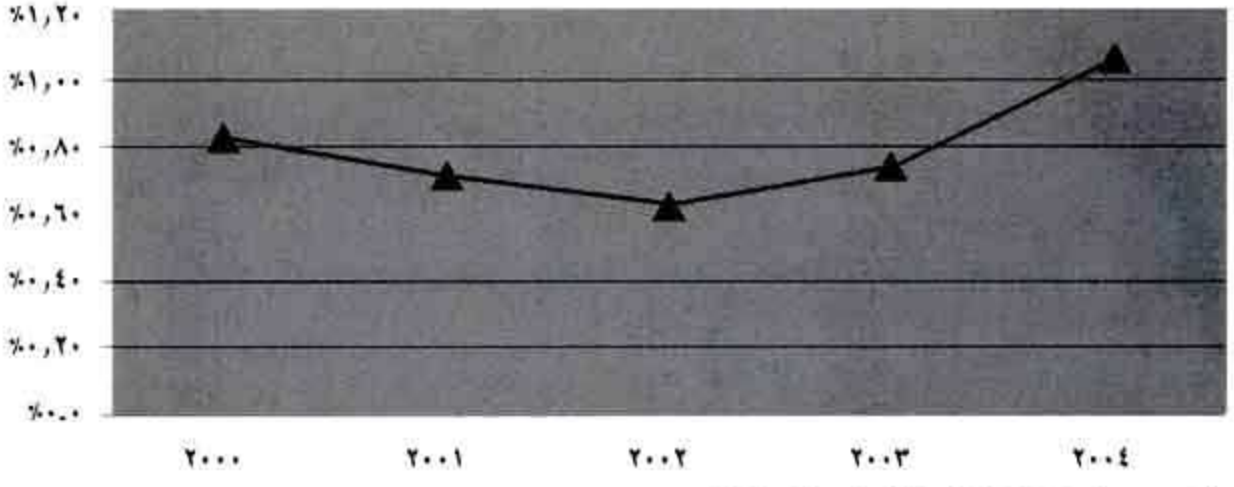

المصدر: المنظمة العالمية للسفر والسياحة.

شكل رقم (٦): التوزيع الجغرافي للغرف الفندقية ٢٠٠٥

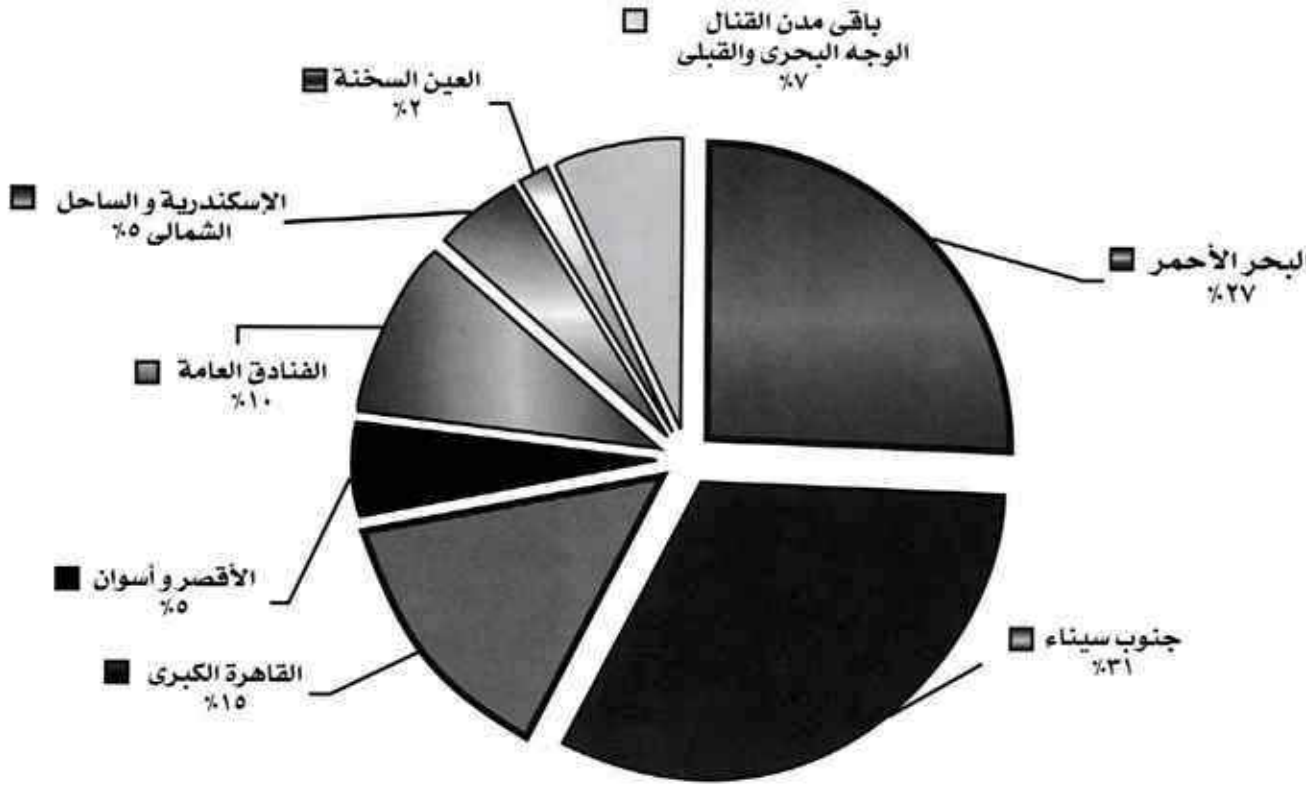

المصدر: وزارة السياحة- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويساند الحزب جهود حكومته لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية في قطاع السياحة، من خلال تيسير إتاحة الأراضي في مناطق الجذب السياحي، على غرار ما تم بمنطقة سيدي عبد الرحمن، حيث تم إتاحة مساحة تبلغ ٦,٢٥٩ مليون متر الواقعة عند الكيلو ١٢٥ من طريق مصر مطروح الساحل الشمالي بامتداد شاطئ طوله ٧ كم ويبعد ٢٥ كم من مطار العلمين الدولي، لتحويله إلي منطقة جذب سياحي عالمي. ويشدد الحزب على أهمية المضي قدماً في طرح مجموعة أخرى من أراضي مناطق الجذب السياحي في الساحل الشمالي وشرم الشيخ و البحر الأحمر بما ينعكس على إتاحة المزيد من فرص العمل والتشغيل.

توجهات وسياسات الحزب المستقبلية لتهيئة مناخ الاستثمار:

يؤمن الحزب وحكومته بأن ما تحقق من تطوير لمناخ الاستثمار يعد خطوة هامة في رفع معدلات التشغيل وتحقيق حياة كريمة للمواطن. إلا أن هذا التطوير يظل في حاجة إلى الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت في العامين الماضيين، والمضي قدماً في إجراء المزيد من الإصلاحات واتخاذ التدابير التنفيذية والتشريعية اللازمة لذلك.

استمرار جهود تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الإطار التشريعى الحاكم، وإصدار قانون المحاكم الاقتصادية

وتتمثل أولويات العمل خلال المرحلة القادمة في استكمال جهود تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز قدرة المؤسسات المالية على تمويل الاستثمارات المستهدفة، وتوفير الأراضي لطالبيها بغرض الاستثمار، واستكمال خطوات الإصلاح التشريعي والمؤسسي، والتوسع في عملية تيسير الإجراءات والتعامل بحسم مع المعوقات البيروقراطية التي تواجه الاستثمار، وتوسيع إطار مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في قطاع الخدمات والبنية الأساسية، والتوسع في برامج الاستثمار في المحافظات، والمضي قدماً في تأسيس كيان استثماري لتنمية منطقة الصعيد، وشركة قابضة لتنمية سيناء.

ونعرض فيما يلى لأهم التدابير التى يتبناها الحزب والحكومة فى مجال تشجيع الاستثمار.

(١) استكمال الإصلاح التشريعي والمؤسسي:

يتطلب استكمال الإصلاح التشريعي اللازم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار إعطاء أولوية لإقرار التشريعات والتي طالب بها الحزب من قبل في مؤتمراته، و أكد عليها البرنامج الانتخابي، وتتمثل فيما يأتي:

■ التعجيل بإصدار تشريع المحاكم الاقتصادية، وذلك بهدف معالجة مشكلة البطء في القضايا الاقتصادية وإيجاد مناخ اقتصادي يتميز بالعدالة والسرعة ويتفق مع روح العصر، ويشعر المستثمر بالثقة في إمكانية حصوله علي كامل حقوقه في وقت مناسب وبدون أي تعقيدات عن طريق قضاة متخصصين يفهمون دقة المسائل الاقتصادية وتعقيداتها، الأمر الذى سيكون له مردود إيجابى علي زيادة الاستثمار وتخفيض التكلفة وتدفق رؤوس الأموال إلي الاقتصاد القومي مما ينعكس على فرص التشغيل والنمو.

ويقترح الحزب أن تبدأ الدوائر الاقتصادية المنوطة باختصاص المحاكم الاقتصادية التي ينظمها مشروع القانون اعتبارا من ٢٠٠٦/١٠/١. وذلك في المحاكم الابتدائية والاستئناف كإجراء تمهيدى إلى أن يتم عرض مشروع القانون على مجلسى الشعب والشورى وإصدار القانون.

■ مشروع قانون الشركات الموحد، بهدف توحيد الإطار القانونى لتأسيس الشركات ولتحقيق التناسق فى البنية التشريعية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

■ مشروع قانون لتنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، ينظم قيام الجهات المختلفة بنشر معلومات بشكل دورى وإتاحتها للجمهور، ويضمن حق المواطن فى طلب المعلومات من هذه المؤسسات.

■ تعديلات تشريعية تتعلق بتطوير نظام الصلح الواقي من الإفلاس في قانون التجارة، بهدف تنظيم قواعد الخروج من السوق مع حماية حقوق الدائنين، والحفاظ على حقوق المتعاملين.

(٢) تيسير الحصول على التمويل للاستثمار:

■ تتضمن رؤية الحزب تعزيز سبل حصول الاستثمار الخاص على التمويل سواء من خلال وسائل التمويل التقليدية بالاعتماد على الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي، أو من خلال تفعيل الأدوات البديلة بالاعتماد على سوق الأوراق المالية وغيرها من أدوات التمويل غير المصرفي.

■ وقد أفرد الحزب هذا العام ورقة سياسات منفصلة طرح فيها رؤيته لإتاحة التمويل اللازم للاستثمار، من خلال حتمية الاستمرار في برنامج تطوير القطاع المالي، والتعامل مع مشكلة القروض غير المنتظمة، والخروج عن الدور التقليدي الذي يحد من قدرة القطاع المالي على تحقيق النمو المستهدف بالمزيد من الاعتماد على الخدمات المالية غير المصرفية بما في ذلك خدمات التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، وسوق المال.

■ كما تتضمن رؤية الحزب تشجيع القطاع المالي على التفاعل مع المستثمرين، والمساعدة في تأهيلهم للتعامل مع الأدوات المالية المختلفة، مع العمل على تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة ببدائل التمويل المناسبة.

(٣) تيسير الحصول على الأراضي بغرض الاستثمار:

■ يساند الحزب جهود الحكومة في مجال إتاحة الأراضي لأغراض الاستثمار، ويؤكد على ضرورة المضي قدماً في تقييم أوضاع الهيكل المؤسسي الحالي الذي يقوم بإدارة والتحكم في أراضي الدولة، في إطار العمل على تحقيق كفاءة أكبر في عملية تخصيص الأراضي على المستوى القطاعي، مع النظر في تحقيق الانسجام بين القوانين والتشريعات الحاكمة لذلك، وتحديد الإجراءات التي تستهدف تيسير عملية تخصيص الأراضي بغرض الاستثمار.

إنشـــاء مؤسســـة للاســـتثمار والتنمية في الصعيد، ومساندة جهود الحكومة للاستثمار فى المحافظات

٤) مساندة جهود الحكومة للاستثمار فى المحافظات:

يدعم الحزب الإجراءات التى تنتهجها الحكومة لتنفيذ ما ورد بالبرنامج الانتخابي الرئاسى لدعم الأقاليم الأقل نصيباً في التنمية، في سيناء وصعيد مصر، ويأتي ذلك في صورة مجموعة من المشروعات التنموية المحددة التي انتهت الحكومة من دراستها، وبدأت بالفعل في تنفيذها، وذلك بمشاركة القطاع الخاص الذي بدأ يضطلع بدوره في الاستثمار وتنمية هذه الأقاليم، ومن تلك المشروعات:

أ- تنمية الاستثمار وإنشاء مؤسسة للاستثمار والتنمية في الصعيد:

تنهض رؤية الحزب في هذا الصدد على السعى نحو إنشاء مؤسسة بمبادرة من القطاع الخاص ممن لديه الخبرة الفنية والكفاءة، وتسانده وزارة الاستثمار. و تعمل المؤسسة على المساهمة في تأسيس شركات تابعة في مجالات محددة يفتقدها صعيد مصر، تتحدد من خلال الاعتماد على بحوث التسويق والتمويل والاستشارات القانونية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجستية، بما يسهم في دفع حركة الاستثمار والتنمية بمحافظات الصعيد. وتتخذ المؤسسة من محافظة أسيوط مركزاً رئيسياً لنشاطها ويكون لها فروع في محافظات سوهاج وقنا والمنيا، ومن أهم الأنشطة التي تقدمها هذه المؤسسة التي قامت بدراستها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يلى:

■ معالجة المشكلات المتعلقة بعدم قدرة مستثمري الصعيد على التسويق والتوزيع الجيد لمنتجاتهم الزراعية، والصناعية، بتوسيع قاعدة تسويق هذه المنتجات، وتسويقها في المحافظات الأخرى.

■ توفير احتياج مستثمري الصعيد للتمويل في مجال شراء المعدات والآلات من خلال أنظمة التأجير التمويلي، الذى يتميز بأنه يعطي شركات التأجير وسيلة قانونية أسرع لاستيداء حقوقها من تلك التي تتمتع بها البنوك حيث إنها تظل مالكة للمعدة وليس مرتهنة لها على نحو ما تقوم البنوك.

■ مواجهة صعوبة نقل العاملين من المناطق السكنية إلى المناطق الصناعية في منطقة الصعيد، والتكلفة الكبيرة التي يتكبدها العمال.

■ توفير القدرات التخزينية للمواد الغذائية سريعة التلف والتى تعد من الخدمات الرئيسية التي يفتقدها المنتجين الزراعيين في الصعيد.

■ المساهمة فى تأسيس مشاريع تصنيع غذائي وفقا للمحاصيل الرئيسية في الصعيد وذلك بالتعاون مع برنامج تحديث الصناعة.

■ إنشاء مجموعة ورش حديثة لإنتاج الحرف التقليدية وتطويرها وتسويقها تمهيدا لبيعها من خلال المنافذ السياحية خاصة تلك الواقعة على البحر الأحمر وفي سيناء، على النحو الذي يمكن أصحاب هذه الحرف من تحقيق عائد من منتجاتهم وفق قيمتها الحقيقية.

■ تنمية الحركة السياحية في الصعيد، عن طريق بناء أو شراء وإعادة تأهيل ثلاثة فنادق من مستوى فوق المتوسط (ثلاث أو أربع نجوم) في أسيوط والمنيا ومدينة قنا بحيث يتمكن السائح من زيارة مناطق مختلفة في الصعيد.

■ تلبية الطلب المتزايد على مستوى أفضل من خدمات الإسكان، والمساهمة مع شركاء في مجال التنمية العقارية من أجل إنشاء مجمعات سكنية وإدارية وتجارية على مستوى أفضل من المتاح حاليا.

■ ستستفيد هذه المشروعات جميعاً من تطوير البنية الأساسية والطرق، ولعل أهمها مشروع طريق الصعيد البحر الأحمر، الذي يربط بين محافظات الصعيد الثلاثة -أسيوط وسوهاج وقنا- بمحافظة البحر الأحمر: مما يساعد على ربط وادي النيل بالبحر الأحمر. وتبرز الأهمية الكبرى المترتبة على تنفيذه في تنمية صعيد مصر، من خلال فتح قناة تصل بمنتجاته إلى البحر الأحمر، وما يترتب على ذلك من أثر مباشر لزيادة جاذبية الصعيد للاستثمار، وتوفير فرص عمل لأبنائه.

برنامج للتمويل المباشر في الصعيد بمبلغ مليار جنيه

وتؤكد الدراسات الاقتصادية الخاصة بهذا الطريق إمكانية استصلاح وزراعة أراض بوادي قنا على جانبيه بالاعتماد على مياه الآبار الجوفية التي تتوافر في المنطقة، وطرحها للمستثمرين. كما يمكن استغلال المساحة على جانبي الطريق بما يرفع من الجدوى الاقتصادية لإنشائه. ويدعم الحزب توجه الحكومة لتمويل إنشاء هذا الطريق ذى الأثر التنموى الهام من حصيلة بيع أرض سيدى عبد الرحمن السياحية.

كما يساند الحزب الجهود التى تبذلها الحكومة للانتهاء من برنامج التمويل المباشر لإيجاد فرص عمل فى محافظات الصعيد، من خلال توجيه مبلغ وقدره مليار جنيه يتم تدبيره من حصيلة طرح رخصة الشبكة الثالثة للمحمول. ويوجه هذا المبلغ إلى الشركات والمشروعات التى تتيح فرص عمل فى محافظات الصعيد. ويرتبط بفرص العمل التى يتيحها المشروع.

وتجرى وزارات المالية والتجارة والصناعة والاستثمار المشاورات اللازمة مع الشركات التى يمكن أن تستفيد من هذا التمويل، على أن تتوفر فى هذه الشركات القدرة العالية على الإدارة وتسويق منتجاتها فى الداخل والخارج، وأ ن يكون لديها خطط للتوسع فى المستقبل وفقا لمعايير وشروط يتم الانتهاء منها قبل نهاية العام الحالى.

تأسيس شركة قابضة لتنمية سيناء، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخدمات والبنية الأساسية

ب- تأسيس شركة قابضة لتنمية سيناء:

■ يؤكد الحزب على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ ما انتهت إليه الدراسات التي أجرتها الحكومة فيما يتعلق بإنشاء شركة قابضة للتنمية الصناعية بشمال سيناء، تعتمد في نشاطها على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية، وعلى الموقع المتميز لهذا الاقليم، لتساهم فى تدعيم النشاط الصناعى وجذب المزيد من الاستثمار الاجنبى المباشر وزيادة الصادرات فضلا عن خلق المزيد من فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان سيناء.

■ ويرى الحزب أن تؤسس الشركة بنظام المشاركة بين الحكومة (بمساهمة من وزارة التجارة والصناعة وهيئاتها) والقطاع الخاص، حيث تتولي الشركة إنشاء (٨) شركات تابعة متخصصة في عدد من المشروعات مثل صناعات الأسمنت والزجاج المسطح وكربونات الصوديوم وكبريتات الماغنسيوم وكلوريد الصوديوم واستخراج وتصنيف الرمال البيضاء والأسمدة الازوتية والرخام والجرانيت.

ج- تشجيع إقامة مناطق صناعية جديدة:

■ يدعو الحزب الحكومة فى الاستمرار قدما فى المبادرات غير التقليدية لاستغلال مساحات الأراضى غير المستغلة فى شركات قطاع الأعمال، ومنها ما تم بشأن إقامة منطقة صناعية جديدة بمنطقة مصانع كفر الدوار، تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي ١٠٠ مليون فدان تسهم في خلق فرص عمل حقيقية لأبناء الدلتا. وإنشاء منطقة صناعية بالمحلة الكبرى، من خلال إتاحة استخدام مساحة ٣٤ فدان غير مستغلة بزمام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وذلك بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية.

■ ويؤيد الحزب سعى الحكومة إلى طرح حوالي ٢٨ مليون متر مربع يديرها القطاع الخاص، لتنمية مناطق صناعية جديدة بالمحافظات بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي ٣ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه، وتتيح إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تصل تكلفتها الاستثمارية إلى ١٥ مليار جنيه.

د- تشجيع الاستثمار الزراعي واستصلاح مليون فدان:

يؤكد الحزب على إعطاء أولوية للسياسات الرامية إلى توسيع المساحة المأهولة والخروج من الوادي الضيق، في إطار تنفيذ برنامج القرية الجديدة الذي حدده البرنامج الانتخابي الرئاسى، بهدف استصلاح مليون فدان خلال ست سنوات. كما يؤكد أهمية إنشاء شركة مساهمة من المستثمرين ذوى الخبرة فى مجالات استغلال واستصلاح الاراضى الجديدة وإتاحة الفرصة لهذه الشركات للمشاركة فى خطة التوسع الافقى بمساحات تتراوح بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فدان أو أكثر، وعلى أن يتكون رأسمال الشركة من أسهم يملك المستثمر نسبة تتراوح مابين ٦٠٪ إلى ٧٠٪ منها، وتمليك الشباب نسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من هذه الأسهم. ويرى الحزب ضرورة إتاحة الفرصة امام الشباب للمساهمة في تنفيذ هذا المشروع حيث تقوم الدولة بسداد قيمة الأسهم للشباب على أن يمتلك كل شاب حصة تعادل من ٣ - ٥ أفدنة.

هـ- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الخدمات والبنية الأساسية:

يدعم الحزب التوجه نحو مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وإقامة وتشغيل مشروعات الخدمات والبنية الأساسية، عملاً على تنمية وتطوير المرافق والخدمات العامة بكفاءة أكبر وتكلفة أقل والنهوض بالتنمية الاجتماعية، وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج شراكه القطاعين العام والخاص معا من خلال مشروع بناء ٥٠ مدرسة في إطار تنفيذ برنامج الـ ٣٥٠٠ مدرسة الواردة بالبرنامج الانتخابي.

و- استكمال برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة بمكوناته الثلاثة: التي تضمنت طرح شركات وخطوط إنتاج لمشاركة القطاع الخاص، وإعادة الهيكلة والتطوير وتفعيل قواعد الإدارة الرشيدة وتجديد القيادات في الشركات المملوكة للدولة، ويرى الحزب ان هذا البرنامج هو احد أبواب زيادة الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية ويحافظ على مقومات الشركات وحقوق العاملين فيها. وقد جذب هذا البرنامج استثمارات أجنبيه تقدر بـ ١,٥ مليار دولار خلال عامين من بدء تنفيذه، كما حقق فوائض في النشاط بلغت ما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه، كما حافظ على حقوق ٤٠٠ ألف عامل يعملون في الشركات المملوكة للدولة، وتم ضخ استثمارات تقدر بحوالي ١,٥ مليار جنيه من صندوق إعادة الهيكلة بخلاف ما يتم ضخه من الموارد الذاتية للشركات.

خاتمة:

إن توجه الحزب الوطني الديمقراطي فى تشجيع الاستثمار من أجل التشغيل، ينطلق من رؤية واضحة ومبادئ أساسية عبر عنها فى مؤتمراته السابقة، ويساندها تطوير تشريعى وتطبيق إجراءات وبرامج تنفيذية من جانب الحكومة لتيسير إجراءات الاستثمار ومعالجة معوقاته، سعيا الى تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المنشودة وتوفير فرص العمل وضمان حياة كريمة للمواطن المصري.

يرى الحزب أن الحكم على السياسة الاقتصادية وأبعادها ومكوناتها يجب أن تكون دائما فى ضوء قدرتها على تحقيق كل من التشغيل والنهوض بالدخول كبعدين أساسيين للسياسة الاقتصادية. وتحدد المبادئ الأساسية للحزب معطيات المعادلة الاقتصادية في المجتمع المصري والتي تعتمد على اقتصاد يحكمه العرض والطلب واقتصاديات السوق في ظل منافسة حرة تضمن الدولة سلامة عمل آلياتها ويحتل فيها القطاع الخاص موقع الريادة في استغلال الموارد القومية وتوليد الدخول وفرص العمل. وذلك في مجتمع يقبل تحديات الاقتصاد العالمي وقادر على المنافسة في ظل علاقات تجارية دولية متوازنة وبيئة مناسبة لجذب الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية.

ويؤكد الحزب على أهمية الإجراءات التى من شأنها زيادة دور القطاع الخاص، بما يحقق زيادة فرص العمل فى الأنشطة الاقتصادية. كما يؤكد الحزب على أهمية دور الدولة فى وضع الإطار التنظيمي والرقابي الفاعل للنشاط الاقتصادي حرصا على الالتزام بقواعد السوق والمنافسة الحرة.

وينبع اهتمام الحزب بتحسين مناخ الاستثمار وتطويره من مقصد هام لا يستهدف فقط زيادة أرقام الاستثمار المصري والعربي والأجنبي بل يضع نصب عينيه ما تتيحه هذه الاستثمارات من فرص عمل، وزيادة في معدلات نمو الاقتصاد، وزيادة الصادرات، ورفع دخول المواطنين.

وإذ يدرك الحزب أهمية ما قامت به الحكومة من إجراءات إصلاحية حققت زيادة ملموسة في الاستثمارات بأنواعها، فإنه يؤكد على أهمية مواصلة إجراءات الإصلاح وتدعيمها بما يحقق أهداف النمو والتشغيل.

سياسات التمويل ودور القطاع المالي في تمويل الاستثمارات

يسعى الحزب وحكومته الى تطوير دور القطاع المالى وتعزيز قدرته فى تمويل الاستثمارات، وتحويل مصر الى مركز مالى إقليمى

مقدمة

تتصدر أهداف رفع معدلات التشغيل وتوفير حياة كريمة لكل مواطن أولويات عمل الحزب الوطني الديمقراطى وحكومته، وتمثل في الوقت نفسه أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد القومي، والتي يتطلب التغلب عليها العمل على تطوير أداء الاقتصاد القومي، والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي، وحيث أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فقد تبنى الحزب والحكومة حزمة متكاملة من السياسات الجاذبة والمحفزة للاستثمار سعياً لتطوير مختلف القطاعات المولدة لفرص العمل من أجل تحقيق ما دعى إليه البرنامج الانتخابي الرئاسي من توفير ٤,٥ مليون فرصة عمل خلال ست سنوات بإجمالي حجم استثمارات تصل إلى ٢٢١ مليار جنيه.

وإدراكاً للدور المحوري الذي يقوم به القطاع المالي في تنمية وجذب الاستثمارات وتعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال السياسات الائتمانية إلى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى، فإن رؤية الحزب والحكومة لهذا القطاع الحيوي تقوم على وضع مصر على الخريطة الدولية كمركز مالي إقليمي، وهو ما يتطلب وجود قطاع مالي ديناميكي يتميز بالقوة والاستقرار والقدرة على المنافسة الدولية، والمرونة التي تمكنه من الاستجابة للتطورات العالمية. ومن هذا المنطلق، فقد طرح الحزب رؤيته لإصلاح وتطوير القطاع المالي من خلال ورقة التوجه الاقتصادي فى المؤتمر العام الثامن في سبتمبر عام ٢٠٠٢، ووثائق المؤتمرين السنويين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ومن خلال حزمة من السياسات والإجراءات لتحقيق هذه الرؤية.

ومما لا شك فيه أنه تم تحقيق الكثير من الإنجازات خلال الفترة الماضية فى هذا المجال، إلا أنه ما زال هناك العديد من التحديات القائمة والمتوقعة تستدعي الاستمرار في عملية التطوير والتحديث بما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. وتؤكد هذه الورقة أن التحدي الأساسي لا يكمن في توفير المصادر التمويلية التقليدية بقدر ما يكمن في الحاجة الى تطوير الثقافة التمويلية على جانبي العرض والطلب للخدمات المالية، والخروج من الدور التقليدي الذي يحد من قدرة هذا القطاع على تحقيق النمو المستهدف. وتطرح الورقة السياسات والإجراءات اللازمة لتفعيل دور هذا القطاع، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- الاستمرار في سياسة إصلاح القطاع المالي التي أقرها الحزب في المؤتمر السنوي الثاني (سبتمبر ٢٠٠٤) والتي اتخذت الحكومة خطوات كبيرة نحو تنفيذها.
- إستكمال التنسيق بين الجهات الرقابية على الأنشطة التمويلية بالقطاعين المصرفي وغير المصرفي بما يحقق التكامل بين أدوارها ويزيد من فعاليتها.
- تنويع أدوات التمويل بما يتلاءم مع مراحل نشأة وتطور المشروع الاستثماري.
- تفعيل دور القطاع المالي في إعلام المستثمرين بالبدائل التمويلية المتاحة لهم وكيفية الحصول عليها، والمساعدة في تأهيل المستثمر للتعامل مع القطاع المالي بمختلف أنشطته.
- العمل على الوصول إلى الحد الأعلى من الدور المستهدف للقطاع من خلال طرح الأدوات المالية المستخدمة عالمياً، وبما يناسب ويخدم الأنشطة الاقتصادية.
- الإسراع في إستكمال باقي الاجراءات التنفيذية لما تم الاتفاق عليه من سياسات وتشريعات.

إجراءات لتطوير الجهاز المصرفى وقطاع التأمين وسوق رأس المال والتمويل العقارى و الخدمات المالية غير المصرفية الأخرى كالتأجير التمويلي

المحاور الرئيسية لبرنامج إصلاح القطاع المالي
(٢٠٠٥-٢٠٠٨)

■ **تطوير الجهاز المصرفي من خلال:**

- العمل على تكوين كيانات مؤسسية كبيرة قادرة على المنافسة
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام، وبيع حصص المال العام في البنوك المشتركة.
- التعامل مع القروض المتعثرة، و تطوير آليات التسويات وفض المنازعات داخل البنك المركزي.
- تطوير إدارة المخاطر بالبنوك بما يتمشى مع المعايير الدولية

■ **إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة كخطوة أولى نحو تحويل جزء أو كل الملكية العامة للقطاع الخاص، وتقوية البنية التشريعية لقطاع التأمين، واستكمال الخطوات التنفيذية لإنشاء الشركة القابضة للتأمين.**

■ **تعميق سوق رأس المال من خلال الاستعانة بأدوات مالية جديدة متوسطة وطويلة الأجل في السوق والاستفادة من الخدمات المالية المتطورة.**

■ **رفع كفاءة سوق التمويل العقاري عن طريق توفير البيئة الملائمة لإقامة سوق للتمويل العقاري يتميز بالكفاءة، وإتاحة المزيد من فرص الإسكان والحد من مخاطر الإقراض العقاري.**

■ **تنشيط الخدمات المالية غير المصرفية كالتأجير التمويلي، والتخصيم، وشركات رأس مال المخاطر.**

شـهد القـطاع المصرفى تغيرات هيكليـة هامة، منها إعادة هيكلة البنوك العامة والفصل بين الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية ودمج بعض البنوك، وإجراء تسويات للديون المتعثرة

أولا: أداء خطة إصلاح وتطوير القطاع المالي:

قامت حكومة الحزب خلال الفترة الماضية بخطوات واسعة نحو تطوير القطاع المالي، وقد تضمنت السياسات والبرامج التى اتخذتها ما يلي:

■ **إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة:** تم الاستعانة بعناصر مدربة تعتنق فكر القطاع الخاص لإدارة بنوك القطاع العام، كما قامت الدولة بضخ أموال جديدة لبنوك القطاع العام لتدعيم قواعدها الرأسمالية.

■ **الفصل بين الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية، واستمرار السياسة النقدية في مسارها:** إعمالاً بما جاء في القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، فقد أضطلع البنك المركزي المصري بمهمة رسم السياسة النقدية الموضوعة. ويتمثل الهدف النهائي منها فى تحقيق استقرار الأسعار والوصول بمعدل التضخم إلى مستوى مقبول ومستقر يساهم في بناء الثقة ويساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تم تكوين لجنة للسياسة النقدية تتولى دراسة أهداف السياسة النقدية والتقارير والمعلومات المعدة، كما تقوم بدراسة ومتابعة التطورات الاقتصادية وخاصة العوامل المؤثرة على التضخم، بالإضافة إلى تقديم المقترحات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة.

■ **توحيد الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي:** وهو ما بدأته حكومة الحزب منذ يوليو ٢٠٠٤ من خلال إنشاء وزارة للاستثمار تتبعها كافة مؤسسات الخدمات المالية غير المصرفية لمعالجة سلبيات تشتت وتعدد تبعية الجهات والمؤسسات المالية.

■ **تخارج البنوك العامة من البنوك المشتركة:** فى هذا السياق تم بيع حصة البنك الأهلي في البنك الأهلي سوسيته جنرال، ومساهمة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، ومساهمة البنك الأهلي في البنك التجاري الدولي، ومساهمة بنك القاهرة في بنك مصر أمريكا الدولي، وحصة بنك القاهرة في بنك القاهرة باركليز، وحصة بنك الإسكندرية في البنك التجاري المصري، وحصة البنك الأهلي في بنك قناة السويس، ومساهمة بنك مصر في بنك مصر الدولي. وقد روعي في اختيار عروض الشراء للمساهمات العامة أن تمتع المؤسسات المالية المتقدمة للشراء بمراكز مالية قوية وسمعة جيدة حتى تكون قادرة على نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة. وجدير بالذكر أنه جاري العمل نحو خصخصة أول بنك عام، وهو بنك الإسكندرية قبل نهاية هذا العام.

■ **دمج البنوك:** فى هذا السياق تم إدماج العديد من البنوك الصغيرة التي لم تتمكن من زيادة رأس مالها إلى ٥٠٠ مليون جنيه خلال المهلة التي حددها البنك المركزي لذلك، لتكون قادرة على المنافسة القادمة مع رياح تحرير التجارة في الخدمات (الجاتس) فى إطار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اندماجات تمت طواعية بين البنوك. وقد شهد القطاع المصرفي خلال الفترة السابقة ١٢ عملية اندماج و٦ عمليات استحواذ، من أهمها دمج بنك مصر اكستريور فى بنك مصر، ودمج بنكي المهندس والتجارة والتنمية (التجاريون) في البنك الاهلى ودمج بنك كريديه اجريكول اندوسويس - مصر وفرع بنك كريديه ليونيه في مصر في كيان واحد تم تسميته بنك كاليون مصر، واستحواذ البنك المصري الامريكى على فروع بنك امريكان اكسبريس في مصر، واستحواذ بنك لبنان والمهجر (بلوم) على ١٠٠٪ من رأس مال بنك مصر رومانيا. ولعل أهم هذه الاندماجات دمج بنك القاهرة في بنك مصر، وقيام البنك المركزي المصري بدمج بنوك النيل والوطني المصري والإسلامي للتنمية في كيان واحد هو البنك المتحد والذي يتملك البنك المركزي ١٠٠٪ من أسهمه.

■ **إجراء تسويات لحل مشكلة الديون المتعثرة:**

شهدت السنوات الماضية تزايداً في حجم الديون المتعثرة، بحيث أصبحت تمثل عبئاً على قدرة البنوك على التوسع في منح التمويل، ومعوقاً للمشروعات الاستثمارية. وسعياً لعلاج هذه المشكلة فإن البنك المركزي المصري اتبع سياسة جديدة تهدف إلى اللجوء إلى الطرق الودية بدلاً من الإجراءات القانونية التي تستغرق وقتاً طويلاً ولا تضمن استرداد كامل مستحقات البنوك. ومن هذا المنطلق قامت البنوك (خلال الفترة يناير ٢٠٠٤- يونيه ٢٠٠٥) بعمل تسوية لنحو ٢٩٪ من إجمالى الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي ولا تشمل مديونية قطاع الأعمال العام وقامت بتحصيل نحو ٢١٪ من قيمة هذه التسويات وكذا قيام بنوك القطاع العام والتي تمثل الديون المتعثرة لديها نحو ٦٦٪ من اجمالى الديون المتعثرة بالقطاع المصرفي ككل بعمل تسويات لنسبة ٣٤٪ من هذه الديون وتحصيل ١٧٪ من هذه التسويات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك المركزي قام بإتخاذ الإجراءات التالية:

- تعديل المادة ١٣٣ من قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، بحيث يمكن التصالح بعد صدور حكم نهائي ضد العميل، بشرط سداد كامل مستحقات البنك.

- إنشاء لجنة تحكيم داخل البنك المركزي للبت في تسوية ديون كبار العملاء في البنوك للحيلولة دون وصول المنازعات للمحاكم. وتضم هذه اللجنة فنيين من ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجالات منح الائتمان وتسوية الديون.

■ إنشاء وحدة لمتابعة الديون المتعثرة في البنك المركزي تقوم بوضع خطة قومية شاملة للتعامل مع الديون المتعثرة على مستوى الجهاز المصرفي، مع تحديد ما يخص كل بنك في هذه الخطة، والجدول الزمني لتحقيقها.
■ مطالبة البنك المركزي للبنوك بإنشاء وحدة لمعالجة التعثر لها هيكل إداري مستقل داخل كل بنك.

■ **تفعيل سوق المعاملات بين البنوك للعملة الأجنبية "نظام الانتربنك الدولاري":** مما ساعد على استقرار سعر صرف الجنيه المصري وتوافر السيولة من العملات الأجنبية بما يساعد على زيادة ثقة المستثمرين، والقضاء على السوق الموازية للعملات الأجنبية .

من الضروري مواكبة القطاع المالي مع التغيرات العالمية وبخاصة من حيث التكنولوچيا ووسائل الإتصال ونوعية المنتجات المالية

الملامح والتحديات العامة للقطاع المالي المصري:
شهد القطاع المالي طفرة ملموسة منذ بدء تنفيذ خطة إصلاحه وتطويره، إلا أنه حتى الآن مازال يتسم بهيمنة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي. كما أن مؤسسات القطاع العام مازالت تحظى بنصيب كبير نسبياً من حجم الأصول والأنشطة الاقتصادية، خاصة بالنسبة إلى قطاعي التأمين والبنوك. وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع الخاص يتميز بدور أكثر ديناميكية وتفاعلاً مع متغيرات السوق.

وعلى الرغم من تطور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، فإنه مازال يحتاج إلى دفعة قوية فى قطاعاته المختلفة وتوعية واسعة على جانبي العرض والطلب لإبراز مزاياه وكيفية الوصول إليه.

وأخيراً، فإن تأهيل القطاع المالي المصري للعمل في ظل الاقتصاد العالمي يستوجب مواكبة التطورات العالمية من حيث التكنولوجيا ووسائل الاتصال، ونوعية المنتجات المالية المركبة والتي تتميز بالمرونة في الوقت نفسه بحيث تتمشى مع الاحتياجات المالية للمستثمر العالمي .

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فجوة تمويلية، الأمر الذي يتطلب إتخاذ إجراءات متكاملة لتشجيع تمويلها

ثانياً: أداء القطاع المصرفي:

بلغ عدد البنوك العاملة فى مصر (بخلاف البنك المركزي المصري) ٤٦ بنكا في نهاية مارس ٢٠٠٦، مقابل ٥٩ بنكاً في العام السابق، وبلغ مجموع مركزها المالي حوالي ٧٨٢ مليار جنيه، بمعدل نمو ١٠,٦٪ عن الفترة المناظرة المنتهية فى مارس ٢٠٠٥.

وقد شهدت الفترة المقارنة نموا بمعدل ٩,٣٪ في إجمالي ودائع القطاع، مقارنة بمعدل نمو ٥,٥٪ في إجمالي أرصدة الإقراض والخصم، وقد تمثل ذلك في تراجع نسبة الإقراض إلى الودائع من ٥٩,١٪ إلى ٥٧,١٪ في مارس ٢٠٠٦. وقد بلغت أرصدة الودائع في مارس ٢٠٠٦ حوالي ٥٥٢,٣ مليار (بما يمثل نحو ٧١٪ من مجموع المركز المالي) كما بلغ إجمالي أرصدة الإقراض والخصم حوالي ٣١٥,٢ مليار جنيه عن نفس الفترة (٤٠٪ من مجموع المركز المالي). وبصفة عامة، فإن القطاع المصرفي يشهد معدلات سيولة مرتفعة نسبياً، تمثلت في نسبة سيولة فعلية لدى البنوك بالعملة المحلية نحو ٣٧,٤٪ في مارس ٢٠٠٦ (مقابل حد أدنى ٢٠ ٪)، وبالعملات الأجنبية ٥٢,٣٪ (مقابل حد أدنى ٢٥ ٪).

ومن أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي ما يلي:

الفجوة التمويلية بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

فبينما تتسابق البنوك على تمويل المشروعات الكبيرة، فإن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تعاني من فجوة تمويلية ملحوظة، وفي الوقت نفسه، فإن القطاع المصرفي يعاني من فائض سيولة كما أشارت المعدلات السابق ذكرها. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الأسباب التالية:

تحديات تمويل المشروعات متناهية الصغر:

يبلغ حجم السوق المحتمل حوالي ٥ مليون عميل، وحجم العرض المستدام (قروض قابلة للتجديد) حوالي ٤٥٠ ألف قرض قائم (٩٪ من اجمالي حجم السوق). مما أدى الى وجود فجوة تمويلية تقدر بحوالي ٩١٪.ز

ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، الجهة المؤسسية المنوط بها الدور الأساسي من حيث وضع استراتيجية لتنمية قطاعي المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير التمويل منخفض التكلفة لمختلف مؤسسات التمويل، وللعملاء مباشرةً. وجدير بالذكر أن الجمعيات الأهلية تقوم بتمويل ما يقرب من ٦١٪ من حجم التمويل . وتقوم البنوك بتمويل ٣٩٪ من حجم التمويل.

وقد سادت بعض المفاهيم التي ساعدت على إحجام كثير من البنوك عن الدخول في هذا المجال، ومنها:

■ ارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للتمويل متناهي الصغر:

وقد أثبتت التجارب الدولية والمحلية أن مجال التمويل متناهي الصغر يحتاج إلى أسلوب تحليل وضمانات تختلف اختلافاً جذرياً عن الأسس المتبعة في مجالات التمويل التقليدية إلا أنه يتمتع بنسبة سداد مرتفعة، كما أن سعر الإقراض به يضاهى سعر الإقراض التقليدي، بل ويزيد عنه أحياناً، وذلك لارتفاع نسبة المخاطرة وتكاليف البنية الأساسية من حيث درجة التكنولوجيا والعناصر البشرية.

■ الاعتقاد بأن التمويل متناهي الصغر يجب أن يكون مدعوماً بالدرجة الأولى:

أثبتت التجارب الدولية أن أنجح أنواع التمويل المتناهي الصغر هو ما قام على أسس اقتصادية وتجارية بحتة، وذلك لما يوفره من حافز للقطاع المصرفي على الدخول في هذا النشاط، كما أن غالبية المقترضين يعانون بالدرجة الأولي من كونهم مستبعدين من الخدمات التمويلية الرسمية، وليس من عدم القدرة على السداد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تجارب الإقراض المدعوم قد لاقت تقاعس كثير من المقترضين من السداد، كما أن كثير من هذه المشروعات اعتمد على الدعم في استمراريته، بدلا من جدوى المشروع الاقتصادية. عدم وجود بيانات أو معلومات كافية عن هذا السوق وعن حجم الطلب: وقد أشارت الدراسات إلى وجود فجوة تمويلية تقدر بحوالي ٩١٪ مما يسمح بدخول العديد من المؤسسات إلى هذا المجال.

تحديات تمويل المشروعات المتوسطة الحجم:

تعاني المشروعات المتوسطة الحجم من عدم إقبال البنوك على تمويلها، وذلك للأسباب الرئيسية التالية:

■ ارتفاع سعر الإقراض لهذا التمويل بسبب ارتفاع درجة المخاطرة، ولارتفاع متوسط تكلفة الإقراض للقروض الصغيرة والمتوسطة مقارنة بتكلفة القروض الكبيرة وهو ما يعد أهم عقبة أمام المستثمر.

■ أحجام المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن اللجوء إلى وسائل التمويل البديلة المتاحة من خلال أدوات القطاع المالي، لأسباب متعددة، منها عدم الدراية بوجود هذه الأدوات وكيفية الوصول إليها، أو بسبب ارتفاع تكلفتها مقارنة بسعر الإقراض المصرفي.

■ ضعف، بل وانعدام القدرة التسويقية لغالبية المشروعات، مما يحد من قدرة القطاع المصرفي عن تمويلها في ظل الأسس والقواعد الائتمانية السليمة.

■ إتباع الكثير من البنوك لمفهوم الائتمان التقليدي والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تمويل الأصول بدلا من الاعتماد على التدفقات النقدية للمشروعات الممولة في سداد القروض، والمغالاة في طلب الضمانات أحياناً، مما يشكل عبء اضافي تعجز كثيراً من المشروعات عن تحمله.

■ عدم قدرة كثير من هذه المشروعات على توفير المستندات والبيانات التي تطلبها البنوك لدراسة طلب التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من ميزانيات هذه المشروعات تعد من قبل مراجعين خارجيين مجهولي الهوية بالنسبة للبنوك، وهو ما تعتبره البنوك أمراً سلبياً.

■ عدم دراية الكثير من المستثمرين بأسس الحوكمة، وضعف الشفافية المالية، مما يجعل البنوك تحجم عن تمويلهم.

■ عدم وجود قاعدة معلومات كافية عن المشروعات والصناعات متاحة للبنوك.

■ بطء إجراءات التقاضي وعدم وجود محاكم متخصصة فنياً في مجال الاقتصاد والتمويل مما يتسبب فى إضاعة الحقوق. على أن يتم النظر في إتاحة مساكن لهؤلاء الشباب بزمام المشروع.

مواجهة التعثر المالي للعملاء:

قام البنك المركزي المصري بدور فعال في تحفيز البنوك على علاج مشاكل التعثر المالي للعملاء الجادين. إلا أن بطء الإجراءات واستمرار وجود هذه الديون المتعثرة على ميزانيات البنوك يؤدي تدريجياً إلى تفاقم المشكلة بصورة تزيد من صعوبة علاجها مستقبلاً. كما انه يعد اهداراً لموارد الدولة التي تواجه عجزاً متزايداً. ومن ثم يتعين اللجوء إلى أساليب تمويل متطورة أو مبتكرة للإسراع في مواجهة آثار التعثر المالي.

تنمية مساهمة القطاع المالى غير المصرفي فى التمويل متوسط و طويل الأجل للإستثمار وفى رفع معدلات النمو الإقتصادى

ثالثاً: القطاع المالي غير المصرفي:

يتميز القطاع المالي غير المصرفي بتشابك الأنشطة بين فروعه المختلفة والارتباط المتبادل بينها، بحيث يساعد نمو أحد الفروع على تفعيل الفروع الاخرى. وتهدف سياسات الحزب وحكومته إلى تنمية مساهمة هذا القطاع في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل للاستثمار وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي. وفي هذا المجال تسعى الحكومة إلى تطوير سوق رأس المال وتعزيز قدرتها على توفير الأدوات المالية الحديثة، وتنويع أدواته وآلياته بما يساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك تدعيم قدرات قطاع التأمين في جذب المدخرات المحلية، وزيادة إسهامه في تمويل الاستثمار، وتفعيل أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي.

١: سوق المال: الوضع الحالي والتحديات:

شهدت البورصة المصرية نشاطاً ملحوظاً على مختلف المحاور خلال العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، حيث سجلت البورصة أعلى مستويات أداء في تاريخها، وتوج هذا النشاط باعتلاء البورصة المصرية لقمة الأسواق المالية المتقدمة والناشئة على حد سواء خلال عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها ركزت بورصتي القاهرة والإسكندرية كامل جهودها على التطوير والتحديث، وذلك بهدف أن تصبح البورصة المصرية أحد أهم المراكز المالية في

تطور كبير فى مؤشرات سوق المال، من حيث إرتفاع نسبة رأس المال السوقى للناتج المحلى الإجمالى، وزيادة حجم وقيمة الأسهم والسندات المتداولة إصدارات التأسيس، وإرساء قواعد الحكومة

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتمثل أهم التطورات التي شهدتها البورصة المصرية فيما يلي:

■ **تطوير السوق واستحداث أدوات مالية جديدة:** فقد تم تطبيق آلية البيع والشراء في ذات الجلسة في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥ ، وذلك بهدف إعطاء المستثمرين فرصة للاستفادة من فروق الأسعار خلال اليوم، كما تم رفع الحدود السعرية عن مجموعة جديدة من الشركات النشطة بهدف زيادة سيولتها وحجم التداول عليها، وإصدار وثائق مشتقة من مؤشر (كاس ٣٠) يتم تداولها في البورصات الأوروبية وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية لسوق المال المصري والترويج للاستثمار فيه وقد بدأت أولى الإصدارات من قبل بنك الاستثمار العالمي (ايه بى إن امرو) في أكتوبر ٢٠٠٥. ومن المنتظر أن تدعم هذه الإصدارات من سيولة السوق المصرية مما سيزيد من عمقها، كما تعكس هذه الخطوة إلى حد كبير زيادة ثقة المؤسسات الدولية في قدرات السوق المصرية والاقتصاد المصري بوجه عام.

■ **التطوير التشريعي**، تم إصدار وتعديل العديد من القواعد والإجراءات المنظمة للأدوات الاستثمارية الجديدة التي تم طرحها في السوق من قبل البورصة، حيث تم إصدار قواعد نظام الشراء والبيع في ذات الجلسة، كما تم تعديل قواعد القيد لتتواكب مع عمليات الاستحواذ والاندماجات والإصدارات الجديدة والتي تعددت مع تطبيق برنامج إدارة الأصول والاستثمارات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى الانتهاء من الإجراءات التنفيذية للشراء بالهامش.

■ **قيام البورصة بتحركات قوية على المستوى الدولي:** وذلك لتنمية وتعميق تعاون البورصة المصرية وانفتاحها

مع البورصات العالمية، فعلى سبيل المثال أصبحت البورصة المصرية أول بورصة عربية تحصل على العضوية الكاملة للاتحاد العالمي للبورصات في أكتوبر ٢٠٠٥. كما تم تدشين مؤشر مشترك بين البورصة المصرية ومؤسسة داو جونز للمؤشرات وهو مؤشر جديد يضم الشركات المصرية العشرين الأكثر نشاطاً والتي تعكس أداء السوق المصري.

■ ارتفاع نسبة رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلي ٧٦,٥٦٪ خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وذلك في مقابل ٦٠,٤٣٪ في العام المالي السابق. ومن العوامل التي تفسر ارتفاع رأس المال السوقي إدراج شركات جديدة في البورصة المصرية مثل المصرية للاتصالات، وهو ما يعد مؤشر إيجابي يشير الى توسيع قاعدة الشركات الكبيرة المتداولة في البورصة المصرية.

■ ارتفاع قيمة الأسهم والسندات المتداولة المقيدة بالبورصة المصرية خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة زيادة بلغت ٢٣١,٥١٪ عن العام المالي السابق، وبالمثل فقد ارتفع حجم تداول الأسهم والسندات المقيدة خلال نفس الفترة بنسبة زيادة بلغت ١٥٦,٦٧٪.

■ ارتفاع إجمالي إصدارات تأسيس الشركات والتوسعات والسندات خلال العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى حوالي ٧٧,٨ مليار جم مقارنة بحوالي ٥٠,٧ مليار جنيه للعام المالي السابق، مما يمثل زيادة بحوالي ٥٣,٣٪.

■ ارساء قواعد الحوكمةژ وذلك سعياً إلى زيادة ثقة المتعاملين فى تعاملات البورصة والشركات، وبما يضمن شفافية وسرعة إعلان المعلومات الخاصة بالشركات المتداولة، ووضوح التوقعات المستقبلية لأعمال الشركات وإعلانها فى حينها، وإلزام الشركات بإعلان تحذيرات تغير الأرباح والنتائج مع تعرض المخالفين للمساءلة، كذلك الحرص على إعلان أسماء وتعاملات مديرى الشركات بصورة علنية تصل لكل المتعاملين بطريقة ميسرة ووقتية.

■ نجاح البورصة المصرية في أن تكون مرآه للتطورات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلى والاقليمى والعالمي. فمع تحرير سعر الصرف في عام ٢٠٠٣، واستقرار سوق الصرف نسبياً. ارتفع أداء مؤشر البورصة المصرية الكاس ٣٠ (الذى يضم الثلاثين شركة الأكثر نشاطاً) بحوالي ١٣٥٪.

وفى عام ٢٠٠٤ واصل مؤشر البورصة صعوده المستمر ليسجل عائداً إيجابياً بنحو ١٢٠٪، متأثراً بإعلان الحكومة عن برنامج الإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها الإصلاحات الضريبية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتفعيل برنامج الخصخصة.

وارتفع مؤشر البورصة المصرية في عام ٢٠٠٥ بحوالي ١٤٦٪ متأثراً بإعلان السيد رئيس الجمهورية عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور وبدء طرح حصص من الشركات الجيدة وذات أداء متميز في إكتتابات عامة ضمن برنامج الخصخصة، الأمر الذي وضعها في مقدمة بورصات العالم من حيث العائد على المؤشر عام ٢٠٠٥ وفق تقارير المؤسسات الدولية.

واستمرت مؤشرات الأسعار في بداية عام ٢٠٠٦ في الارتفاع متأثرةً بالاكتتاب العام والخاص لشركة المصرية للاتصالات ودخول العديد من المستثمرين الجدد للاستثمار بالبورصة..

■ شهدت مؤشرات الأسعار موجة من الانخفاضات منذ بداية شهر فبراير ٢٠٠٦، وذلك لعدة أسباب أهمها حركة تصحيح في السوق المصري لاحقة لحركة تصحيح وانخفاضات كبيرة في الأسواق العربية وذلك على المستوى المحلي والإقليمي. أما علي المستوى الدولي، فقد كان للارتفاعات في معدلات الفائدة علي العملات الرئيسية كالدولار واليورو تأثيراً في إعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية للمستثمرين الأجانب هذا فضلاً عن بعض المخاطر السياسية المتعلقة بإقليم الشرق الأوسط.

تطور مؤشر البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦،

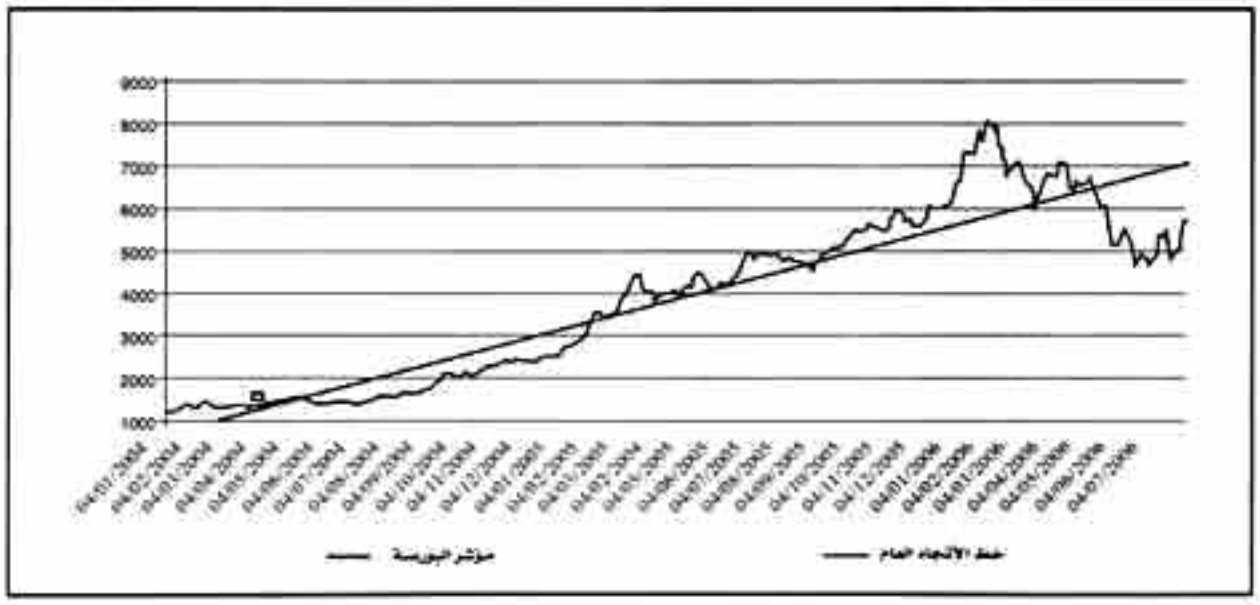

وعلى الرغم من التطور الذي حدث بسوق المال، فإنها مازالت تعاني من انخفاض حجم سوق السندات ومحدودية اللجوء إليه كأداة تمويلية واستثمارية، وهيمنة سندات الخزانة عليه. وتبلغ إصدارات سندات الخزانة القائمة ٢٠ إصداراً يبلغ اجمالي قيمتها السوقية في منتصف ٢٠٠٦ حوالي ٦٠ مليار جنيه (منها ١٦ إصدار من خلال نظام المتعاملين الرئيسيين بقيمة سوقية تقرب من ٤٩ مليار جنيه) ، وفي المقابل نجد أن الإصدارات المتداولة للشركات قد بلغت ٢١ إصدارا في نفس الفترة، بقيمة سوقية تقرب من ٦ مليار جنيه، وهو ما يشكل حوالي ٩٪ من حجم رأس المال السوقي لسوق السندات المصرية.

تأسيس الشركة القابضة للتأمين يستهدف إعادة هيكلة شركات التأمين والإسهام في إنشاء شركات جديدة

٢: قطاع التأمين: الوضع الحالي والتحديات:

تقوم صناعة التأمين بدور هام في المجتمع والاقتصاد القومي، وذلك من خلال أنشطتها الأساسية والتي تتمثل في كفالة الحماية التأمينية المناسبة والمتكاملة ومن ثم تغطية مختلف أنواع المخاطر، واستقطاب وتجميع المدخرات الاختيارية متوسطة وطويلة الأجل وإعادة توظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة بما يساهم في توليد الطلب على تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

ومن أهم التطورات التي شهدها هذا القطاع ما يلي:

■ **تأسيس الشركة القابضة للتأمين**، بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦، وتكون للشركة الشخصية الاعتبارية وتخضع لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام وتتبعها شركات التأمين وإعادة التأمين الأربعة المملوكة للدولة، ومن أهم أهدافها:

• تسهيل عمليات إعادة هيكلة ملكية وإدارة شركات التأمين المملوكة للدولة والتنفيذ الفعلي لها بما يحقق التوازن بين اعتبارات التكامل في خدمات التأمين واعتبارات الحجم الاقتصادي الأمثل بشأن تعظيم الربحية وترشيد التكلفة.

تعديلات تشريعية هامة في قانون الدمغة النسبية تستهدف زيادة التأمين على الممتلكات والمسئوليات لدى شركات التأمين

• تسهيل تأسيس شركات مكملة للنشاط التأميني والمالي والتي تعتبر ضرورية للنمو والارتقاء بالأداء، مثل شركة للإدارة والاستثمار العقاري، وشركة إدارة استثمارات.

■ **تعديل ضريبة الدمغة النسبية على التأمين**، حيث صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠. ومن أهم التعديلات التي تضمنها ما يلي:

• تخفيض ضريبة الدمغة النسبية المفروضة على كل قسط من اقساط التأمين على الحياة أو التأمين من الأمراض أو إصابات الجسدية أو المسئوليات المدنية المتعلقة بها، وعلى أقساط التأمين الإجباري أيا كان نوعه إلى ١٪ بدلا من ٣٪.

• تخفيض معدل الضريبة على مقابل التأمين على النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى، إلى ١٠٪ بحد ادنى جنيه واحد، بدلا من ١٥٪ بحد أدنى عشرة قروش.

• تخفيض معدل الضريبة على كل قسط من أقساط التأمينات الأخرى، وعلى مقابل هذه التأمينات، بما فى ذلك التأمين ضد أخطار الحرب، إلى ١٠٪ وبحد أدنى جنيه واحد بدلا من ٢٠٪

• الإبقاء على معدل الضريبة التى تحصلها شركات التأمين على إجمالى أقساط ومقابل التأمين، وهو ثمانية فى الألف سنويا.

• إلغاء البند الذى يشمل فرض ضريبة نسبية ٤٪ على رأس المال المبين فى عقود ترتيب إيراد لمدى الحياة أو لمدة محدودة.

ولاشك أن هذه التعديلات من شأنها الاحتفاظ بعمليات تأمين ممتلكات ومسئوليات كانت تجرى بالخارج نظراً لارتفاع ضريبة الدمغة النسبية المفروضة على تلك الأنواع من التأمين داخل سوق التأمين المصري.

■ **صدور قرار وزير الاستثمار بتخفيض أسعار التأمين لدى صندوق التأمين الحكومى لضمان الأخطار التى تتعرض لها الخدمات البريدية** بنسبة ٣٠٪ من الأسعار الحالية تحقيقاً للعدالة والتوازن فى الأسعار.

وتتركز أهم مؤشرات قطاع التأمين فيما يلى:

■ حجم قطاع التأمين: ويتكون قطاع التأمين حالياً من ١٩ شركة تأمين مباشر(٣ شركات تأمين عامة، ١٣شركة تأمين برأس مال مشترك ، ٣ شركات تأمين برأس مال أجنبي) وشركة إعادة تأمين عامة وجمعية تأمين تعاوني ، بالإضافة إلى خمس مجمعات تأمينية، وكذا ٦٢٣ صندوق تأمين خاص بالإضافة أيضاً إلى أربعة شركات تأمين تكافلي حصلت على الموافقة المبدئية خلال عام ٢٠٠٦ .

■ حجم محفظة استثمارات القطاع: بلغ حجم محفظة استثمارات قطاع التأمين ٣١.٢٦٣ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥ ، بمعدل نمو ٠١,٠٦٪ مقابل معدل نمو ١٢٪ في عام ٢٠٠٤، منها ١٦,٨١٣ مليار جنيه استثمارات للشركات و١٤,٤٥٠ مليار جنيه استثمارات موظفة من قبل صناديق التأمين الخاصة.

■ نسبة أقساط التأمين للناتج القومي: تعد مساهمة أقساط التأمين في الناتج القومي (١,١٪ في ٢٠٠٥) متواضعة نسبياً مقارنةً بما تحققه اقتصادات أخرى أقل نمواً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى افتقاد السلوك الادخاري ونقص الوعى التأميني وتواضع مستويات الدخول وتكلفة الدمغة النسبية التي كانت تفرض على أقساط التأمين، و التى تم تعديلها كما أشرنا سابقاً

شهد التمويل العقارى دفعة قوية من خلال إجراءات متنوعة تشريعية وتنفيذية

٣: قطاع التمويل العقاري: الوضع الحالي والتحديات:

جاء توفير المسكن الملائم للشباب ومحدودي الدخل فى مقدمة أهداف البرنامج الانتخابي الرئاسى والبرلمانى للحزب. وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تفعيل منظومة التمويل العقارى، فقد اتخذت حكومة الحزب عددا من الإجراءات أهمها ما يلى:

■ صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وقانون نظام السجل العينى الصادر بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ . ويستهدف القانون تحقيق مزيد من الاستقرار للملكية العقارية، وتيسير تسجيل العقارات من خلال خفض رسوم التسجيل والشهر والتوثيق. ومن ثم تذليل واحدة من أهم العقبات التى تواجه تفعيل أحكام قانون التمويل العقارى. ومن الجدير بالإشارة أن ارتفاع رسوم تسجيل العقارات كان يعتبر من أهم أسباب عزوف المواطنين عن التسجيل. حيث كانت تبلغ ١٢٪ من قيمة العقار واتجه المشرع إلى تخفيضها حتى وصلت إلى ٣٪ من قيمة العقار، ثم إلى ٢٠٠ جنيه كحد أقصى فى القانون الأخير.

ومن أهم ما تضمنه القانون ما يلى:

- وضع حد أقصى لرسم شهر المحررات أو قيدها فى السجل العينى قيمته ألفا جنيه، شاملا مقابل كافة الأعمال اللازمة لإتمام الشهر أو القيد، بما فى ذلك تكلفة الأعمال المساحية.
- تحديد الرسوم المقررة على الأعمال المنصوص عليها فى الفصلين الأول والثانى من الباب الأول من قانون التوثيق والشهر بما لا يجاوز ثلاثين جنيها.
- إجازة أن يقتصر قيد حق الإرث على جزء من عقارات التركة، مع اعتبار هذا الجزء وحدة عقارية تبنى على أساسها تصرفات الورثة، وبحيث لا يجوز قيد أى تصرف من الوارث إلا فى حدود نصيبه الشرعى فى كل وحدة، وعلى أن يكون القيد بدون رسم.
- تقرير نظام إثابة للعاملين فى مصلحة الشهر العقارى.

■ الانتهاء من إعداد نموذج مالي متكامل لمشروع المسكن الملائم للمواطن المصرى بإجمالي عدد وحدات ٥٠٠ ألف وحدة سكنية.

■ قامت اللجنة الوزارية لمشروع المسكن الملائم للمواطن المصرى بتكليف المجموعة الاقتصادية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد دراسة متكاملة عن الطلب علي الإسكان في مصر وتطوراته. وقد تم الانتهاء من إعداد كراسة الشروط المرجعية للدراسة وذلك بالتعاون مع

خبراء من البنك الدولي وبرنامج المعونة الأمريكية، وجارى اختيار الجهة التي سوف تقوم بإعداد هذه الدراسة.

■ تم تأسيس الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري وذلك بمساهمة ٢٤ جهة مختلفة، منها ٢٠ بنكاً بما فيها البنك المركزي المصري وشركتي التمويل العقاري العاملتين في السوق، بالإضافة إلي مؤسسة التمويل الدولية وصندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقاري. ومن المنتظر أن تقوم الشركة بدور صانع السوق حيث ستعمل على توفير مصادر للتمويل طويل الأجل للشركات والبنوك المساهمة بها، بالإضافة إلي القيام بعمليات التوريق. ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع ٢٠٠ مليون جنيه ورأس المال المصرح به مليار جنيه.

■ تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنشيط التمويل العقاري من حيث إعفاء عقود التمويل العقاري من الخضوع لضريبة الدمغة النسبية، وإنشاء صندوق ضمان مخاطر التمويل الإسكاني لمحدودي الدخل، وغيرها من الإجراءات.

■ ويوضح الجدول التالي تطور حجم التمويل العقاري فى الفترة من يونيو ٢٠٠٥ إلى يوليو ٢٠٠٦

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت لتنشيط التمويل العقاري، فإن هذه السوق مازالت غير مفعلة، وذلك للأسباب التالية:

■ عدم قدرة المؤسسات العاملة بالتمويل العقاري على الحصول على مصادر تمويلية طويلة الأجل.

■ ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة بالقدرة الشرائية للمواطنين.

■ القصور فى مؤسسات البنية التحتية المطلوبة لتفعيل النشاط (مكاتب التقييم - الإطار القانونى لحماية الممول - عدم توافر المعلومات عن العقارات المتداولة).

■ نقص الوعى العام لدى الأفراد بشأن نشاط التمويل العقارى.

■ نقص الوعى العام لدى الأفراد بشأن نشاط التمويل العقارى.

■ مازال الجانب الأكبر من الثروة العقارية غير مسجل نتيجة تعقد إجراءات تسجيل الملكية الحيازية، وطول الفترة اللازمة لها .

تطور حجم التمويل العقارى
يونيو ٢٠٠٥ إلى يوليو ٢٠٠٦

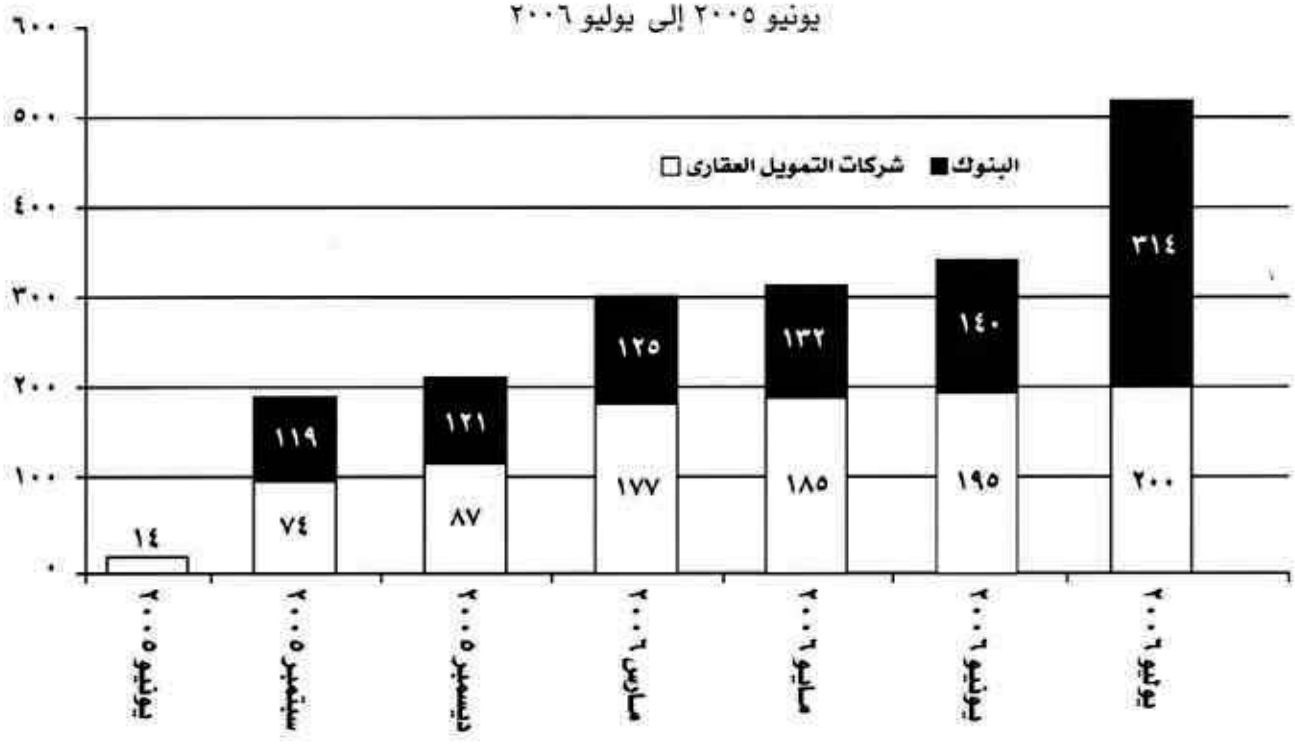

تفعيل نشاط التأجير التمويلى كى يقوم بالدور المنوط به فى تمويل الإستثمارات

٤: التأجير التمويلي : الوضع الحالي والتحديات:

يسهم التأجير التمويلي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة لتمويل شراء المعدات والأجهزة، خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. ويعد هذا النشاط بديلا أقل تكلفة وأكثر مرونة من معاملات البنوك لسهولة إجراءاته. كما أنه يتغلب على مشكلة سوء استخدام التمويل حيث يتم الدفع مباشرة للمورد أو البائع وليس للمستأجر. ورغم صدور قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥، فإن هذا النشاط ما زال محدودا ولم ينهض بعد بالدور المنوط به، حيث اقتصر دوره على تقديم عدد محدود من المنتجات المالية . مع اختراق ضئيل يكاد يكون غير ملموس لقطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم. وتسيطر علي هذا النشاط ٧ شركات كبيرة من إجمالي ١٢ شركة، من بينها ٥ شركات أغراضها عامة بمعنى، أنها تقوم بكافة أنشطة التأجير التمويلي، وشركتين متخصصتين. وقد تم تعديل قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في ٢٠٠٣ بحيث يسمح بتأجير السيارات وكذلك الأراضي بشرط أن تكون مرتبطة بنشاط إنتاجي. وتتمثل أهم التحديات التي تواجه نمو هذا النشاط في ضعف مصادر التمويل طويل الأجل والتوريق، وصعوبة التطبيق العملي لآلية إعادة تملك الأصول . وكذلك في بعض الإجراءات القانونية المتعلقة بالنشاط.

٥: صناديق الاستثمار: الوضع الحالي والتحديات:

تمثل صناديق الاستثمار بأنواعها المختلفة وسيلة للاستثمار والادخار بكافة آجاله، وبوجه خاص فإن الصناديق تمكن صغار المستثمرين من الحصول على نصيب من عوائد الاستثمار في سوق الأوراق المالية بدون التعرض للمخاطر الناجمة عن الجهل بأسس الاستثمار في هذه السوق. وعلي صعيد آخر فإن صناديق الاستثمار تعد أداة تمويلية للمشروعات من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر وما يترتب عن ذلك من تأسيس مشروعات جديدة وكذلك توفير التمويل اللازم لتمويل توسعات المشروعات القائمة مما يكون له عظيم الأثر علي زيادة معدلات النمو للناتج القومي الإجمالي.

ويبلغ عدد صناديق الاستثمار في مصر حالياً ٢٨ صندوقاً، بحجم أصول تصل إلى حوالي ٢٠ مليار جنيه مصري بنسبة ٤ ٪ من إجمالي الناتج القومي . وتتمثل أكثر من ٨٠٪ من هذه الصناديق في صناديق سيولة نقدية. وتعد نسبة أصول الصناديق إلى إجمالي الناتج القومي (٤٪) ضئيلة في مصر. وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة مقارنة بالاقتصادات النامية، حيث تبلغ في شيلي ١٤٪، وفى اليونان ٩, ١٣٪، وفي جنوب أفريقيا ٢٩٪، و١٠٪ في نيوزيلندة، و٤, ٦٪ بالمجر

وتكمن المعوقات الأساسية للتوسع في استثمارات الصناديق، فيما يلي:

- ضعف الوعي الاستثماري بالصناديق، وبالاستثمار في البورصة بصورة عامة.
- نقص الكفاءات والكوادر المحترفة في مجال ادارة الاستثمار، والذي يرجع الى حداثة هذا النشاط نسبياً في السوق المصري.
- محدودية الاسهم المتداولة بالبورصة والتي تتمتع بسيولة تداول مرتفعة، بما يسمح للصناديق بالاستثمار بيعاً وشراءً بسهولة دون التأثير بحدة علي أسعار الأسهم، وذلك على الرغم من رفع الحدود السعرية عن مجموعة جديدة من الشركات.
- عدم توفر التنوع الكافي في أنواع صناديق الاستثمار بما يناسب احتياجات المستثمرين، فعلى سبيل المثال لا توجد صناديق التحوط، أو صناديق السلع كالذهب أو الفضة أو غيرها.
- غياب الاحصائيات الكافية عن صناديق الاستثمار في مصر من حيث أحجام الأصول وتطوراتها . وكذلك عدم التزام بعض مديري الاستثمار بالصناديق بنشر الميزانيات في أوقاتها أو بالتفاصيل المطلوبة، مما يتنافى مع مبدأي الشفافية والالتزام.

إجراءات لزيادة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال البنوك والصندوق الإجتماعى للتنمية

رابعاً: رؤية الحزب والحكومة لتفعيل القطاع المالي:

القطاع المصرفي:

على الرغم من الطفرة الملموسة التي تحققت نتيجة الانجازات السابقة، فإن استكمال إصلاح وتطوير القطاع المصرفي يتطلب اتخاذ إجراءات مكملة للجهود التى بذلت فى هذا المجال وهى:

■ الإسراع فى إقرار مشروع قانون المحاكم الاقتصادية وبدء العمل لعلاج مشكلة بطء إجراءات التقاضي، ودراسة إقامة محاكم للمطالبات الصغيرة مما سيساعد على تفعيل تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. ومن المقترح أن تبدأ الدوائر الاقتصادية المنوطة باختصاص المحاكم الاقتصادية التي ينظمها مشروع القانون اعتبارا من ٢٠٠٦/١٠/١، وذلك في المحاكم الابتدائية والاستئناف كإجراء تمهيدى إلى أن يتم عرض مشروع القانون على مجلسى الشعب والشورى وإصدار القانون.

■ توجيه جزء من المنح المتاحة للدولة بوجه عام، وللقطاع المصرفي بوجه خاص إلى دعم وتطوير البنية الأساسية للبنوك الراغبة في دخول نشاط إقراض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

■ التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية للتوجيه على الاعتماد في تمويل المشروعات متناهية الصغر الجديدة بالدرجة الأولى على شركات وصناديق رأس المال المخاطر والصندوق الاجتماعي، بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والجهات التي توفر الدعم المالي والفني.

■ إعادة النظر في قرار فرض غطاء نقدي بنسبة ١٠٠٪ على الاعتمادات المستندية بغرض استيراد بضائع تامة الصنع بغرض الاتجار، والذي كان ضروريا في مرحلة سابقة، وترك هذا القرار لمسئولي الائتمان بالبنوك وبما يتمشى مع السياسة الداخلية لكل بنك.

■ العمل على تأسيس صندوق ضمان الودائع.

■ دراسة تخفيض نسبة المخصصات على القروض الصغيرة المنتظمة عن نسبة ٣٪ المفروضة حالياً.

■ العمل على تحديد حد أدنى من الكفاءة والعلم في الكوادر المصرفية التي تعمل في مجالات الائتمان والخدمات التمويلية بالبنوك، من خلال اشتراط حصول مسئولي الائتمان والتمويل بالبنوك على شهادة موحدة في مجال الائتمان والتمويل تعتبر بمثابة الترخيص للعمل كمسئول ائتمان، وذلك بالإضافة إلى التدريب المستمر، ويمكن للبنك المركزي التوجيه على أن تمثل ميزانية التدريب نسبة يقوم بتحديدها من إجمالي تكاليف البنوك.

■ دراسة سبل التحفيز التي يمكن اللجوء اليها لتشجيع البنوك على توظيف نسبة من فوائض أموالها في تمويل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الاستثمار في أذون الخزانة أو المشروعات الكبرى فقط. ومن البدائل المكنة تخفيض نسبة الاحتياطي للبنوك الممولة لهذه المشروعات أو خفض سعر الاقراض لها وذلك في حدود حجم محفظة القروض المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لدى هذه البنوك.

■ الاستمرار في تطوير الثقافة الائتمانية بإدارات المخاطر بالبنوك بما يتمشى مع الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر وبحيث تتفهم طبيعة مخاطر التمويل متناهي الصغر.

■ دراسة إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات متناهية الصغر تعمل على ضمان نسبة من القروض والتسهيلات التي تقدمها البنوك لأصحاب تلك المشروعات لضمان استمرارها. ويقترح دراسة تجربة شركة ضمان مخاطر الائتمان التي أنشئت سابقاً والتي لم تنجح في القيام بدور فعال.

■ التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم الخدمات التمويلية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ظل سياسة موحدة، وذلك بالتنسيق

حلول جديدة للإسراع بعلاج مشكلة التعثر المالى، وتفعيل دور شركة الإستعلام الإئتمانى

مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وإيجاد الآليات المناسبة من أجل ضم الجهات غير الحكومية التي تقدم خدمات تمويلية في شبكة تبادل والاقرار عن البيانات الائتمانية لهذا القطاع من العملاء.

■ التنسيق مع هيئة سوق المال لدراسة تعديل التشريعات والقواعد الحاكمة لإصدار السندات بما يسمح بإصدار وتداول سندات ذات تصنيف إئتماني يقل عن (-BBB) لتمويل جزء من أنشطة شركات إدارة الأصول المتعثرة.

■ دراسة اللجوء إلى حلول بديلة / مساندة للإسراع من علاج مشكلة التعثر المالي، من خلال تكوين شركات (أو صناديق خاصة) متخصصة، تقوم بشراء القروض المتعثرة من البنوك بسعر خصم متفق عليه، وتقوم هذه الشركات بإدارة هذه الأصول، والعمل على تحصيل القروض بأسرع وقت ممكن، وبأنسب الطرق لتعظيم نسبة المتحصل. ويمكن لهذه الشركات / الصناديق تمويل استثماراتها مبدئيا من البنوك والحكومة، على أن تطرح سندات للحصول على التمويل المناسب.

أهمية مساهمة البنوك فى تمويل الصناعات المحلية المغذية للمشروعات الكبيرة، وتوسعها الجغرافى

■ الإسراع بتفعيل دور شركة الاستعلام الائتماني، والتي ستوفر للبنوك قاعدة معلومات عريضة عن هذه المشروعات ومجالات أنشطتها. مما يساعد البنوك على اتخاذ القرارات الائتمانية ويقلل من نسبة الخطأ.

■ توعية المستثمرين بأدوات التمويل البديلة والمتاحة من خلال القطاع المالي غير المصرفي، وكيفية الوصول اليها والتأهيل للحصول عليه.

■ منح دورات تدريبية لصغار المستثمرين وتأهيلهم للتعامل مع البنوك وتحسين كفاءتهم في ادارة مشروعاتهم من منظور مالي، من خلال المعهد المصرفي بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية.

■ عرض البنوك لتمويل الصناعات المحلية المغذية للمشروعات الكبيرة فى صورة اتفاقيات ثلاثية، بحيث تتعهد المشروعات الكبيرة بشراء انتاج المشروعات الاصغر من المدخلات الصناعية، في حالة توافقها مع متطلبات الجودة لديها، على أسعار متفق عليها مسبقاً، في مقابل ذلك تقوم البنوك بتمويل المشروعات المنتجة للمدخلات الصناعية.

■ قيام البنوك بدراسة التوسع الجغرافي في مناطق جديدة مثل شمال سيناء والصعيد. ويعتبر النجاح الذي حققته تجربة صناعة المنتجات اليدوية المزدهرة بالحرانية وكرداسة (والتي قامت في أول الأمر على جهود فردية ومنح تمويلية) من حيث معدلات التشغيل في هذه المناطق وربحية النشاط، نموذجاً يحتذى به ويمكن تطبيقه في مناطق نائية مثل شمال سيناء التي تشتهر بمنتجاتها اليدوية المتميزة.

■ دراسة تمويل مشروعات مرتبطة بالسياحة مع سكان سيناء مثل خدمات السفاري، الخ، وذلك من خلال اتفاقيات ثلاثية مع كبرى شركات السياحة. وكذلك دراسة إمكانية تمويل مشروعات صغيرة في المناطق الزراعية بالصعيد، مثل صناعات تعبئة التمر، وغيره من المجالات. ويمكن دراسة إيجاد آليات للإعلان عن الاحتياجات التمويلية للصناعات المختلفة من خلال اتحادات الصناعات على سبيل المثال.

■ إعداد ادارات متخصصة في تمويل المشروعات متناهية الصغر بالبنوك التي تعمل بهذا النشاط التمويلي، وتأهيل كوادر مصرفية متخصصة للعمل بهذه الادارات.

تطوير سوق المال من خلال الإسراع ببرنامج طرح حصص المال فى البورصة والتوعية وإيجاد آليات جديدة فى السوق وتفعيل سوق السندات والسوق الثانوية

القطاع المالي غير المصرفي:

١- سوق المال:

يسعى الحزب وحكومته إلى تعزيز دور سوق الأوراق المالية فى تمويل الاستثمارات من خلال عدد من التدابير من أهمها :

■ الإستمرار والاسراع في تنفيذ برنامج طرح حصص المال العام فى البورصة، ومراعاة الشفافية التامة في كافة المراحل، درءاً لأية شائعات تؤدي الى بلبلة الرأي العام.

■ زيادة نسبة رأس المال المتداول للشركات التى تم بيع نسبة منها بزيادة النسبة المباعة الى ما لا يقل عن ٥٠٪

■ تأصيل مفهوم أن البورصة مصدر لتمويل الشركات سواء في صورة اكتتاب أول أو طرح أسهم لزيادة رأس المال.

■ تشجيع إدراج الشركات الخاصة والشركات الفردية والأسرية فى البورصة عن طريق خفض تكلفة وإجراءات التسجيل بالبورصة، ودراسة إمكانية منحها حوافز مشجعة.

■ إيجاد آليات جديدة فى السوق تساعد على سرعة وزيادة التداول مثل السماح بالبيع والشراء للأفراد عن طريق إسم السمسار، وإنشاء شركات صانعة للسوق، وتفعيل الشراء الهامشى، وتفعيل تسليف الأسهم للبيع، وتفعيل نظام التداول الالكترونى للأفراد.

■ خفض تكلفة التداول (حيث إن السوق المصرى من أكثر الأسواق تكلفة بالنسبة لتكلفة العملية الواحدة، فتدفع رسوم ومصاريف لكل من: السمسار، البورصة، شركة مصر للمقاصة، البنوك والشركات الحافظة، هيئة سوق المال، صندوق الضمان).

■ لتفعيل سوق السندات يجب العمل على تشجيع إنشاء شركات تقييم إئتماني أخرى نظراً لضرورتها فى عملية إصدار سندات الشركات الخاصة، مع مراعاة نشر هذه التقييمات واتاحتها لكافة المستثمرين. وكذلك توعية المستثمرين بالسندات كأداة تمويلية، مما يتطلب اعلام المستثمرين عن البدائل التمويلية المتاحة من خلال هيئة سوق المال والبورصة، وخصائص كل منها واصدار دليل بالمؤسسات التي تقدم هذه الخدمات، وكذلك متطلبات هيئة سوق المال بالنسبة لكل نوع من أنواع التمويل.

■ تفعيل السوق الثانوية لتداول السندات من خلال عدد من التدابير من أهمها:

• توعية المستثمرين بالسندات كأداة استثمارية.

• تنشيط الفروع الأخرى بالقطاع المالي مثل التمويل العقاري، وزيادة نشاط توريق التمويل سيؤدي بدوره إلى إنعاش السوق.

• تغيير ثقافة الاستثمار في السندات بالنسبة لكبار المستثمرين بالسوق، وذلك من كونه استثمار طويل الأجل إلى استثمار بغرض الاتجار. ويحتاج ذلك الى تنمية مهارات التداول بالسندات من خلال التدريب الفني المتخصص للقائمين على تداول السندات وضرورة اجتياز شهادة متخصصة لإجازة العمل في تداول السندات.

■ زيادة النسبة المتاحة لتداول الأفراد من الإصدارات الجديدة.

إعادة هيكلة شركات التأمين، ومراجعة قواعد إستثمار الإحتياطيات الفنية لصناديق التأمين

٢- قطاع التأمين:

ومن أهم السياسات والإجراءات التى يتبناها الحزب وحكومته لتنشيط قطاع التأمين ما يلى:

■ إعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة حيث تم التعاقد مع ائتلاف يضم مجموعة مستشارين فنيين ذوي خبرة عالمية على تقديم تقرير بتوصيات إعادة الهيكلة حتى تتوافر المقومات الأساسية لمنافسة عادلة بين الكيانات العاملة في السوق، وذلك بنهاية العام الحالي. ويعتبر ذلك خطوة هامة من خطة تخارج المال العام من المشروعات المشتركة وخصخصة الشركات العامة تدريجياً، بحيث يتم ضخ الحصيلة لتمويل الاستثمارات الجديدة.

■ إعادة النظر فى قواعد توظيف الاحتياطيات الفنية بحيث يسمح بتوجيه هامش له وزنه الى الاستثمار المباشر وسندات التوريق العقاري.

■ إعادة النظر بصورة شاملة فى قواعد استثمار الاحتياطيات الفنية لصناديق التأمين الخاصة بحيث تسهم بفاعلية فى تمويل الاستثمار المباشر وسندات التمويل العقاري وذلك بالإسراع فى تعديل قانون الصناديق الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥.

■ توجيه شركات التأمين وعلى الأخص الشركات المملوكة للدولة لتدوير محافظ استثماراتها بحيث يتم البيع التدريجي للأوراق المالية المقتناه بهدف المتاجرة (وفقاً لما يحقق مصلحتها بالنسبة لمستويات واتجاهات أسعار التداول) وإعادة ضخ حصيلة البيع لتمويل مشروعات استثمارية جديدة أوالاكتتاب فى رؤوس أموال شركات جديدة ومن شأن ذلك تنشيط سوق المال وإتاحة موارد جديدة لتمويل الاستثمار وزيادة الوزن النسبي للاستثمار فى السندات.

تعديلات تشريعية تتعلق بالتأمين الإجبارى على السيارات، التأمين الطبى، وتعديل القانون ١٠ لسنة ١٩٨١

■ مد الحماية التأمينية للقطاع الزراعي من خلال التأمينات الزراعية المختلفة من خلال إدراج التأمينات الزراعية كفرع مستقل من فروع التأمين فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . أسوة بما تم بالنسبة لتأمينات البترول والتأمين الطبي . مع العمل على تشجيع الشركات القائمة لتوفير التغطيات التأمينية اللازمة للمواطن المصري من خلال توسيع نطاق التأمينات الزراعية .

■ التوسع في التأمينات الشخصية التى تتعلق بالأفراد والمهن المختلفة . ويشغل هذا النوع من التأمينات ٦٠٪ من حجم أقساط الأسواق المتقدمة.

■ استكمال إنشاء شركات التأمين التكافلي.

■ رفع الحد الأدنى لرأس المال للشركات الجديدة، وزيادة رأس مال الشركات الحالية طبقاً للمخاطر التي تتضمنها محفظة نشاط التأمين وإعادة التأمين.

■ السماح لشركات الوساطة المصرية والأجنبية بممارسة أعمال وساطة التأمين، وتغيير متطلبات مزاولة الخدمات المعاونة لشركات التأمين مثل السماسرة، وخبراء المعاينة، وتسوية الخسائر.

■ استحداث منتجات تأمينية جديدة مثل التأمين ضد مخاطر عدم السداد بالنسبة للتمويل العقاري، وغيره من المنتجات، مما يلبي حاجة قائمة في السوق المحلي، ويساهم في انتعاش هذه القطاعات.

■ تعظيم الاستفادة من تعديل الدمغة النسبية على التأمين، وفقا للقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ الذى أشرنا إليه سابقا، وبخاصة من خلال تشجيع وحث المواطنين والمنشآت على التأمين أو التأمين الجزئي عليڤ ممتلكاتهم ومشروعاتهم لدى شركات التأمين فى مصر. والحد من لجوء الكثيرين إلى التأمين بالخارج .

■ الإسراع بالتعديلات التشريعية الأساسية خاصة فيما يتعلق بالتأمين الإجباري على السيارات ، التأمين الطبى، وتعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون الإشراف و الرقابة على التأمين

توسيع تطبيق مشروع السجل العينى، وتفعيل دور شركة إعادة التمويل، والتوريق، ونظم للتأمين، من أهم إجراءات تنشيط التمويل العقارى

٣. قطاع التمويل العقاري :

ترتكز رؤية الحزب والحكومة لتنشيط هذا القطاع على تمكينه من المشاركة بصورة فعالة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ويتمثل الهدف الرئيسى من السياسة المقترحة فى تفعيل نشاط التمويل العقارى بما يحقق المزايا والإيجابيات التى كانت وراء إصدار القانون ولائحته التنفيذية والتي تتمثل في:

■ تسهيل حصول المواطنين على الوحدات السكنية اللازمة مع وضع الضوابط اللازمة لحماية الممول.

■ توفير السكن الملائم لجميع الفئات وتحقيق التوازن بين العرض والطلب فى هذا النشاط.

■ الحفاظ على الثروة العقارية داخل المجتمع المصري.

■ الربط بين سوق الإسكان وسوق المال عن طريق توريق القروض العقارية.

■ تحقيق الانتعاش في سوق العقارات وما يستتبعه من النمو الاقتصادي بشكل عام.

■ المشاركة الفعالة في تمويل برنامج "النصف مليون مسكن للشباب".

ولتحقيق هذه الأهداف، يتبنى الحزب وحكومته عددا من البرامج والإجراءات أهمها ما يلى:

■ الإسراع فى تطبيق مشروع التسجيل العيني على نطاق الجمهورية، والانتهاء من مسح كل الأراضي الصالحة للبناء وإعداد خرائط تفصيلية لها مع إتاحة هذه الخرائط لمن يطلبها .

■ إنشاء قاعدة بيانات عقارية متكاملة تكون متاحة للجميع.

■ طرح نظم تأمين / ضمان ضد مخاطر عدم السداد مع إمكانية الاستفادة من التجربتين الأمريكية والبريطانية في هذا الخصوص.

■ إصدار دليل موحد لمعايير أداء خبراء التقييم.

■ تفعيل دور الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري، مما سيوفر مصادر تمويل طويلة الأجل للمؤسسات العاملة في هذا النشاط.

■ الاستفادة من الطبيعة التمويلية التى يتيحها القانون بالنسبة لإجراء عمليات التوريق للديون العقارية.

■ نشر الوعي بنشاط التمويل العقاري وتكثيف الجهود الترويجية والتسويقية والإعلامية التي توضح آلياته.

٤- التأجير التمويلي:

تهدف رؤية الحزب والحكومة إلى تنمية مساهمة التأجير التمويلي كأداة لتمويل احتياجات الاستثمار، وذلك من خلال ما يلي من إجراءات:

■ إيجاد آلية سريعة وفعالة من أجل تنفيذ الأحكام المتعلقة بإعادة حيازة الأصول وكذا الأصول المتحركة (السيارات).

■ التطبيق العملي لإعفاء شركة التأجير التمويلي والمستأجر من رسوم التوثيق والقيد بالشهر العقاري.

■ تشجيع شركات التأجير التمويلي علي القيام باصدار سندات للحصول على تمويل مناسب.

■ دراسة إلغاء ضريبة المبيعات على الأصل الذي يتم شرائه بغرض التأجير بشرط ألا تقل مدة العقد عن فترة زمنية يتم الاتفاق عليها على حسب نوع الأصل (السلع).

زيادة مساهمة الصناديق فى تمويل الإستثمار من خلال إجراءات متنوعة

٥- صناديق الاستثمار:

يسعى الحزب والحكومة إلى تطوير وتنمية دور صناديق الاستثمار كأوعية استثمارية متنوعة تلبي متطلبات المستثمرين على اختلافها، وأداة تمويلية توفر السيولة اللازمة للاستثمار، وذلك من خلال مجموعة من التدابير، من أهمها:

■ نشر الوعي بصناديق الاستثمار بين صغار المستثمرين وتشجيع التحول التدريجي لهم من الاستثمار في البورصة مباشرة الى صناديق الاستثمار، وبحيث يصبح الاستثمار من خلال هذه الصناديق هو الوسيلة الأساسية لدخولهم في سوق المال.

■ زيادة مساهمة الصناديق في تمويل الاستثمار، خاصة الاستثمارات الجديدة، وذلك من خلال صناديق الاستثمار المباشر وصناديق رأس المال المخاطر، مقابل الحصول على عوائد متميزة تتناسب مع حجم المخاطرة.

■ جذب أموال جديدة الى السوق المحلية، من خلال طرح أدوات وصناديق متطورة تناسب احتياجات كبار المستثمرين ، وذلك بدلا من قيامهم حاليا بالاستثمار في صناديق خارجية، لعدم وجود بدائل استثمارية محلية.

■ تشجيع إنشاء صناديق للاستثمار العقاري كى تسهم فى إنعاش قطاع التمويل العقاري ، على أن تقوم هيئة سوق المال بوضع الأسس السليمة لإنشاء وإدارة هذه الصناديق.

■ التوسع في طرح الصناديق المتخصصة والتي تلعب دوراً هاماً في توفير مصادر بديلة لتمويل المشروعات، مثل صناديق الاستثمار المباشر، الاستثمار العقاري، ورأس المال المخاطر، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات المصالح المشتركة.

■ إنشاء جهة محايدة تقوم بتوفير دراسات موسعة عن أداء الصناديق وأنواعها، وتقوم بترتيب الصناديق وفقا لمؤشرات أدائها، ويمكن تمويل هذه الشركات من خلال تقاضيها رسوم لعمل هذه الدراسات.

■ دراسة سبل حث المؤسسات المالية ولاسيما القطاع المصرفي علي توجيه ١٠٪ من إجمالي استثماراتهم للاستثمارات البديلة وصناديق الاستثمار المباشر لدفع عجلة النمو الشامل في الصناعات التي يصعب على مستثمريها جمع رأس المال من البورصة.

خاتمة:

يلعب القطاع المالى المصرفى وغير المصرفى دورا اساسيا فى تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى والتشغيل. وادراكا لهذا الدور تبنى الحزب وحكومته حزمة من السياسات والإجراءات التى تستهدف تطوير أداء هذا القطاع وتعزيز تنافسيته كى ينهض بالدور المنوط به فى عملية التنمية.

وقد شهد القطاع المصرفى تغيرات هامة فى مقدمتها إعادة هيكلة البنوك العامة والفصل بين الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية ودمج بعض البنوك لإيجاد كيانات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة والتطوير، وإجراء تسويات للديون المتعثرة فى ضوء تعديل المادة ١٣٣ من قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، فضلا عن تفعيل سوق المعاملات بين البنوك للعملة الأجنبية. بيد أن تفعيل دور هذا القطاع لا يكتمل دون اتخاذ تدابير تستهدف تشجيع البنوك على تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد حدد الحزب عددا من التدابير والإجراءات الهامة فى هذا الشأن أشرنا اليها فى هذه الورقة.

أما القطاع المالى غير المصرفى، والذى يشمل سوق المال والتأمين والتمويل العقارى والخدمات المالية الأخرى كالتأجير التمويلي، فقد شهدت دفعة هامة مع توحيد الرقابة على هذا القطاع منذ يوليو ٢٠٠٤ تحت إشراف وزارة للاستثمار والذى استهدف معالجة سلبيات تشتت وتعدد تبعية مؤسسات القطاع. وقد شهدت مؤشرات هذا القطاع بصفة عامة تطورا إيجابيا ملحوظا، من خلال اتباع إجراءات متنوعة تشريعية وتنفيذية عرضنا لها فى هذه الورقة.

ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من السياسات والبرامج التنفيذية التى تستهدف تعزيز قدرة هذا القطاع فى تمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادى، من أهمها الاسراع في تنفيذ برنامج طرح حصص المال العام فى البورصة. وإيجاد آليات جديدة فى سوق المال وتفعيل سوق السندات والسوق الثانوية، إعادة هيكلة شركات التأمين تحت إشراف الشركة القابضة للتأمين، واستحداث منتجات تأمينية جديدة، ومراجعة قواعد استثمار الاحتياطيات الفنية لصناديق التأمين، وتنشيط التمويل العقارى بتوسيع تطبيق مشروع السجل العينى، وتفعيل دور شركة إعادة التمويل، والتوريق، ونظم للتأمين، فضلا عن تفعيل نشاط التأجير التمويلى وتطوير الثقافة الائتمانية والتوعية بأنشطة القطاع المالى غير المصرفى بصفة عامة.

كما يتبنى الحزب والحكومة عددا من مشروعات القوانين الهامة التى تستهدف تحقيق مزيد من الانطلاق فى أداء هذا القطاع فى مقدمتها مشروعات قوانين المحاكم الاقتصادية، والتأمين الإجباري على السيارات ، والتأمين الطبي ، وتعديل قانون الإشراف و الرقابة التأمين رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، فضلا عن التعديلات التشريعية اللازمة للسماح لشركات الوساطة المصرية والأجنبية بممارسة أعمال وساطة التأمين.

تطوير نظام المعاشات وتأمين حياة كريمة بعد التقاعد

مقدمة

تعد أنظمة التأمين الاجتماعي من أهم دعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على مستوى غالبية دول العالم من خلال ما تكفله هذه الأنظمة من استمرارية دخل المستحقين بصورة مناسبة في حالات التقاعد، العجز، إصابات العمل، البطالة، الوفاة، فضلاً عن الرعاية الصحية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، و ذلك من أجل ضمان توفير مستوى معيشة لائق للمواطنين.

وتعتبر نظم التأمينات الاجتماعية في مصر من أقدم النظم التأمينية في العالم. حيث جاءت نشأتها في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٢٦، ومنذ ذلك التاريخ مر نظام التأمينات الاجتماعية بمراحل مختلفة ومتعددة ولكنه ظل طوال الوقت محكوماً بالإطار العام الحاكم لسياسة التنمية الاقتصادية والأوضاع العامة والسائدة في المجتمع.

و قد طرح البرنامج الانتخابى الرئاسي رؤية لتطوير نظم المعاشات فى مصر من خلال منظومة متكاملة من الإصلاحات التشريعية والخطوات التنفيذية التي تعمل على تخفيف العبء عن شباب العاملين، وتضمن معاش لائق ومستمر لكبار السن و لمن لا معاش له، دعماً لكفاح هذه الفئة، وتأكيداً لحقهم فى تأمين مستوى معيشة لائق بعد التقاعد، فى إطار من المبادئ الآتية :

- وضع نظام معاشات لكبار السن، غير المؤمن عليهم، كبرنامج تأمينى مستقل، يدار من خلال الخزانة العامة للدولة.
- تحسين نظم صرف المعاش باستخدام الكروت الذكية للصرف، من خلال ماكينات توضع في فروع مكاتب صندوقي المعاشات.
- توفير بدائل تأمينية مختلفة للمؤمن عليهم حالياً (دون سن الثلاثين)، والداخلين الجدد.
- استحداث نظم تسمح للموظف باستهداف مقدار المعاش الذي يريد الحصول عليه.
- إمكانية اشتراك المؤمن عليه فى نظام تأمينى تكميلي، بالإضافة إلى النظام الحكومي.
- تدعيم رقابة الدولة على صناديق التأمين ونظم المعاشات الخاصة.

وتطرح هذه الورقة ملامح النظم القائمة للمعاشات وما تعانيه من تحديات، كما تطرح ملامح رؤية تطوير نظم المعاشات، والنتائج المأمولة من تحقيقه.

أولاً: ملامح نظام التأمينات الحالي:

يستند نظام المعاشات الحالي في مصر على أربعة قوانين رئيسية للتأمين الاجتماعي، وهي: قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وقانون التأمين الاجتماعي الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨. ويعتبر الاشتراك في هذه القوانين إجبارياً، باستثناء القانون الأخير وهو الخاص بالمصريين العاملين بالخارج حيث أن الاشتراك فيه اختيارياً.

ويتسم النظام الحالي بارتفاع نسبة التغطية (تقاس بعدد المشتركين إلى إجمالي القوى العاملة) والتي تبلغ ٩٠٪ مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و يقدم مزاياه لأكثر من نصف المواطنين البالغة أعمارهم ٦٠ عاماً فأكثر، و ذلك بتكلفة تتعدى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى ما تموله الخزانة العامة من جزء كبير من معاشات العسكريين بلغ نحو ٤ مليارات جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

ويتكون النظام الحالي من خمس برامج رئيسية:

- نظام للعاملين بالقطاع الخاص والقطاع العام (ممول واجباري).
- نظام للعاملين بالقطاع الحكومي(ممول وإجباري).
- نظام لاصحاب الأعمال(ممول واجباري).
- نظام للعمالة غير المنتظمة (تقريبا غير ممول).
- نظام للعاملين في الخارج (ممول وإختياري).

وتقدم البرامج المذكورة عاليه معاش يتم احتسابه علي أساس نظام المزايا المحددة وذلك باستثناء نظام العمالة غير المنتظمة والذي يعطي معاشا موحدا . ويدير صندوق العاملين بالقطاع الحكومي نظام العاملين بالقطاع الحكومي، بينما يدير صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص الأربع نظم الأخري.

وتتسم نظم التأمينات الاجتماعية، فيما عدا نظام التأمين الشامل ومعاش السادات، بالأسس الفنية الآتية:

- **نظم محددة المزايا مسبقاً:** حيث تتم تحديد قيمة الاشتراكات في البرامج المذكورة عاليه بمعرفة الخبراء الاكتواريين في ضوء ما تقرره من حقوق، وذلك باستثناء نظام العمالة غير المنتظمة والذي يعطي معاشاً موحداً .
- **الاعتماد على أسلوب التمويل الكامل:** من خلال عدد من مصادر التمويل يأتي في مقدمتها حصص الاشتراكات ويتم استثمارها لتكوين الاحتياطيات لمواجهة الالتزامات المستقبلية.
- **تقوم على فلسفة التكافل الاجتماعي بين فئات المؤمن عليهم:** ويعني ذلك نقل المخاطر الاجتماعية من الفرد إلى الجماعة وذلك دون الارتباط بين الاشتراكات التي دفعها المؤمن عليه والمزايا التأمينية التي سيحصل عليها .
- **تضمن الخزانة العامة عجز الموارد:** طبقاً للدستور المصري، فإن الدولة ملتزمة بكفالة خدمات التأمين الاجتماعي، وعليه، فإن الخزانة العامة تضمن تغطية العجز في موارد صندوقي التأمين الاجتماعي في حالة حدوثه، مع ضمانها حد أدنى من ريع الاستثمار على أصول كل من الصندوقين.

وبالإضافة إلى النظم العامة المذكورة، هناك نظام للمعاشات التكميلية حيث يوجد حالياً ما يقرب من ٦٣٠ صندوق تأميني خاص تخدم قطاعاً محدوداً من المستفيدين، ويشرف على هذه الصناديق أرباب العمل في القطاع العام، مما يثير تساؤلات حول كفاءة توزيع التغطية والتداخل مع برنامج المعاش العام.

يعانى نظام المعاشات الحالى من عدد من التحديات والاختلالات التى تؤثر على استمراريته وعلى المزايا التى يقدمها

ثانيا : التحديات التي تواجه نظام المعاشات الحالي:

على الرغم مما تتمتع به مصر من هيكل سكاني شاب نسبياً، ساعد حتى الآن على تحقيق قدر كبير من المدخرات طويلة الأجل، فإن النظام الحالي يعانى من عدد من التحديات والاختلالات التى توثر علي استمراريته والمزايا التي يقدمها . وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي:

- اتساع نطاق التغطية ليشمل ١٨,٧ مليون فرد من الفئات المختلفة للعاملين وأصحاب الأجور والمرتبات. حيث تشمل القوانين التي يقوم عليها النظام الحالي العاملين بالحكومة وقطاعي الأعمال العام والخاص وأصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعمالة غير المنتظمة والمستحقين لمعاش السادات والمصريين العاملين بالخارج.
- يترجم ذلك في ارتفاع نسبة التغطية من ٩٠,٦٪ في ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٩٢,٩٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، و ذلك مقارنة بنسبة ٣٠٪ في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، وكذلك ارتفاع نسبة المتقاعدين إلى المؤمن عليهم من ٣٨,٣٪ إلى ٣٩,٣٪ خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب يأتي على رأسها اتساع نطاق تغطية القطاع غير الرسمي والمنضمين تحت القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ حيث ارتفع عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا القانون من ٤,٩ مليون فرد فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى نحو ٦ مليون فرد فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

من اهم سلبيات النظام الحالى اتساع نطاق التغطية واتساع نسبة الاستعواض ومعدل الاشتراك مما ادى إلى تنامى العجز بين الاشتراكات والمعاشات

■ ارتفاع نسبة الاستعواض للعامل الذي أنهى خدمته المهنية كاملة (المعاش إلى آخر أجر للعامل قبل التقاعد) إلى حوالي ٨٠٪، مقابل نسبة ٦٠٪ في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط . ويمكن أن تصل نسبة الاستعواض إلى ١٠٠٪ من أجر ما قبل التقاعد بعد الضريبة. ويصعب الاستمرار في تمويل هذه النسبة شديدة الطموح، والتي تتطلب معدل اشتراك عالي جداً بغرض التمويل على أساس مستدام.

■ ارتفاع معدل الاشتراك إلى ٤٠٪ (٢٥٪ لتأمين المعاش والعجز-٥٪ لمكافاة ترك الخدمة -٢٪ للبطالة ٥٪ للتأمين الصحي-٢٪ لاصابة العمل) في محاولة لتغطية نسبتي التغطية و الاستعواض الطموحتين، مما دفع كثير من العمال وأصحاب الأعمال إلي التهرب من النظام والتسرب إلى سوق العمل غير الرسمي.

جدول رقم (١)، مكونات الاشتراك كنسبة من الأجرالتأميني

مكونات الأجر	القطاع الحكومى		القطاع العام		القطاع الخاص	
	أساسي	متغير	أساسي	متغير	أساسي	متغير
مساهمة صاحب العمل(ص)/مساهمة العامل(ع)	ص/ع	ص/ع	ص/ع	ص/ع	ص/ع	ص/ع
تأمين المعاش والعجز	١٠/١٥	١٠/١٥	١٠/١٥	١٠/١٥	١٠/١٥	١٠/١٥
ترك الخدمة	٣/٢	٣/٣	٣/٢		٣/٢	
تامين البطالة			٠/٢	٠/٢	٠/٢	٠/٢
التأمين الصحي	١/٣	١/٣	١/٣	١/٣	١/٤	١/٤
إصابة العمل	٠/١	٠/١	٠/٢	٠/٢	٠/٣	٠/٣
الاجمالي	١٤/٢١	١١/١٩	١٤/٢٤	١١/٢٢	١٤/٢٦	١١/٢٤
الاجمالي الكلي	٣٥	٣٠	٣٨	٣٣	٤٠	٣٥

المصدر: وزارة المالية

■ وجود نظم تأمينية غير ممولة تقريباً. ويقصد بها تحديدا نظام التأمين الاجتماعي الشامل على العمالة غير المنتظمة المنظم بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والذي تقدر قيمة الاشتراك الشهري فيه بجنيه واحد فقط مقابل الحصول على معاش شهري مقداره ثمانون جنيها، باستثناء الفقرة الخامسة منه والمصطلح تسميتها بمعاش السادات التي استثنت الأفراد من دفع أي اشتراك مقابل الحصول على معاش شهري وصل إلى ٦٨ جنيها.

■ وجود حد أقصى لأجر الاشتراك الشهري بالنسبة للعاملين في الحكومة والقطاعين العام والخاص والخاضعين للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ (٦٢٥ جنيه شهريا بالنسبة للأجر الأساسي، ٥٠٠ جنيه شهريا بالنسبة للأجر المتغير. ويعني ذلك ضمنيا ضريبة تنازلية. ذلك أن العامل منخفض الأجر يسدد الاشتراك عن كامل أجره. أما العامل الذي يتمتع بأجر أعلى من الحد الأقصى، فيسدد الاشتراك عن جزء من دخله فقط. ارتفاع إجمالي المديونية المستحقة للصندوقين سواء من القطاع الخاص أو المؤسسات الصحفية.

■ القيود الخاصة بطريقة إدارة أموال المعاشات. فيلتزم كل من صندوقي التأمينات على العاملين في الحكومة وقطاعي الأعمال العام والخاص بموجب المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بتحويل فائض أموال المعاشات المتاحة إلى بنك الاستثمار القومي. مع عدم جواز استثمار هذا الفائض في أي وجه آخر من أوجه الاستثمار إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك. والواقع أن هذا الالتزام القانوني يحد من دور إدارة واستثمار أموال المعاشات بكفاءة وبما لا يحقق الاستخدام الأمثل لأموال المعاشات.

■ عدم خضوع نظام المعاشات التكميلية لإطار تنظيمي كاف أو توفيره لأساس قوى للتوسع في ترتيبات التقاعد الاختيارية. وجدير بالذكر أن التنظيم الحالي للصناديق التكميلية له معايير احترازية غير كافية ومتطلبات تمويل غير منتظمة. كما أن لوائح الاستثمار الخاصة به لا تتبع معايير التنوع وإدارة المخاطر. فالإطار الحالي لا يوفر سوى قدر قليل من الحماية للأعضاء، مما قد يعرضها لخطر أن تكون احتياطيات الكثير منها أقل من الالتزامات المتوقعة. ويعتبر الإشراف الرقابي حالياً كملحق للإشراف على نظام التأمين ويقتصر فقط على التدقيق الدورى والمراجعات الإكتوارية، بينما تظل بعض الصناديق الهامة خارج أى إشراف.

■ وبالإضافة إلي العوامل الهيكلية المذكورة عاليه، كان علي قطاع التأمينات بوزارة المالية التصدي للعديد من المشاكل التي أدت إلي التشوهات في سوق العمل كعدم أحقية العامل المصاب في الجمع بين معاشين، وعدم المساواة بين الزوج والزوجة من حيث شروط استحقاق كل منهما في معاش الآخر، والمبالغة في تقدير الغرامات والفوائد علي المبالغ المتأخرة من المشتركين، فضلا عن الصعوبة المتزايدة في عمليات صرف المعاشات.

أصبح صندوقا المعاشات فى وضع مالى صعب سرعـــان ما سيتدهور فى غياب البدء فى إجراء التطوير المطلوب

وقد أدت العوامل السابقة إلي تنامي العجز، الذي يمثل الفارق بين الاشتراكات والمعاشات، في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليصل إلي حوالي ٤ مليار جنيه . وتشير الدراسات الإكتوارية إلي تنامي هذا الرقم، في حال عدم القيام بعمل إصلاحات في النظام، ليصل إلي ٤٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ و٣٢٧ مليار جنيه عام ٢٠٥٠ . ويقفز إلي ٢ تريليون جنيه عام ٢٠٧٥ . ولا تتضمن هذه الأرقام أية زيادات سنوية في المعاشات. وتعود هذه الأرقام الكبيرة إلى التغير الديموجرافي المتوقع للمجتمع المصري، والطفرة التي حدثت في العقود الأربعة الأخيرة في متوسط عمر المواطن وبالتالي زيادة عدد السنوات التي يتقاضى فيها معاشاً. فهذه الطفرة لم يواكبها تغيير في أى من العاملين اللذين يمكن لهما إحداث توازن بين الاشتراكات والمعاشات وهما: رفع سن التقاعد وتخفيض نسبة الإستعواض. وهذا يعني أن صندوقي المعاشات أصبحا في وضع مالي صعب وسرعان ما سيتدهور في غياب التطوير المطلوب. وتقدر الالتزامات الحالية المفترضة لنظام المعاشات بنحو ١٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل احتياطيات تعادل ٤٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الغالبية العظمي منها في صورة ديون عامة. وبالتالي قد تضطر أجيال المستقبل إلي رد هذا الدين من خلال تخفيض مزايا المعاشات، أو ضرائب أعلي، أو مستويات أقل في الإنفاق في بنود لا تتعلق بالمعاش كالتعليم والصحة.

ثالثاً: تجارب الدول الأخرى والدروس المستفاد منها:

لقد شهد عقد التسعينيات في مناطق مختلفة من العالم اتجاها متناميا لإصلاح نظم المعاشات استهدف بناء نظم أكثر قدرة على الاستمرار عبر الزمن. ففي العالم الغربي جاء ذلك انعكاسا لضغوط التغيرات الديموجرافية من حيث الزيادة في أعداد المتقاعدين وما ألقته من أعباء مالية متزايدة على نظم المعاشات. أما في الدول النامية، فبالإضافة إلى التغيرات السكانية أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي وما صاحبها من برامج الخصخصة إلى تفاقم الضغوط المالية على نظم المعاشات الحكومية.

وتمثل النقاط الآتية أهم الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى:

■ اتجهت عديد من الدول إلى تبني نظم معاشات جديدة بالإضافة إلى النظام القائم، وقد جعلت هذه الدول الاشتراك إجباري في النظام الجديد للداخلين الجدد إلى سوق العمل على أن يظل اختياريا للمشتركين في النظام القديم، كما في شيلي والمجر.

■ تبنت بعض الدول أسلوبا آخر، وهو أن يكون الاشتراك إجباري في النظام الجديد للمعاش للداخلين الجدد إلى سوق العمل وأن يكون الاشتراك إجباري للمشتركين في النظام القديم لمن تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة، كما في أورجواي أو ٣٠ سنة كما في بولندا.

■ تخفيض معدل الاشتراك من ١٩٪ إلى ١٣٪ ، ويتحملها العامل بالكامل كما في شيلي.

تحديد المعاش بنسبة ٦٥٪ من الراتب الأساسي والذي يتم حسابه على أساس متوسط الأجر السنوي الذي حصل عليه المستفيدون خلال العشر سنوات الأخيرة، كما في كولومبيا.

■ رفع سن التقاعد ليصبح ٦٢ سنة للرجال و٥٧ سنة للسيدات كما في كولومبيا.

■ تحويل مديونية الحكومة تجاه المشتركين في النظام القديم إلى سندات حكومية على أن يتحولوا للاشتراك في النظام الجديد.

■ إنشاء شركة مستقلة لإدارة واستثمار أموال صناديق المعاشات على أن تكون هذه الشركة مملوكة للحكومة كما في تجربة سنغافورة. أما في المغرب فإن هذه الشركة تشمل ثلاث لجان. الأولى لجنة استثمارية تتولى تحديد الإستراتيجية الاستثمارية وفقا للاحتياجات المالية ولظروف السوق، والثانية

يستند الإصلاح إلى حق المواطنين فى رفع مستويات دخولهم الحالية وفى ضمان معاش لائق بعد التقاعد

لجنة تعني بتنفيذ الإستراتيجية الاستثمارية، أما الثالثة فهي لجنة المراقبة والمتابعة لتقييم الأداء وكفاءة تنفيذ السياسة الاستثمارية.

■ اعتماد عديد من الدول على هيكل متنوع لاستثمار أموال صناديق المعاشات ليتراوح بين السندات الحكومية، وسندات الشركات والأسهم، ويحظر على الشركة استثمار الأموال في الأصول الأجنبية أو فى التمويل العقاري.

■ اعتماد بعض التجارب على تقديم عدة مزايا للمشتركين، مثل حصول المشتركين على قروض لتمويل شراء مسكن، كما يجوز للمشتركين أن يحصلوا علي بعض الأموال لسداد تكاليف تعليم الأبناء وعلاج أسرهم كما في تجربة سنغافورة.

■ تحديد الجهات ذات السلطة الرقابية على شركة إدارة أموال المعاشات.

■ أهمية توافر مجموعة من الضوابط لضمان حسن الإدارة لأموال المعاشات، من أهمها:

- وضوح الأدوار والمسئوليات داخل جهاز إدارة الصندوق.
- عدم التدخل الحكومي في الإدارة.
- شفافية العمليات المالية المتعلقة بإدارة استثمار أموال المعاشات.

رابعاً: رؤية الحزب لتطوير نظام التأمينات الاجتماعية:

تنبع رؤية الحزب وحكومته في تطوير نظم المعاشات من القناعة التامة بحق المواطنين في رفع مستويات دخولهم الحالية وفي ضمان معاشاً لائق ومستمر بعد التقاعد، وهو ما أقره البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك بشأن "تأمين اليوم والغد" وبرنامج "معاش لمن لا معاش له". وفي ظل نظام حالي يعاني من اختلالات جوهرية، أدت إلى وجود عجز متنامي بين الاشتراكات والمعاشات وصل إلى ٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فقد استدعي ذلك إتباع منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات لتصميم نظام جديد للمعاشات يكون ذاتي التمويل على النحو الذي يحقق له الاستمرارية ولا يحمل الدولة مزيد من الأعباء، كما يتسم بالمرونة التي تمكن الأعضاء

من استهداف قيمة المعاش الذي يرغبون في الحصول عليه عند التقاعد.

وتقوم هذه الرؤية على المبادئ التالية:

- توفير مزايا تأمينية ملائمة ومعقولة تستوعب احتياجات المواطنين المختلفة.
- الاستمرارية في التمويل.
- الكفاءة في الإدارة.
- تنويع استثمار المدخرات بكفاءة وأمان وشفافية.
- الحد من التشوهات في سوق العمل و دعم التنمية الاقتصادية.

تعديل قانون التأمين الإجتماعى بما يضمن مزايا جديدة من بينها تعويض العامل المصاب، والمساواة بين الزوج والزوجة

وتتمثل أبعاد الإصلاح الهيكلي للنظام فيما يلي:

١- علي المدي القصير:

قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥أحيل إلى مجلسى الشعب والشورى خلال الدورة البرلمانية الماضية، ويستهدف تحقيق الآتي:

- تعويض العامل المصاب بإصابة وذلك بتقرير حقه في الجمع بين معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة بدون حدود.
- المساواة بين الزوج والزوجة من حيث شروط استحقاق كل منهما في معاش الآخر وكذا حالات القطع وعودة الحق في المعاش.
- التخفيف عن كاهل أصحاب الأعمال المتأخرين في سداد التزاماتهم لصندوقي التأمين الاجتماعي ، وذلك بتخفيض نسبة المبالغ الإضافية وفقا للمادة ١٢٩ من القانون.
- الإعفاء من المبالغ الإضافية المستحقة علي المنشآت المتأخرة في أداء التزاماتها للصندوقين وذلك في حالة أداء المبالغ المتأخرة خلال فترة محددة.
- دراسة مشروع ميكنة صرف المعاشات من خلال كروت ممغنطة ليتم الصرف من خلال ماكينات توضع في فروع مكاتب صندوقي المعاشات، وذلك تخفيفا عن كاهل المستحقين للمعاش.

٢- علي المدى المتوسط:

ويشمل إجراء إصلاحات هيكلية لنظم المعاشات ، سواء الاجبارية أو التكميلية ،مع تقديم قانون موحد لنظم المعاشات، وقد قامت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الاستثمار بتقديم دراسة متكاملة حول سبل إجراء إصلاحات هيكلية لنظم المعاشات المصرية، سواء الإجبارية أو التكميلية، وجاري إعداد خطط العمل التفصيلية الخاصة بها، كما يجرى إعداد مشروع القانون الموحد لنظم المعاشات والذي سيغطي كافة المؤسسات والنظم التي تقدم برامج للمعاشات سواء الإجبارية أو التكميلية.

ويتوقع تنفيذ تلك الخطط بعد اعتمادها من الجهات الحكومية والجهات التشريعية خلال فترة لا تقل عن عامين.

نظام جديد للمعاشات يتأسس على قانون موحد ينظم كافة أنواع المعاشات ويقدم للمستفيدين حزمة من البدائل المناسبة

ملامح نظام المعاشات الجديد:

أمام السلبيات والمشاكل الهيكلية التى تعانيها نظم المعاشات القائمة، كان من الضروري البدء بوضع نظام جديد للمعاشات يتأسس على قانون موحد ينظم كافة أنواع المعاشات، ويقدم للمستفيدين مجموعة من البدائل المناسبة ، ويحقق التوازن الهيكلى بين الاشتراكات والمعاشات.

ويمكن إيجاز الحلول التى يطرحها النظام المقترح فيما يلي:

النواحي المالية:

استمرار العمل بالنظام الحالى بالنسبة لأصحاب المعاشات وورثتهم والمشتركين الحاليين وعدم السماح بإضافة مشتركين جدد، وقيام وزارة المالية بضمان الوفاء بحقوق أصحاب المعاشات وورثتهم والمشتركين الحاليين بدلاً من بنك الاستثمار القومي. وفى المقابل، فإن دين الحكومة لدى بنك الاستثمار القومى والتزامات البنك قبل صناديق المعاشات سيتم تسويتها وإزالتها من ميزانية بنك الاستثمار القومى.

توحيد أجري الاشتراك الأساسي والمتغير في أجر شامل موحد يكون هو الأجر المرجعي الجديد للاشتراك في نظام المعاشات.

معاش أساسى جديد لكل كبار السن ممن لا يتقاضون معاشا من الدولة

تكوين نظام جديد للمعاشات يعتمد على ثلاثة دعائم :

أ. تقديم معاش أساسي جديد لكل كبار السن (٦٥ فيما فوق) إناثا وذكورا ممن لا يتقاضون معاشا من الدولة. وسيتم إتاحة هذا المعاش ضمن حزمة من برامج الضمان الاجتماعي لأى مواطن مقيم فى مصر يتوافر فيه السن المطلوب دون اشتراط تسديد اشتراكات. ومن الممكن أن يحدد هذا المعاش بما يعادل ١٥٪ من متوسط الدخول على مستوى الاقتصاد ككل (وهو حاليا حوالى ١٠٠ جنيه فى الشهر). ومن المتوقع أن يساهم هذا النظام فى الحد من معدلات الفقر بين كبار السن، حيث يضمن لهم دخلا ثابتا يقارب خط الفقر الغذائى على المستوى القومى. وسيمول المعاش الأساسى مباشرةً من الإيرادات العامة. كما سيتم إدماج نظام المعاش الخاص بالعمالة غير المنتظمة (القانون ١١٢ السنة ١٩٨٠) الممول بالكامل من الخزانة العامة فى نظام المعاش الأساسى، مع إتاحة الفرصة لمن يرغب من العاملة غير المنتظمة للاشتراك في نظم المعاشات الأخرى كل حسب مقدرته وفي الأوقات التي يقررها.

ب. إنشاء نظام اشتراك جديد لكل المنضمين الجدد لسوق العمل والمشتركين في النظام الحالي دون سن الثلاثين الراغبين فى التحول إلى النظام الجديد.
ويقوم هذا النظام على أساس الاشتراكات المحددة، ويربط بين الاشتراكات المحصلة والمزايا المدفوعة بما يضمن استمرارية النظام وتأمين تمويله على المدى الطويل. ويستهدف النظام الجديد نسبة إستعواض بين ٥٥-٦٠٪، ومستوى اشتراك ١٧٪ من الأجر (فقط لتأمين المعاش والعجز مع إضافة ٣٪ للمستحقين والعجز الكلي). وسيتم إعطاء الخيارات لأصحاب المهن الحرة، والعاملين بالخارج، العمالة المؤقتة، وغيرهم فيما يتعلق بالتغطية التى يودون الاشتراك فيها تبعاً لقدرتهم على الادخار.

ولأن كلٌ من البرامج الممولة وبرنامج الحساب الدفترى يربط المزايا بالاشتراكات وحصيلة الحساب، فإن الترتيب المقترح يوفر حوافز أقوى لقطاعات مختلفة من القوى العاملة للمشاركة.

ويتكون نظام الإشتراك الجديد من عنصرين أساسيين :

■ الحساب الدفترى: وهو نظام يقوم على أساس إيداع ١٢٪ من أجر المشترك في حساب شخصي خاص به، ويتم استثمار هذه الأموال في سندات حكومية غير قابلة للتداول تدر للمشترك عائدا تراكميا. وعند التقاعد، يتم تحويل رأس المال الإسمى المسجل فى الحساب إلى معاش لمدى الحياة مع الوضع فى الاعتبار العمر المتوقع للفرد. ويساهم هذا النظام فى تمكين الحكومة من تمويل أعباء النظام الحالي، وزيادة شفافية الإدارة المالية لنظم المعاشات بإتاحة كافة المعلومات الخاصة بها بوضوح في كل الأوقات.

■ الحساب النقدي: ويقوم على إيداع ٥٪ من الأجر في حساب شخصي للمشترك تستثمر فى أصول مالية ليس بالضرورة أن تكون أوراق حكومية وتعطي للمشترك عائدا تراكميا يضاف لحسابه. وتعتمد المزايا السنوية التى يتلقاها المشترك بعد التقاعد على المبلغ المتراكم في الحساب، والتى ترتبط بحجم العوائد على الاستثمارات الحقيقية خلال مشاركته فى البرامج. ويتميز هذا النظام عن نظام الحساب الدفتري بأن لديه إمكانية توليد معدلات عائد أعلى على الاشتراكات، وبالتالى معاشات أعلى لنفس معدل الاشتراك.

ج - تطوير النظام التكميلي وإتاحته لقطاع عريض من المواطنين:

وذلك عن طريق الصناديق بالإضافة إلي الحسابات الشخصية في شركات جديدة تكون متخصصة في إدارة برامج للمعاشات. ويقترح هنا إعطاء الخيارات لأصحاب المهن الحرة والعاملين بالخارج والعمالة المؤقتة وكل من يرغب في الاشتراك، فيما يتعلق بالتغطية التي يودون الاشتراك فيها تبعا لقدرتهم علي الادخار. وتخضع هذه الصناديق إلى رقابة كاملة ومدققة من قبل قطاع مستقل يستحدث داخل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين التي تتبع وزارة الاستثمار ويكون القطاع تحت مسمى قطاع الرقابة والإشراف على صناديق المعاشات التكميلية.

تشكيل لجنة عليا للمعاشات تكـــون المسئـولة عن إصـــــدار التشريعـات واللوائح ومتابعة أداء الجهات الرقابية للنظامين العام والتكميلى

النواحي التنظيمية:

إن تطبيق البرنامج المطروح يتطلب إجراء حزمة موازية من التغيرات الإجرائية والمؤسسية اللازمة لدعمه. وتشمل:

■ تشكيل لجنة عليا للمعاشات تضم في مجلس إدارتها الوزراء ذوى العلاقة، وهم وزراء المالية، والاستثمار، والتضامن الاجتماعي، والعمل، بالإضافة إلى رئيسي الهيئة العامة لسوق المال، والرقابة علي التأمين. وستكون تلك اللجنة هي المسئولة عن إصدار التشريعات واللوائح التنفيذية وكذلك متابعة أداء الجهات الرقابية لكل من النظامين العام والتكميلى.

■ تطوير الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تحت مسمي جديد هو" الهيئة القومية لإدارة المعاشات" وتكون مسئولة عن إدارة النظام الجديد بعنصريه، كما تشرف علي أداء كل من صندوق العاملين بالقطاع الحكومي وصندوق العاملين بالقطاع العام والخاص من حيث تحصيل الاشتراكات ودفع المزايا وتلقي الدعاوى والنظر فيها.

■ يتطلب انجاز المهام الخاصة بالنظام الجديد بعنصريه الدفترى والنقدي أن يتم تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات وإنشاء مركز جديد لضمان جودة معالجة البيانات والإشراف علي تدفقها. وربط النظامين الحالى والجديد.

■ إنشاء جهاز جديد تحت مسمي" مجلس إدارة استثمارات المعاشات" يكون مسئولا عن وضع السياسات والأطر التي يعمل من خلالها مديري الاستثمار وذلك ضمن عمليات نظام الحساب النقدى الجديد. وسيكون للجهاز مجلس إدارة مشكل من المهنيين ذوي خبرات مشهودة في إدارة الاستثمار. وسيكون من الضروري أن يعكس الهيكل الحاكم أفضل الممارسات الدولية بما يضمن أن أصول نظام المعاشات الجديدة تدار بكفاءة واحتراز ولمصلحة المشتركين.

■ إنشاء قطاع مستقل داخل الهيئة المصرية للرقابة على التأمين التي تتبع وزارة الاستثمار تحت مسمى قطاع الرقابة والإشراف على المعاشات التكميلية. ويكون القطاع مسئولاً عن وضع المعايير التي تعمل في اطارها صناديق المعاشات التكميلية ومتابعة التزام تلك الصناديق بهذه المعايير، كما يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح المشتركين في حال ثبوت وجود عجز اكتوارى للصندوق.

شكل رقم (١) : البناء التنظيمى للمقترح

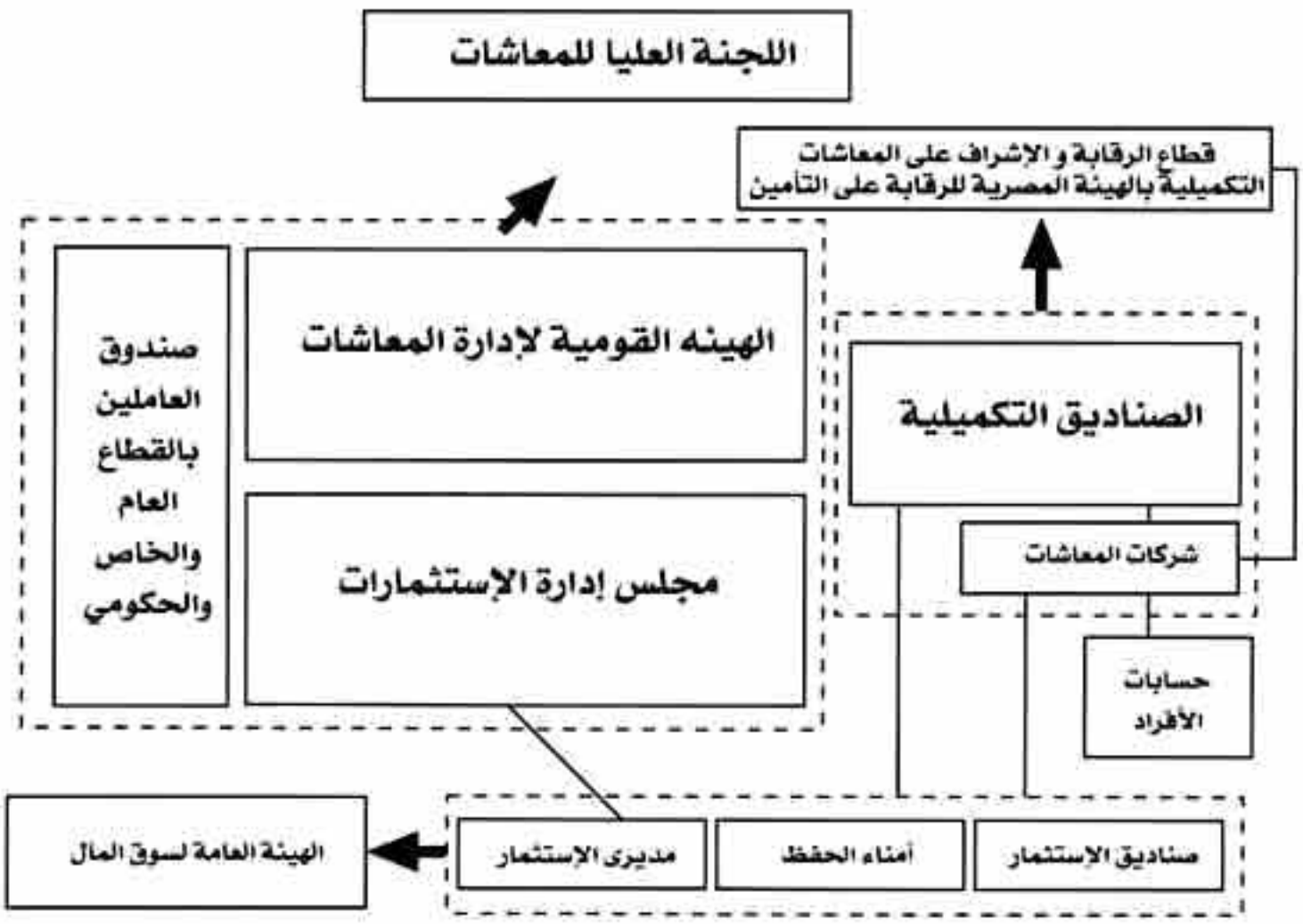

خامساً: النتائج المالية المتوقعة من تطوير نظام المعاشات:

١- من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المقترحة إلى تخفيض نسب الاستعواض بطريقة معقولة للأفراد الذين يتقاعدون مبكرا ولكنها لن تجازي الأفراد الذين يتقاعدون في وقت متأخر. لأن النظام المقترح لن يفرض حدا أقصي من معدل الإحلال أو حد أقصي من المعاش. وفي المقابل، فان النظام المقترح يزيد تلقائيا من معدل التراكم الذي يتلقاه الافراد الذين يؤخرون التقاعد.

٢- تطبيق النظام الجديد سيؤدي إلى تخفيض العبء المالى على العاملين صغار السن الآن وفى المستقبل بما يحسن من مستواهم المعيشي.

٣- يقترح النظام الجديد معدلا أقل للاشتراك مما يؤدي إلى نتائج ايجابية تتمثل في زيادة الطلب علي العمالة ومن ثم زيادة التوظيف ومعدل النمو.

٤- من المتوقع أن يولد النظام الجديد مدخرات هامة للحكومة وأجيال المستقبل وذلك في ظل انخفاض الفجوة التمويلية لنظام المعاشات.

٥- النظام الجديد سيؤدي إلى وضوح التزامات المعاشات. ومن ثم زيادة وضوح وشفافية الموازنة العامة. وحوافز أفضل للنظام المالي. و من المتوقع أن ينتج عن تطوير نظام المعاشات انخفاض التحويلات التي تقوم بها الحكومة لتغطية المعاشات في النظام الحالي.

٦- من أبرز مزايا النظام المطروح اعتماده في التمويل على اشتراكات أعضائه فقط وعدم اضطرار الحكومة إلى تمويله. إلا أن الحكومة ستستمر في تمويل النظام المطبق حاليا فقط وفى نطاق الأموال المطلوبة لتغطية الفارق بين مدفوعات المعاشات والاشتراكات.

٧- علي المدبين القصير والمتوسط، من المتوقع أن يفرض تطوير نظام المعاشات تكاليف إضافية للتحول تتطلب استيعابها. ويتمثل ذلك في انخفاض معدل الاشتراك الإجمالي بالنسبة للنظام الجديد وإدخال عنصر الحساب الدفتري. أما على المدى الطويل ، فتشير التوقعات المالية إلى اختفاء هذا العجز بعد أن يساهم التطوير فى تخفيض الفجوة التمويلية لنظم المعاشات.

خاتمة:

عرضت هذه الورقة السياسات التى يتبناها الحزب الوطنى و حكومته لتطوير نظام المعاشات فى مصر استجابة للبرنامج الرئاسي الذى قدم رؤية متطورة لإصلاح هذا النظام تستند إلى حق المواطنين فى رفع مستويات دخولهم الحالية و فى ضمان معاش لائق و مستمر لهم و حياة كريمة بعد التقاعد . فضلاً عن تخفيف العبء عن شباب العاملين . و هى تأتى أيضاً متمشية مع اتجاه عالمى متنام لإصلاح نظم المعاشات و بناء نظم أكثر قدرة على الاستمرار عبر الزمن.

و من المزايا المهمة التى يتسم بها النظام المقترح فى هذا الشأن . المرونة و الاستقرار المتمثلان فى استمرار العمل بالنظام الحالى بالنسبة لأصحاب المعاشات و ورثتهم و المشتركين الحاليين و عدم السماح بإضافة مشتركين جدد . مع الوفاء بحقوق كافة أصحاب المعاشات و ورثتهم و المشتركين الحاليين . فضلاً عن تقديم معاش أساسي جديد لكل كبار السن ممن لا يتقاضون معاشاً من الدولة .

هذه الرؤية الإصلاحية المتطورة سيتطلب تنفيذها بلا شك إجراء حزمة موازية من الإصلاحات التشريعية و الخطوات التنفيذية و المؤسسية اللازمة لتفعيلها فى المدبين القصير والمتوسط سيحرص الحزب و الحكومة على إنجازاها فى المرحلة القادمة .

تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة

مقدمة

يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته بأن تحقيق أهداف التنمية الشاملة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى يرتهن إلى حد كبير بمدى النجاح فى التصدى بحسم للمشكلات التى يعانى منها الجهاز الادارى للدولة .

وقد حظيت هذه القضية بأولوية متقدمة فى فكر وعمل الحزب وحكومته ، ففضلا عما تم إقراره فى مؤتمرات وأوراق الحزب بشأن التطوير والتحديث للجهاز الإدارى بالدولة، فقد أكدت القيادة السياسية على هذا المضمون فى العديد من المناسبات، ففى الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢ ، أكد الرئيس محمد حسنى مبارك أنه "لا يزال أمامنا العديد من التحديات والمهام الجسام من أجل بناء المجتمع العصرى الذى ننشده، والذى يتطلب إعادة تعريف وتوصيف دور الحكومة كأداة تنفيذية فاعلة، والتوسع فى اللامركزية الإدارية، وتطوير الإدارة المحلية، وتعزيز المشاركة الشعبية، وتحديد المسئوليات المتبادلة بين المجتمع والدولة" ، كما أوضح سيادته أهمية تطوير الجهاز الادارى للدولة، وشدد فى ختام أعمال المؤتمر السنوى الأول فى سبتمبر ٢٠٠٣ على "إن الحاجة أصبحت ماسة لتدارس أفضل السبل لدفع وتطوير الإدارة المحلية على نحو فاعل، يقوم على جذب وتدريب كوادر وقيادات محلية شابة، تسهم فى إنجاح تجربة الإدارة اللامركزية" .

وتستهدف استيراتيجية التطوير التى يطرحها الحزب فى مجال الإصلاح الادارى إلى بلوغ الأهداف التالية:

■ التيسير على المواطنين فى تعاملاتهم مع الجهاز الادارى، فالوحدات الحكومية التى تتعامل مع المواطن فى حاجة إلى منظور جديد لتطوير أدائها ، بهدف تخفيف المعاناة التى يواجهها المواطن فى تعامله مع الجهاز الادارى فى قضاء مصالحه، وإعادة الاعتبار لحقه فى أن يكون هذا الجهاز فى خدمته وليس مصدرا لمعاناته ، وبالتالى بناء جسور الثقة بين

استيراتيجية تطوير تستهدف التيسير على المواطنين وتعزيز التوجه اللامركزى فى المجتمع الادارى والقضاء على الفساد الادارى

المواطن والدولة وتعميق شعور الإنتماء لديه .

■ تعزيز التوجه اللامركزى فى المجتمع الإدارى المحلى، حيث يعد تطوير نظام الإدارة المحلية عنصرا حاسما فى منظومة الإصلاح الادارى فى مصر، فالأجهزة المحلية هى الأكثر إتصالا بمشكلات المواطن ، ومن ثم الأكثر قدرة على وضع حلول واقعية لها إذا ما أعطيت الصلاحيات اللازمة لذلك ، وامتلكت النظم الإدارية الفعالة .

■ القضاء على الفساد الادارى من خلال الإصلاح الجذرى والشامل لنظم التقويم والمساءلة داخل الجهاز الادارى، بما يدعم التطبيق الدقيق لمبدأ الثواب والعقاب، ويقضى على صور الإهمال والتسيب التى تتسبب فى إهدار الموارد، فضلا عن المواجهة الحاسمة لحالات الإضرار العمدى بالمال العام أو الاستيلاء عليه.

إن رسالة التطوير التى يتبناها الحزب الوطنى وحكومته فى هذا الشأن واضحة ، فجهود التطوير والتحديث الحالية هى حلقة من حلقات برنامج متكامل يشمل كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لتطوير وتحديث الدولة، ولكى يتمتع المواطنون بثمار التحول الديمقراطى والإصلاح الإقتصادى، فلابد من توافر المؤسسات والآليات المناسبة التى تمكنهم من التعامل السليم مع الأجهزة الحكومية ومساءلتها ومحاسبتها . وبمعنى آخر فإن مبادرات التطوير والتحديث الإدارى التى يطرحها الحزب الوطني الديمقراطي ترتكز على تعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد فى الحياة الاقتصادية، وهذا هو جوهر التوجهات والسياسات الجديدة التى يقترحها

الحزب للتطوير والتحديث الإدارى والمتعلقة بترشيد حجم الجهاز الحكومي وإعادة تشكيل أدواره، مع الاهتمام بتحسين جودة أداءه وخدماته والارتقاء بأوضاع العاملين فيه .

ولأن تطوير وحدات الجهاز الإدارى للدولة يتفق والإتجاه الذى يدعم السياسات التنموية والتحولات الاقتصادية الجديدة ويعد مقوماً أساسياً لنجاح هذه السياسات، تجىء أهمية هذا التطوير، ليس فقط من منطلق الدور التنفيذى للمنظمات الحكومية وإنما أيضاً من منطلق أن جزءاً كبيرا من السياسات المستقبلية للحزب الوطنى وحكومته (مثل تنمية الصادرات، وتحسين بيئة الاستثمار، ورفع معدل التشغيل، وتنمية الكوادر البشرية المدربة، وتحسين هيكل توزيع الدخل وكذلك الدعم المقدم للفئات محدودة الدخل، وتحقيق الاستخدام الكفء فى تخصيص الموارد ...) يقع فى معظمه على عاتق الجهاز الإدارى للدولة.

إصلاح أنظمة وإجراءات العمل وعلاج تضخم وحدات الجهاز الادارى

أولاً: واقع ومشكلات الجهاز الإدارى للدولة:

على الرغم مما شهده العالم من تغير وما طرأ على مجتمعنا من تطور، فإن أداء وحدات الجهاز الإدارى للدولة لم يشهد التطوير والتحسين المطلوبين جنباً إلى جنب مع الجهود الحثيثة التى تبذلها حكومة الحزب نحو التنمية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، فمازال الجهاز الإدارى للدولة يمارس عمله بنفس المنهج البيروقراطى المركزى، وذلك رغم أن عصر الإتصالات والمعلومات أوجد معطيات جديدة تحتم تطبيق النظم اللامركزية الإدارية فى مقابل البيروقراطية المركزية والتى صارت شديدة البطء فى مجتمع تتحتم فيه سرعة الإيقاع، ولأنه أصبح من المستحيل على أى دولة فى عصرنا الحديث - مهما كانت درجة تقدمها - ملاحقة كافة متطلبات مواطنيها، مما يدعو إلى الإعتماد المتبادل بين الدولة والمواطنين وعلى إشراكهم فى إدارة الخدمات التى يريدونها . وهذه المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية هى التى فرضت سياسات إقتصاد السوق وهى نفسها التى تفرض تطوير وتحسين الجهاز الادارى للدولة .

وتتمثل التحديات الواجب مواجهتها فى سبيل إصلاح الجهاز الادارى للدولة فى الآتى:

١- أنظمة وإجراءات العمل:

■ ملامح البناء البيروقراطى ونمط إدارة الموارد البشرية فى الجهاز الإدارى للدولة ، حيث أن حجم وهيكل التنظيم الحالى غير عملى وتتشابك فيه الوظائف والأدوار بين المؤسسات مما يؤدى إلى الصراع والتوقف عن العمل، وعدم تحقق سرعة وكفاءة الأداء.

■ ملامح العلاقة بين البيروقراطية والجماهير التى تتسم بضعف الثقة بينهما، وأهمية تبسيط القوانين واللوائح بهدف إستعادة الثقة المتبادلة.

■ خصائص السلوك البيروقراطي وطبيعة الفئة البيروقراطية لعلاج إنخفاض القدرة الإبداعية والابتكارية للبيروقراطية.

■ عدم ربط وحدات الجهاز الإدارى للدولة، بما يؤدى إلى تعدد المستندات المطلوب تقديمها من قبل المتعاملين للحصول على الخدمة.

٢- تضخم عدد وحدات الجهاز الإدارى والتداخل فى الاختصاصات:

حيث يمثل الجهاز الادارى للدولة منظومة كبرى فى شكل تنظيم هرمى، تمثل رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الوزراء المستوى المركزى فيه، والذى تمتد فاعليته إلى جميع المستويات المحلية حتى مستوى الحى والقرية وبما يتمشى مع التقسيمات الإدارية الخاصة بسلطات الإدارة المحلية، وذلك من خلال المستوى الإدارى للقيادات العليا (وكيل أول وزارة، ووكيل وزارة، ومدير عام) والمستويات الإدارية التالية من العاملين المدنيين فى الدولة.

كما يضم الجهاز الإدارى للدولة فى الوقت الحالى عدد (٣٢) وزيراً ووزيراً للدولة، وعدد كبير من الوحدات يتضمنها الجدول رقم (١) كما يلى:

جدول رقم (١): توزيع عدد الوحدات الإدارية تبعاً للتقسيم الادارى للدولة (٢٠٠٤/٢٠٠٥)

البيان	العدد
عدد الوزارات	٣٢ (وزارة)
عدد المصالح	٢٤ (مصلحة)
عدد وحدات الإدارة المحلية	٣٥١ (ديوان ومديرية)
عدد الهيئات الخدمية	١٢٤ (هيئة خدمية)
عدد الهيئات الاقتصادية	٦٥ (هيئة اقتصادية)
عدد الجامعات والهيئات العلمية	١٨ جامعة + ٣٠ هيئة علمية.

المصدر: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

ويفرز تداخل وتشابك الاختصاصات والمهام داخل الوحدات الإدارية بالجهاز الإدارى للدولة صعوبة اتخاذ مواقف متجانسة عند مواجهة المشاكل والمتغيرات المتلاحقة. كما أدى ذلك إلى جمود نسبى للأجهزة والهيئات التابعة للوزارات نتيجة تمركز القرار فى المستويات العليا. ولا شك أن مراجعة الأدوار التى تقوم بها هذه الوحدات والتوسع فى تطبيق اللامركزية الإدارية سيساهم فى إمكان تخفيض عددها من خلال الدمج أو الإلغاء.

٣- التمسك بالمركزية الإدارية: فما زال الجهاز الإدارى للدولة يرزح تحت وطأة التركيز الشديد للسلطة فى غالبية الأجهزة الحكومية سحباً من صلاحيات المستويات والوحدات الأدنى، وانتقاصا من صلاحيات وهامش استقلالية وحدات الإدارة المحلية، ومن ثم يمثل نقل جزء كبير من السلطات والمسئوليات والوظائف من المستوى المركزى إلى المستوى المحلى أى اللامركزية الإدارية ركيزة هامة من ركائز التطوير والتحديث الإدارى والنهوض بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والموضوعية فى توجيه الموارد العامة. يأتى هذا برغم توافر الأطر التشريعية التى تتيح التوسع فى نقل السلطات وإقرار سلطة الوحدات المحلية فى توزيع الموارد على المهام المختلفة.

٤- فائض العمالة: لقد أصبحت ظاهرة ازدحام البناء البيروقراطى فى الجهاز الادارى للدولة تتطلب وقفة، حيث نظرت إليه حكومات متعاقبة فى الماضى باعتباره وعاء لتعيين الآلاف من الخريجين، فوجود هذه الكثافة الهائلة من الموظفين لأداء أعمال محدودة وتفتيت العمل وتوزيعه على أكبر قدر منهم أدى إلى بطء روتينى وتأخر فى الإنجاز.

إعادة النظر فى أسلوب اختيار العاملين بالدولة وإدارة الموارد البشرية فى الجهاز الادارى للدولة

جدول رقم (٢): توزيع أعداد العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة مقسمة إدارياً (٢٠٠٤/٢٠٠٥)*

البيان	عدد العاملين (بالألف عامل)
الحكومة المركزية	١٨١٥,٥
الإدارة المحلية	٢٩٧٥,٣
الهيئات الخدمية	٤٤٤,٢
الهيئات الاقتصادية	٣٤٤,٥
الاجمالى العام	٥٥٧٩,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

*خلاف المتعاقدين والذين يقدر عددهم بحوالى ٤٠٠ ألف

ويتضح من دراسة الجدول رقم (٢) كثرة عدد العاملين. فلدينا موظفاً لكل ١٣ مواطن يمثلون ٢٧٪ من قوة العمل وهى من أعلى النسب فى العالم. كما أن هذا العدد الكبير للعاملين فى الدولة يمثل عبئاً متزايداً على الموازنة العامة للدولة حيث بلغت الأجور ٥١,٤ مليار جنيه بعد تطبيق الزيادات الأخيرة في موازنة العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٥- أسلوب اختيار العاملين فى الدولة: إستهدافاً لتحقيق العدالة والمساواة انتهجت الغالبية العظمى من وحدات الجهاز الإدارى للدولة قاعدة لاختيار الملتحقين للعمل بها تعتمد على تاريخ الحصول على المؤهل الدراسى والتقدير والعمر. بدون النظر إلى الاستعداد الشخصى والكفاءة. مما أدى إلى توزيع الخريجين بصورة عشوائية على مختلف الوظائف. فلا يستساغ أن نساوى بين وظيفة تتطلب الاحتكاك الدائم مع الجمهور وأخرى تتطلب الدراسة والبحث والتحليل. أو وظيفة يناط بها التدريس والتدريب وتنمية المهارات. وهو ما نجم عنه عدم وضع الشخص المناسب فى المجال المناسب وإهدار طاقات بشرية كان يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل.

٦- إدارة الموارد البشرية فى الجهاز الإدارى للدولة: على الرغم من التطور الهائل الذى حدث فى نظم إدارة الموارد البشرية فى العالم بل وفى الكثير من منشآت القطاع الخاص العاملة فى مصر. فإن هذه النظم بقيت فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة المصرية أسيرة للفكر والمفاهيم الجامدة لإدارة شئون الأفراد التى تعتمد على النصوص واللوائح. وتوحد تطبيقها عبر منظمات الجهاز الحكومى المركزى والمحلى. وأصبح أخصائيو إدارة شئون العاملين بالحكومة خبراء فى النصوص القانونية واللوائح دون أن تكون لهم خبرة فى إدارة موارد بشرية بمفاهيمها وأساليبها الحديثة . فهناك حاجة إذن لإجراء تحديث جذرى فى الفلسفة التى تستند إليها نظم الخدمة المدنية والوظيفة العامة حتى يتم تفعيل قدرات وطاقات العنصر البشرى.

علاج المشكلات المرتبطة بالفساد والانحراف الادارى

٧- المشكلات المرتبطة بـ "تفشي الفساد" أو "الانحراف الإداري". وشيوع ثقافة تغليب المصالح الذاتية علي الصالح العام. من خلال تعزيز غياب المحاسبة الصارمة والرقابة المدققة والعدالة الإدارية الناجزة. وهو المثلث الذي تهدف الدولة للعمل علي تفعيل أضلاعه كما سيرد تفصيله.

وقد أدت السمات السابق عرضها إلى ضعف أداء الجهاز الادارى وعدم تناسبه مع متطلبات الإدارة الحديثة والرشيدة. وعليه فإن تطوير وتحديث الجهاز الحكومى يتطلب معالجة القضايا الأساسية التالية:

١- ملامح البناء البيروقراطى، حيث أن حجم وهيكل التنظيم الحالى غير عملى وتشابكت فيه الوظائف والأدوار بين المؤسسات مما يؤدى إلى الصراع وضعف الانجاز .

٢- أهمية تبسيط القوانين واللوائح بهدف استعادة الثقة المتبادلة بينهما .

٣- خصائص السلوك البيروقراطى التى قادت إلى انخفاض القدرة الإبداعية والابتكارية للبيروقراطية.

٤- نمط إدارة الموارد البشرية فى الجهاز الإدارى للدولة.

٥- تهيئة المناخ الإداري لتحول جذري للثقافة الإدارية نحو ترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية والالتزام والمسئولية و الخدمة العامة وحقوق المواطن وإعلاء صالح الوطن.

المستهدف بالتطوير هو المواطن والعاملين بالجهاز الادارى للدولة من خلال تحديث اللوائح والإجراءات المرتبطة بالخدمات الأساسية

ثانيا : رؤية وتوجهات الحزب لتطوير وتحديث الجهاز الإدارى:

يؤمن الحزب وحكومته بأهمية التطوير والتحديث الادارى الشامل تأكيداً لما تضمنته المبادئ الأساسية للحزب من أهمية التحديث المستمر لمؤسسات الدولة لكى تتمكن من القيام بدورها فى تحقيق التنمية. وقد أكدت ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية التى تم إقرارها فى المؤتمر السنوى الأول سبتمبر ٢٠٠٣، والمؤتمر السنوى الثانى سبتمبر ٢٠٠٤ على أهمية تحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط إجراءات تقديم هذه الخدمات وتخفيف العبء عن كاهل المواطن فى تعامله مع أجهزة الدولة. وأكدت الورقة أيضاً على أهمية تحقيق اللامركزية فى الإدارة الحكومية، كما طرح الحزب عدداً من السياسات تستهدف تحديث نظام الإدارة المحلية ودعم اللامركزية الإدارية من خلال تفعيل سلطات المحليات فى إدارة شئون المحافظات بالإضافة إلى تفعيل الأدوار الرقابية للمجالس الشعبية المحلية، وهو الفكر الذى تبناه الحزب ويشمل التقاليد والمؤسسات والإجراءات التى تحدد كيفية صنع قرارات الحكومة.

فى هذا الإطار، يرى الحزب والحكومة أهمية تبنى مجموعة من المقترحات الرئيسية والتى تحقق نقلة نوعية فى أداء الجهاز الحكومى تستهدف بالأساس المواطن والعاملين بالجهاز الادارى للدولة :

١- المواطن: فما من شك أن تطوير الإدارة العامة يساهم فى رفع معدلات التنمية و من ثم تحسين مستويات الدخول و محاربة الفقر .ويهدف الحزب وحكومته إلى تحقيق المساواة بين المواطنين فى تقديم الخدمات. و مع وضع نظم و معايير و إجراءات محدده للعمليات الإدارية فى كل موقع حكومى و إتباع نظام لإدارة الجودة الشاملة سيتم القضاء بصورة فعاله على الفساد. إضافة إلى العمل بمنهج حديث يحدد المشكلات قبل وقوعها و يتخذ اللازم نحو حلها.

و يحث على إشراك مؤسسات المجتمع المدني فى تحديد أهداف و آليات التنمية و تنفيذ و إدارة المشروعات التنموية.

٢- العاملين بالجهاز الإدارى للدولة: إن العاملين بالجهاز الادارى للدولة سواء فى الأجهزة والوزارات المركزية أو وحدات الإدارة المحلية هم عماد الخدمة المدنية ويمثلون شريحة هامة من المجتمع. وتستهدف جهود التطوير المقترحة تحقيق زيادة ملموسة فى دخولهم (أثناء الخدمة وبعد التقاعد) وتحسين ظروف عملهم وتمكينهم من خلال تنمية مهاراتهم وإعادة صياغة أدوارهم وإنجاز المهام المنوطة بهم بصورة أكثر كفاءة وفعالية مع توفير آليات المحاسبة والردع جنبا إلي جنب مع الإثابة والتحفيز.

وفى هذا السياق يشيد الحزب بالإجراءات التى تم تطبيقها والمبادرات الناجحة فى بعض وحدات الجهاز الإدارى للنهوض بالخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط إجراءاتها (مثل مراكز المعلومات بالوزارات، والهيئات، والمحافظات، الوحدات المحلية ببعض المحافظات وبعض المراكز الإدارية بوزارة المالية، وحدات الشهر العقارى النموذجية ..الخ).

كما يرصد جهود تنقية القوانين الحالية من المواد التى تؤدى إلى تعقيد الهيكل الادارى وبطء القرارات الحكومية. وخير دليل على ذلك ما تم فى إصلاح التعريفة الجمركية بعد توحيد فئة التعريفة بهدف الحد من الاعتماد على العنصر البشرى في تحديد فئة التعريفة، وكذلك فى إجراءات المتابعة الجمركية التي كانت تتم بعد الإفراج عن البضائع للتأكد من استخدامها في الغرض الذي استوردت من أجله، وكذلك الحد من تدخل الأجهزة الرقابية الأخرى مثل الرقابة الصناعية والهيئة العامة للتصنيع وغيرهما فى هذا الشأن .

كما يسعى الحزب وحكومته إلى دفع الجهود المبذولة فى مؤسسات الدولة المختلفة لتحديث اللوائح والإجراءات المتعلقة بالخدمات الأساسية للمواطن وذلك بهدف تطوير هذه اللوائح وتيسير الإجراءات مع تحديث نوعية الخدمات وكفاءتها واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لإتاحتها للمواطنين بأيسر الطرق وأكثرها كفاءة وفاعلية واقلها تكلفة. ومراعاة تقديمها بأسلوب يحترم المواطن ويشجعه على التعامل بثقة مع هذه الأجهزة.

ويرى الحزب وحكومته أهمية الاستمرار فى جهود تطوير وتحديث الجهاز الادارى للدولة للوصول إلى الجهاز الإدارى الكفء (يتناسب حجمه مع ما يقوم به من مهام)، والفعال (يؤدى المهام المطلوبة منه)، والمواكب للتغير (يحقق مرونة فى الهياكل ونظم العمل)، ويقدم خدمات متميزة (إتاحة الخدمة لمن يطلبها فى مكان تواجده بالشكل والأسلوب الذى يناسبه وفى التوقيت الملائم) . ويتفاعل مع المواطنين (يحقق سرعة فى الاستجابة للشكاوى وتصحيحها والإنصات للمقترحات وتنفيذ الجيد منها ومشاركة المنتفعين فى إدارة مشروعات النفع العام والرقابة عليها "المادة ٢٧ من الدستور")، ويرعى العاملين لديه (من حيث توفير الدخول التى تكفل لهم حياة كريمة و تحفيزهم و تحسين ظروف عملهم و تقديم التوجيه المهنى لهم و تنمية مهاراتهم) ويخضع للمحاسبة و المسائلة والتقويم .

مما سبق يطرح الحزب الوطنى الديمقراطى وحكومته، جملة من العناصر الأساسية للجهاز الإدارى للدولة التى أصبحت إعادة هيكلتها ضرورة ملحة، وهى:

١- هيكل وشكل الحكومة، أى عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات التابعة.

٢- سلطات وصلاحيات الإدارة المحلية والتوازن الصحى بين المركزية واللامركزية، والقواعد التى تحكم الموازنة العامة وموازنة المحليات.

٣- نظم اختيار العاملين وقيادات الجهاز الإداري للدولة، وتطبيق نظام الإدارة بالأهداف على وحداته المختلفة، والتعاقد على هذه الأهداف والمخرجات مع القيادات المختارة.

٤-نظام تقييم وتقويم أداء وحدات الجهاز الإدارى للدولة، والمشاركة الشعبية فى الإشراف والرقابة على الخدمات المؤداة للمواطنين ومحاسبة المقصرين وغير الملتزمين وغير الأكفاء.

٥- التحسين المستمر لأوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة بتحقيق الرضاء المالي والوظيفي لهم.

وتهدف هذه الرؤية إلى إلقاء الضوء على كل هذه العناصر مجتمعة، وعلى الجوانب الإدارية والمؤسسية فى أجهزة الدولة التى ينبغى أن تتوجه إليها جهود التطوير والتحديث. ويستند الحزب فيما سيقدمه من سياسات ومقترحات إلى الدراسات الفنية التى أجريت فى هذا الشأن، بالإضافة إلى التجارب العالمية التى استطاعت أن تدير السياسات التنموية وأن تطوع وتطور فى هيكل وممارسات القطاع الحكومى بما يرفع من كفاءته ويجعله أداة تنفيذية فعالة لخدمة السياسات الاقتصادية والتنموية الحديثة.

ثالثا: السياسات المقترحة لتطوير وتحديث الجهاز الإدارى:

ترتكز التوجهات والسياسات المقترحة للتطوير والتحديث الادارى والمتعلقة بضبط حجم الجهاز الحكومى وإعادة تشكيل أدواره، مع الاهتمام بتحسين إدارة جودة أدائه وخدماته وتحسين أوضاع العاملين فيه، ومكونات تلك التوجهات فيما يلى:

أ. تحديد أدوار و مهام الجهاز الإدارى للدولة و مراجعة هيكله و شكله التنظيمى:

يتطلب تطوير وتحديث الجهاز الحكومى لخدمة أهداف التنمية إعادة النظر فى وظائفه بما يعنى تعظيم أدوار الحكومة فى بعض المجالات وتقليصها فى مجالات أخرى. ويعتمد نجاح القطاع الاقتصادى على تركيز الدولة من خلال جهازها الادارى على بعض المجالات الرئيسية لإدارة وضبط السياسات العامة مع تقليص أدوارها وتدخلها فى التيسير والإدارة المباشرة للأنشطة الاقتصادية.

ويمكن التمييز فى هذا الخصوص بين ثلاثة مجموعات من الأدوار:

١- الأدوار السيادية: وهى الدفاع، والأمن، والعلاقات الدبلوماسية الخارجية، وإدارة سياسات الاقتصاد القومى وحماية وإدارة نظم الملكية، والمعاملات التجارية.

٢- إدارة مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية وتشمل، التعليم، والصحة، وشبكات الطرق والمواصلات والمرافق العامة، والبحث العلمى والتكنولوجيا، والحفاظ على البيئة.

٣- الأدوار الاقتصادية الجزئية: وتشمل أدوار تنشيط وتفعيل الأسواق، وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية.

وتتحدد إمكانية النجاح فى كيفية إعادة تشكيل الأدوار سالفة الذكر فيما يلى:

المجموعة الأولى: تعتبر الدولة هى الكيان الوحيد المؤهل للقيام بها مع أدوار مساعدة للمجتمع المدنى فى منظمات الأعمال وفى المعاملات التجارية.

المجموعة الثانية: تقتسم الدولة والقطاع الخاص مباشرتها فى ظل اقتصاد السوق حيث يقوم القطاع الخاص والأهلى بدور مكمل فى مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

المجموعة الثالثة: تمثل مجال تغيير جوهرى وأساسى وذلك مع اتجاه الدولة إلى الأخذ بسياسات تحرير التجارة وتفعيل قوى السوق وتشجيع الاستثمار الخاص وزيادة الإنتاجية. ويترتب على الأخذ بهذه السياسات ما يلى:

■ تقليص دور الدولة فى ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية، وتحول دورها لتضطلع بشكل متزايد بدور رقابى

زيادة كفاءة الوزارات والهيئات من خلال التحديد الدقيق للأدوار والمسئوليات والاختصاصات

من خلال أجهزة قوية لتحل محله أدوار أخرى تتمثل فى إقرار مجموعة من التشريعات والقوانين فى حماية المنافسة وتيسير تفاعل قوى السوق ومنع الاحتكار وحماية المتعاملين فى السوق والرقابة على المواصفات.

■ إحداث تطوير جذرى فى نظم وأساليب إدارة المشروعات العامة التى تقرر الدولة الحفاظ على ملكيتها لها كلياً أو جزئياً.

■ إلغاء مختلف صور المعاملة التميزية التى كانت تتلقاها هذه المؤسسات من الدولة بحيث تعمل على أساس اقتصادى وفى القطاعات التى تنتمى إليها.

ومما سبق يرى الحزب والحكومة أهمية ما يلى:

١- اقتصار دور السلطة المركزية للوزارات على أمور الإدارة الإستراتيجية الخاصة بوظائف (التخطيط، والتقييم، والمساندة، والرقابة، والإشراف).

٢- تفعيل التخطيط الاستراتيجى والتوجه نحو اللامركزية فى التنفيذ ووضع هيكل جديد لحكومة محدودة فى عدد وزاراتها تكون مهمة الوزراء بها فى الأساس وضع الخطط الإستراتيجية، والسياسات الخاصة بها، ومتابعة الإنجاز. ويتطلب ذلك إدماج وزارات يقتضى التخطيط الاستراتيجى جمعها تحت قيادة واحدة وإلغاء وزارات وتحويل اختصاصاتها إلى وزارات أخرى أو هيئات مستحدثة أو قائمة مطلوب تفعيل دورها واستقلاليتها عن النظم البيروقراطية الحكومية.

٣- زيادة كفاءة الوزارات والهيئات من خلال تطوير وتحديث الهيكل التنظيمى، ونظم الأداء، وأدوات الارتقاء بمستوى وأوضاع العاملين بها.

٤- تحديد الأدوار والاختصاصات، والتوسع فى تطبيق اللامركزية الإدارية مع دعم السلطات والاعتماد الذاتى لوحدات الإدارة المحلية، وذلك بنقل جزء من صلاحيات المراكز العليا فى الوزارات إليها و خاصة فى المجالات الخدمية والاقتصادية والتى تتطلب الإلمام بالأولويات ومرونة التكيف والملائمة مع ظروف الواقع اليومى.

٥- التحديد الدقيق لتوزيع المسئوليات والمهام بين

أجهزة الحكومة المركزية ووحدات الإدارة المحلية. ووضع برنامج زمنى للتطبيق التدريجى لهذا النقل للسلطات والمسئوليات وإقرار التعديلات التشريعية المطلوبة لتقنينه. ويلى ذلك إعادة هيكلة مهام ونظم عمل كل الأجهزة ذات العلاقة (الوظائف والمسئوليات والموازنات والهيكل التنظيمى وحجم العمالة وكيفية التنسيق مع الجهات الأخرى). ومن أهم مجالات المرشحة للتوسع فى نقل مسئولياتها للمستويات المحلية: الخدمات التعليمية والرعاية الصحية والأنشطة الشبابية والرعاية الاجتماعية. والإسكان. والطرق الداخلية. والدفاع المدنى . والمرور . .الخ.

استخدام نظم إدارة الجودة فى وحدات الجهاز الادارى للدولة واستحداث نظم وقنوات جديدة لتقديم الخدمات للمواطنين

ب. ترشيد حجم العمالة بالجهاز الإدارى للدولة :
يرى الحزب أن ارتفاع عدد العاملين بالجهاز الإدارى للدولة سواء من منظور نسبته إلى عدد السكان أو إلى قوة العمل بمصر. يشكل عبئا على عاتق الجهاز الادارى بالدولة. ولا شك أن الهدف النهائى هو تناسب عدد العاملين بالجهاز الادارى للدولة مع المهام المنوطة بهم بغية رفع كفاءة الجهاز الإدارى وتحسين أوضاع العاملين به. ويمكن أن يتم هذا التوجه من خلال محورين:

١- الاستفادة القصوى من العاملين: من خلال ما يلى:
■ النقل فى أماكن العجز.
■ إجراء التدريب التحويلى لمهام مستحدثة مثل إدخال البيانات.

٢-تيسير آليات الخروج الطوعى مع الحفاظ على كافة حقوق العاملين: مع تقديم كافة الضمانات الواجبة فى إطار برنامج زمنى متعدد الأدوات والعناصر. وفى جميع الأحوال فإن خطة التعامل مع التضخم والفائض الوظيفى ستتم بأسلوب لا مركزى من خلال الأجهزة الحكومية والمحافظات وذلك بطرق متنوعة ومتعددة على وضعية كل جهة. ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج النقاط الآتية:
■ تشجيع التقاعد المبكر لبعض الفئات الوظيفية.
■ تيسير الانسحاب المتدرج من الهيكل الوظيفى من خلال اشتغالها بعض الوقت أو حصولها على أجازات مفتوحة مع تقديم بعض الحوافز لذلك .
■ انتقال بعض العاملين للعمل فى المنشآت الخاصة والأهلية التى ستتعاقد الحكومة معها لتقديم خدمات لوحدات الجهاز الإدارى.

ج. إدارة جودة الخدمات المقدمة للمواطنين:
يؤمن الحزب وحكومته بأن التيسير على المتعاملين مع الجهاز الإدارى للدولة وتقديم الخدمات على مستوى مناسب من الجودة وفى توقيتات معقولة ومعلنة طبقاً لبرامج محددة لإدارة الجودة الشاملة. يعد من أهم أهداف مبادرات للتطوير والتحديث الادارى.

لذا يتبنى الحزب وحكومته المحاور التالية:
١- مراجعة مختلف القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لعمل وحدات الجهاز الإدارى للدولة بكافة مستوياته، وخاصة المتعلقة بالخدمات والتعاملات المقدمة للأشخاص الطبيعية والاعتبارية بهدف تبسيط الإجراءات وإزالة التداخل فى الاختصاصات، ومن الأمثلة الناجحة فى هذا الصدد قانون الضرائب الجديد .
٢- استخدام نظم إدارة الجودة الشاملة. وذلك باعتماد أدلة عمل نموذجية لوحدات الجهاز الإدارى بالدولة تتضمن وصفاً لكافة الإجراءات والخطوات والنماذج والمستندات المطلوبة لكل إجراء أو خدمة تكون محل تعامل مع المواطنين. على أن تتضمن توقيتات محددة لإنهائها أو ما يسمى بـ "مستويات أداء الخدمة". مع تقييم أداء الوحدة والعاملين بها على ضوء مدى التزامهم بمستويات أداء الخدمة المتفق عليها .
٣- تفعيل الهيكل المعلوماتى للحكومة، مع توفير حد أدنى من الميكنة فى الوحدات المختلفة والربط بينها وتحقيق التوافق بين قواعد البيانات القومية. وإنشاء موقع لكل وحدة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة على شبكة الإنترنت يتضمن كافة البيانات والإرشادات اللازمة لتوعية المتعامل مع تلك الوحدة والمعلومات والنماذج المطلوب استخدامها لكل معاملة و"مستويات أداء الخدمة" المتفق عليها ونصوص التشريعات والتعليمات ذات الصلة .

٤- تيسير تقديم الخدمة للمواطنين عن طريق قنوات متعددة بعضها تقليدى والآخر مستحدث (الانترنت/ مراكز الاتصال (التليفون الثابت والمحمول) / مكاتب البريد / مراكز تقديم الخدمة التى يديرها شباب الخريجين/ ...). و كذلك التوسع فى تقديم فترات عمل مسائية بل وفى أثناء اليوم الثانى للعطلة الأسبوعية فى الوحدات والمنافذ التى تقدم خدمات للجمهور (مثلما هو الوضع الآن فى إدارات الجوازات والشهر العقارى).

٥- ضم المواطنين إلى عضوية مجالس إشرافية للأجهزة الحكومية، وتنظيم آلية لمشاركة المنظمات الأهلية فى تلك المهام، وذلك بتفعيل المادة ٢٧ من الدستور والتى تنص على "أن يشترك المنتفعون في إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون".

د. ترشيد الإدارة واستخدام الموارد المالية:

لا شك أن الرشد المالى يعد من أهم غايات التطوير والتحديث الإدارى وذلك بهدف تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وتوجيه الوفورات إلى أوجه صرف أكثر نفعاً للمواطنين من حيث كم الخدمات الموجهة وجودتها .

وفى هذا الصدد يؤكد الحزب وحكومته على ضرورة تبنى ما يلى والعمل بمقتضاه:

١- التوسع فى مبدأ الفصل بين التمويل والرقابة على الأداء من ناحية، وتقديم الخدمة من ناحية أخرى، مثل مجالات المنشآت الصحية، والمدرسية، وأنشطة النقل البرى، وصيانة المبانى الحكومية، ..وغيرها . ويقترح هنا أن تعهد بعض تلك الخدمات إلى منظمات (قطاع عام أو قطاع خاص أو أهلى) تتولى عملية تقديم الخدمات. وتتولى الوزارات عمليات التخطيط العام والتوجيه والمتابعة والمحافظة على حقوق الدولة والشعب وتكون لهذه الهيئات اللوائح والميزانيات الخاصة بها .

٢- المراجعة الدورية لأهداف وحدات الجهاز الإدارى، حيث يعتمد استمرارية وجود كل منها على صلاحية أهدافها، أو ربط تمويل الجهة فى حدود فترة زمنية معينة ولا يجدد إلا بعد مراجعة لأهدافها وانجازاتها و مدى الحاجة إليها .

٣- إنشاء وحدة على مستوى الحكومة (مركزى) ومستوى كل محافظة لتخطيط وترشيد استخدام العقارات التى تشغلها وحدات الجهاز الإدارى للدولة، ودراسة سبل تحقيق عوائد من خلال نقل وحدات حكومية من أماكن أصبحت متميزة وغالية الثمن نظراً للموقع الذى تشغله إلى أماكن أخرى أقل سعراً وتوجيه الفوائض المحققة للارتقاء بمستوى صيانة و تجهيز مقار وحدات الجهاز الإدارى للدولة وتمويل إنشاءات تحتاجها مناطق أخرى.

٤- رفع كفاءة إدارة موارد الدولة من خلال التوسع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء نظم تتيح متابعة ورقابة المعاملات وتوفير معلومة دقيقة محدثة لمتخذ القرار. ومنها:

- النظم المالية والإدارية والمخزنية لوزارات وأجهزة الدولة
- نظم الضرائب والجمارك وإدارة الموانئ

هـ. النهوض بالوظيفة العامة و تطوير نظمها:

يمثل العنصر البشرى العامل الرئيسى فى أداء الجهاز الإدارى بصفة عامة، لذا فإن تطوير نظم إدارة هذا العنصر ينبغى أن يعطى أولوية متقدمة عند وضع سياسات للتطوير والتحديث الادارى. ولا ينتظر أن يتحقق تطوير فى ممارسات الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية ما لم يتم اعتبار أن الأفراد العاملين يمثلون بكافة نوعياتهم ومستوياتهم العنصر الحاسم والمحدد للأداء والإنتاجية والفاعلية،

ومن ثم يتبنى الحزب وحكومته الآتى:

١- وضع نظام خاص للالتحاق بالوظيفة العامة، من خلال ما يلى:

- الجمع بين تحقيق المساواة والعدالة لكافة المواطنين فى فرص الالتحاق بالعمل وبين تطبيق قواعد موضوعية للاختيار بين المتقدمين.
- إيجاد عدة صيغ للتعاقد على العمل فى الوظيفة العامة (دائم، لفترة محددة، لمهمة إلخ...) مع تمتعها بمزايا تأمينية وصحية، بما يلبى الاحتياجات الدائمة والوقتية للجهات المختلفة ولا يضع أعباء طويلة المدى على موازناتها .
- استحداث مسارات متعددة للالتحاق بالوظيفة العامة، وعدم اقتصارها على بداية السلم الوظيفى مع وضع الاشتراطات اللازمة المرتبطة بالخبرة السابقة والمهارات المكتسبة (مثل ما يجرى تطبيقه حالياً فى جهاز التمثيل التجارى، حيث يمكن الالتحاق به فى وظيفة ملحق أو سكرتير أو مستشار).

■ الأجور: بذلت حكومات الحزب المتعاقبة جهوداً لا يمكن إغفالها لتحسين دخول العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، حيث بلغت الأجور ٤٢,٦ مليار جنيه في موازنة العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ . ارتفعت إلى ٥١,٤ مليار جنيه بعد تطبيق الزيادات الأخيرة في موازنة العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بناء على تطبيق البرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية بزيادة الأجور الأساسية للعاملين بالدولة بنسبة ١٠٠٪ خلال ستة سنوات لنحو ٣,٤ مليون موظف فى أدنى السلم الوظيفى، و٧٥٪ زيادة لباقى العاملين بالدولة فى الدرجات العليا فى نفس الفترة، وتخفيض الفروق فى الأجور بين أعلى الأجور وأدناها فى الدرجة ذاتها فى إطار هيكل جديد للأجور.

الاستمرار فى تحسين دخول العاملين بالجهاز الادارى للدولة وفق البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك على مدى ست سنوات

٢- تقييم الأداء والحوافز، من خلال ما يلى:

■ الإسراع فى وضع نظام موضوعى وعلنى لقياس وتقييم الأداء يطبق على كافة العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة.

■ التوعية والتدريب بكيفية تطبيق نظام التقييم ووضع ضوابط تكفل له الموضوعية والبعد عن المحاباة أو التعسف.

■ تغيير مفهوم الحوافز من كونها مكملاً للمرتب لتحسين الوضع المادى للعاملين بالدولة (كما هو الوضع حالياً) إلى نظام حقيقى للإثابة عن الاجتهاد والتميز.

■ الاهتمام بتكريم المتميزين من العاملين فى أجهزة الحكومة والمحليات.

٣- تنمية المهارات، من خلال ما يلى:

■ مراجعة نظم التدريب الحالية والتحول من الاهتمام باستيفاء الشكل من خلال مجرد حضور المتدرب إلى الاهتمام بالتدريب الجدى والمبنى على اكتساب معارف و مهارات جديدة.

■ أن يكون الحصول على التدريب شرطاً لتولى النوعيات المختلفة من الوظائف والمهام والترقى.

■ إعادة تقييم وتصنيف الجهات المقدمة للتدريب للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

■ اللجوء لأسلوب التعاقد مع جهات مؤهلة لتقديم خدمات التدريب وتنمية المهارات لاختيار الأفضل فى كل مجال.

■ الخفض التدريجى فى الاعتماد على وحدات وهيئات التدريب الحكومية .

■ تقييم ومراجعة دور معهد إعداد القادة التابع للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

■ النظر فى إنشاء معهد أو مدرسة عليا للإدارة العامة.

٤- أسلوب ترك الوظيفة العامة:

ترتبط مبادرات ترشيد حجم العمالة فى الجهاز الإدارى للدولة بإيجاد صيغ متعددة لتسهيل وتشجيع ترك الوظيفة العامة طوعاً، من خلال:

■ منح أجازات طويلة بجزء من الأجر لحث العامل على تجربة

■ العمل الحر أو العمل فى القطاع الخاص.

■ التوسع فى الأجازات بدون مرتب .

٥- تنظيم الخدمة المدنية والوظيفة العامة:

حيث يتطلب ما سبق طرحه من توصيات لتحقيق التطوير والتحديث الادارى المطلوب ما يلى:

■ مراجعة القوانين المنظمة للعمل بالجهاز الإدارى للدولة ودخول العاملين إليها . ومن ثم يتبنى الحزب وحكومته ضرورة إصدار قانون جديد للوظيفة العامة ينظم كافة جوانب علاقة العمل المشار إليها.

■ سرعة الانتهاء من إعداد قاعدة بيانات إلكترونية موحدة للخدمة المدنية بكافة وحداتها لسجلات كافة العاملين، متضمنة أجورهم وحوافزهم ومكافآتهم وغيرها من المزايا التى يحصلون عليها. إضافة إلى ما يرتبط بتلك البيانات من مسار وظيفى، تدريب، أجازات . مؤهلات علمية ....الخ.

٦- إدارة الأزمات:

لا شك أن للجهاز الإدارى للدولة دور رئيسى وفعال فى التعامل مع الأزمات والكوارث، وقد شهد الوطن عدداً من الأزمات لم تكن إدارتها على المستوى المرجو من التنسيق بين الأجهزة وسرعة رد الفعل وكيفية التعامل مع المتضررين. وفى الآونة الأخيرة قام الحزب وحكومته بإدارة ناجحة للعديد من الأزمات ومن أهمها الأزمة الخاصة بانفلونزا الطيور. وخلال الفترة القادمة سيتم استكمال ما يلى:

■ وضع خطط محكمة للتعامل مع الأزمات و الكوارث، من خلال مجموعة من السيناريوهات تتضمن التوقعات والبدائل المتعددة لما يمكن حدوثه نوعياً وقطاعياً وجغرافياً لمختلف وحدات الجهاز الإدارى، والتحديد الواضح للمسئوليات فى مختلف الأجهزة المعنية، وتحت قيادة موحدة.

التزام وحدات الجهاز الاداري بمعايير معلنة للشفافية والإفصاح من خلال قانون جديد للإفصاح وتداول المعلومات

٧- الشفافية والإفصاح:

نظراً للدور الهام والمؤثر الذى يقوم به الجهاز الإدارى للدولة على كافة المستويات، تكمن أهمية التزام وحداته بمعايير معلنة للشفافية والإفصاح، ويرتبط بذلك ما يلى:

■ الإسراع بإصدار قانون الإفصاح وتداول المعلومات.

■ استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لتحقيق أهداف الإفصاح والتيسير على المواطنين من خلال إنشاء موقع على الشبكة لكل وحدة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة (وزارة، هيئة، محافظة)، تلتزم بأن تتيح عليه كافة البيانات اللازمة للمتعاملين معها مثل: القوانين والقرارات ذات العلاقة، إجراءات كل معاملة ورسومها، الوظائف الخالية، المناقصات والمزايدات ، كيفية الشكوى والاستعلام ..إلخ.

٩- تبنى إستراتجية فاعلة لمحاربة ظاهرة الفساد في الجهاز الإداري بالدولة:

يدرك الحزب وحكومته حجم وأبعاد الظاهرة- محليا ودوليا- ومسبباتها التى تجعلها شديدة التعقيد، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال علي آليات المواجهة التي يفترض فيها تضافر جهود عدة، وعلي مستويات شتي رسمية ومجتمعية. وإضافة إلي ما سبق تفصيله من إصلاحات إدارية تهدف في المقام الأول إلي القضاء علي المناخ المساعد للانحرافات وربط خطة مكافحة الفساد بخطة الدولة وإستراتيجيتها في الإصلاح، يتبنى الحزب وحكومته استراتيجيه جامعة لمكافحة الفساد تأخذ في الاعتبار العناصر التالية :

■ الجانب الوقائي. والذي يتضمن تبسيط الإجراءات ومراجعتها المستمرة ومراقبة أداء الخدمات، والإفصاح العام والشفافية وتداول المعلومات من خلال آليات متعددة منها :

• تعزيز دور الحكومة فى وضع السياسات العامة والتزام الجهاز الإداري بها من خلال: التوسع في إشراك القطاع الخاص في التشغيل وتقديم الخدمات، وإشراك جمهور المستفيدين ومؤسسات المجتمع المدني فى الإصلاحات المقترحة قبل صياغتها في صورة تشريعات، والشفافية في المشتريات الحكومية . الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها . والتوسع في تطبيق آلية الشباك الواحد لتقديم الخدمات خاصة في المحليات، ودراسة وتبني النماذج الناجحة للدول التي لها نفس الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

• تدريب القيادات العليا لزيادة وعيهم بمخاطر الفساد وأشكاله وكيفية مكافحته. وأن يضاف إلى المستويات التدريبية الإدارية المختلفة التي يتلقاها الموظف العام محتوى جيد في موضوع النزاهة ومحاربة الفساد.

• وضع الالتزام بالنزاهة والشفافية في مواثيق شرف للوظائف العامة ويشار إليه في قرارات الاختصاص المنشئة للجهة أو النص عليها صراحة في قرارات الاختصاص لكل جهة، مع التوعية الواسعة بكل ذلك .

■ الجانب الرقابي (المكافحة والحماية): وذلك عبر تفعيل أدوار واستقلالية أجهزة الرقابة وتكاملها (وقد تم رصد وجود ٣٢ جهة رقابية أو لها أدوار ومهام رقابية تعمل في المجال، مما يستوجب دراسة دور كل جهة في إطار دورة متكاملة لمحاربة الفساد).

■ تفعيل دور الجهات الرقابية من ناحية تحسين آليات تنفيذ الرقابة وتغيير الأدوار والمسئوليات وزيادة الصلاحيات.

■ تفعيل الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني.

خاتمة:

إنطلقت سياسات الحزب الوطنى وحكومته نحو التطوير والتحديث الشامل للجهاز الادارى للدولة من الإيمان الكامل بالمسئولية الاجتماعية للدولة فى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لاسيما غير القادرين منهم، والارتقاء بمستوى جميع الخدمات المقدمة لهم. فضلا عن تحسين أوضاع العاملين بأجهزة الدولة، للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة التى تقع التنمية الإدارية موقع القلب منها .

إن رسالة الحزب وحكومته واضحة فى مجال التطوير والتحديث الإدارى، وهى حلقة من حلقات برنامج طموح يهدف إلى تحديث وتحسين أداء المؤسسات الحكومية فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما يؤمن الحزب بأنه، ولكى يتمتع المواطنون بثمار هذه الإصلاحات، فلابد أن تتوافر لهم الأجهزة والآليات المناسبة التى تمكنهم من التعامل السليم مع الأجهزة الحكومية ومساءلتها ومحاسبتها فى إطار من الشفافية.

ولا شك أن إنجاز هذه الأهداف الطموحة سوف يستلزم البدء فى تطوير الإطار التشريعى الحاكم لإدارة مؤسسات وأجهزة الدولة والعاملين فيها، مثل قانون العاملين المدنيين بالدولة، وقانون الإدارة المحلية وغيرهما . فضلا عن تنقية القوانين واللوائح والإجراءات الأخرى المتعلقة بالخدمات الحكومية الأساسية من المواد التى تساهم فى تعقيد وبطء القرارات وتأخر انجاز مصالح المواطنين، وذلك بهدف تيسير الإجراءات وتحديث وتجويد نوعية الخدمات وكفاءتها وإتاحتها للمواطنين بأيسر الطرق وأكثرها كفاءة وفاعلية وأقلها تكلفة.

وأخيرا . يؤمن الحزب الوطنى وحكومته بأن النجاح فى تنفيذ سياسات الإصلاح والتطوير التى تطرحها هذه الورقة يرتبط إلى حد كبير بتضافر وتكاتف كافة الجهود . الحكومية والمجتمعية، لإصلاح منظومة الجهاز الادارى للدولة بما يعزز من مكتسبات الإصلاح اقتصادى والسياسى.

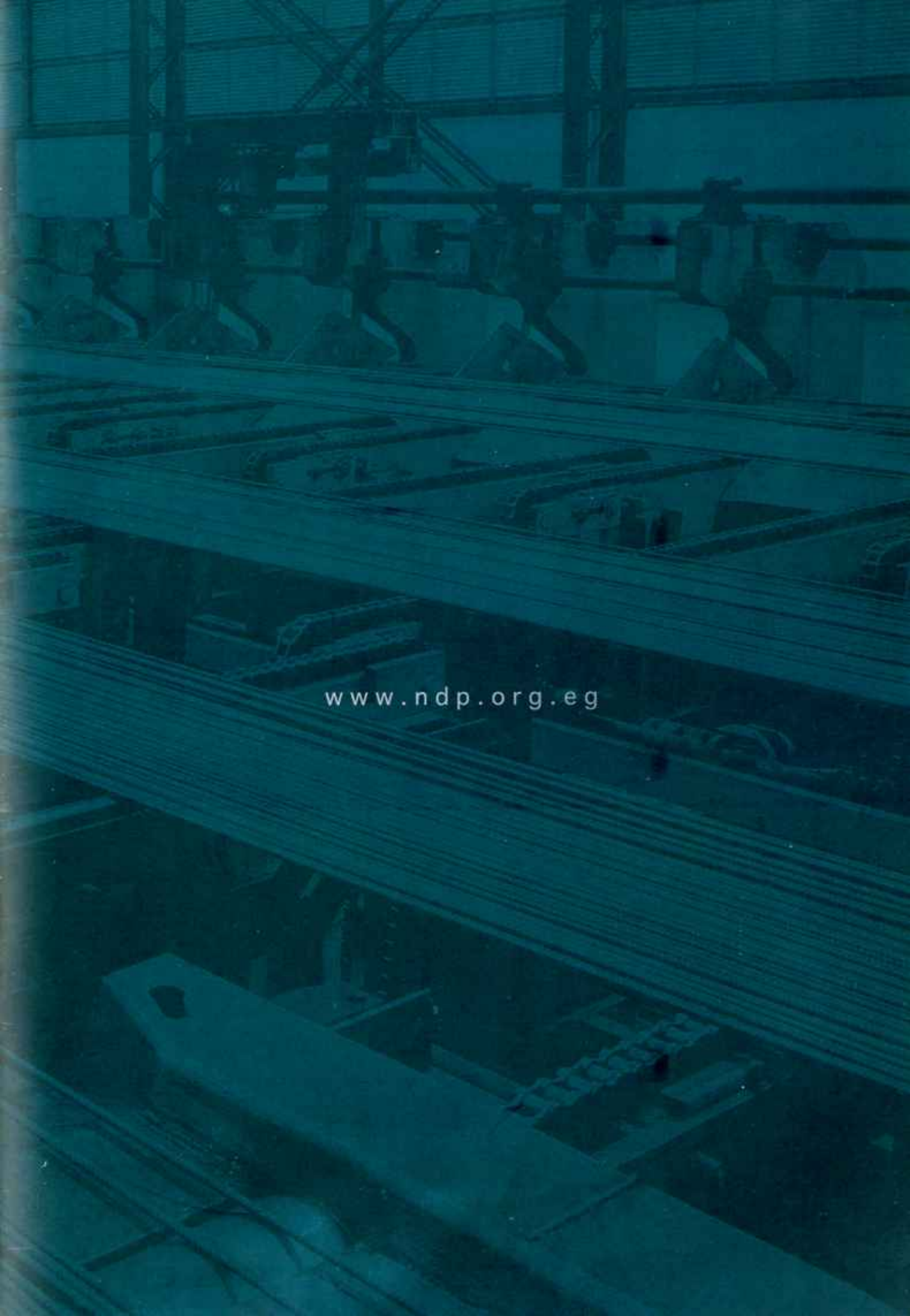

www.ndp.org.eg